

اللغة والنحو

بين القديم والحديث

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دارالعلوم - جامعة القاهرة
ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض



دارالمعارف بمطرا

١٩٦٦

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة : وفيها لمحة عن فضل علمائنا السالفين ، وآثارهم في اللغة ، وفروعها .

أحمد الله أوفى الحمد ، وأصلى على أنبيائه ورسله أطيب الصلاة .
وبعد . فقد وصلت الأيام بيني وبين اللغة العربية بأوثق الصلات ، وجرى القدر أن أكون من العاكفين عليها تعلمًا وتعليمًا ، وأن أقضى السنين الطوال في دراسة علومها ، وقراءة ما جادت به قرائح الأفذاذ من أبنائها ، والأعلام المشتغلين بها ؛ فوجدتني أمام مورد لا ينضب ، بل بحر فسيح الجنبات ، بعيد الأعماق .

وقد بدا لي فيما تناولته ظاهرتان غريبتان : لهما أكبر الأثر في هذه اللغة وفروعها ، بالرغم مما بينهما من تعارض واختلاف .

فأما الأولى : فتلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصولها ، ولمّ شتاتها ، واستنباط أحكامها العامة والفرعية ، وحياطتها بسياج متين من اليقظة الواعية ، والحيلة الوافية ، والتضحية الغالية ؛ في عصور غلبت فيها الجهالة ، وشاعت الأمية ، وعزت أسباب الاتصال ؛ فضرّبوا بهذا أحسن الأمثال ، وأبقاها على الدهر . وقهروا التاريخ على الشهادة لهم بالصبر الصابر ، والكدح الدائب ، والفناء في الجلائل ؛ حسيبة واثنيجاراً .

وهل أدل على هذا من المراجع الكبيرة التي تركوها ، والكتب المستفيضة التي خلفوها ، والنفائس العلمية والأدبية التي تموج بها الخزائن ، ودور الكتب ؛ وفي كل سطر من سطورها آية تنطق بفضلهم ، وتعترف بنصيبهم الأكمل ؛ من الدقة ، والتحرى ، والضبط ، والأمانة ، ووفرة التحصيل ؛ وتدل على فهم ثاقب ، وعقل راجح ، وذكاء لمّاح ، وإخلاص نادر ، في وقت يرزحون فيه تحت أعباء العيش الضنك ، وأثقال الحياة الحشنة ، محرومين ما ننعم به اليوم من وسائل المعاونة على الإعداد والإنجاز ، فلا الأوراق لديهم حاضرة ، ولا الأقلام قريبة ، ولا المحابر والمصاييح - وإن كانت بدائية - سهلة ، ولا المراجع العلمية موجودة ، ولا وسائل تنقلهم - على خشونتها وقسوتها - معدة . لكن العزم إذا صدق حقق الغاية ، والنية إذا خلصت قربت المأمول . وقد صدق منهم العزم وخلصت النية فكان من وراء ذلك كل عجيب .

وإن المرء ليقف أمام أحد المراجع التي تركوها ، فيتعاضده الأمر ، ويسائل نفسه : أهذا عمل فرد ، أم عمل جماعة ؟ بل إن الشك ليغلبه في موقفه ، ويدفعه إلى الإلحاف في تساؤله : أهذا عمل جماعة واحدة ؟ إذ كيف تستطيع جماعة منهم أن تتحمل العبء الذي تنوء اليوم به الجماعات ، وتذلل الصعاب التي تستعصى على الطاقة ، وتظهر المعجزات التأليفية في عصور بطلت فيها المعجزات ؟

لكن الجواب لا يلبث أن يفاجئه من تلك الآثار اللغوية المتنوعة ،

دون بعض ، ووقع على القليل دون الكثير . فما عسى أن يكون ما لم يطلع عليه ، وعدد أجزائه ، وصحائفه ، وما تحويه سطوره من نصوص ، وبحوث ، وقواعد ، وأحكام . . . ؟

هذا كتابه « تاج العروس » عشرة أجزاء ضخام ، في كل جزء أربعمائة صفحة أو يزيد . حوى من مادة اللغة ، وأصولها ، وروافدها وجداولها — ما لا قبيلَ لأمثالنا بحصره ، ولا طاقة لكثير من المعاصرين المثقفين بتصفحه . فما الظن بتدبره ، أو تحصيله ، أو إعداد مسأله ؟

وهذا كتاب « المخصص » لابن سيده ؛ ألفه صاحبه وهو ضرير ، سلبته الأيام أكرم حواسه ، وأنفس ما يحتاج إليه العلماء الباحثون . ولم يمنعه العمى القهار أن يخرج للناس كتباً جليظة ، منها : « المخصص » في سبعة عشر جزءاً ؛ في كل جزء قرابة ثلاثمائة صفحة ، بها من أصول اللغة ، وخصائصها ، ونواحي اتصالها بالحياة — ما جعله قبلة اللغويين في العصور المختلفة ، ولا سيما عصرنا الزاهي بألوان الحضارة المستحدثة ، وأفانين الابتكار المتجدد ؛ حيث تشتد الحاجة إلى أسماء لمسمياتها ، ودلائل المدلولاتها ، وأننى لنا بها إلا عند « المخصص » وأمثاله ؛ فنه العون ، وإليه المفزع .

وهذا كتاب « الأغاني » ؛ في واحد وعشرين جزءاً ، كل منها مجلدة ضخمة ، حافلة بفنون الأدب ، وطرائف اللغويات ، وأعذب الملح ، والأخبار . . . ولا يزال حتى اليوم مورداً صفواً ، يتزاحم عليه رؤاد الآداب والفنون .

وهذا . . . وهذا . . . وهذا . . . مما لا سبيل إلى حصره ، أو
الإلزام بموجز وصفه . وجهه العاجز أن يقول : إن علماءنا السابقين —
— أجزل الله ثوابهم — أخلصوا للفتنهم ، وجاهدوا في ميادينها حق الجهاد ،
وغادروا دنياهم وقد أبنوا خير البلاء ، واستنفدوا وسائل التضحية النزيهة ؛
فاستوجبوا الثناء عليهم ، واستخلصوا الدعاء لهم ، وسجلوا أسماءهم في
صحف الأبرار الخالدين .

والحق أن الدهر جاد بهم في غفوة من غفواته ، وأطلعهم شمس
هداية وعرفان . فلما صحا استرد ما منح ، وسلب ما أعطى ، وتركنا
نرتقب منه غفوة جديدة ، تبشر بقرب الغاية ، ودنو المبتغى .

إني لا أرى لأولئك العلماء بيننا أنداداً ، ولا أعرف لهم في أيامنا
قرناء . اللهم إلا طائفة يسيرة من رجال العلم الحديث في البلاد الغربية
— ونحوها — ؛ وهبوا أنفسهم له ، وافتدوه بالنفيسين ؛ وماثلوا علماءنا
القدامى في الصبر ، والدأب ، والتضحية ؛ فكان لهم ما أرادوا ، وكان
للعالم على أيديهم هذه المدنية التي لم تشهدها الأرض من قبل .

ولو أن طائفة من علمائنا السابقين — غفر الله لهم — انقطعت
للدراست الكونية ، وأطلقت عقولها وراء الطبيعة ؛ تكشف أسرارها ،
وتستخلص دخالها ، وتستخدم قواها المادية وغير المادية — لأدركت
من ذلك ما أدركه غيرها أو زادت ، ولسأبقت في ميادين الحضارة
فسيبقت ، أو لم تتخلف ؛ فقد منحها الله من صادق الرغبة وعظيم

المثابرة ، وساطع الذكاء — ما يكفل ذلك . ولكن الله أراد غير ما نريد .

* * *

وأما الثانية : فأدرا ن وشوائب خالطت آراء تلك الصفوة الممتازة من علمائنا السالفين ، وما زجت مراجعهم ، وكتبهم النفيسة ؛ فشوهت جمالها ، وأساعت إليها وإلى مؤلفيها ، وعوّقت خطأ الإصلاح طويلا . وقد اندست تلك الأدران والشوائب بين الحقائق العلمية النقية بعمل طوائف مختلفة ؛ أهمها طائفتان :

١ — طائفة أحبب لغتها ، وأسرفت في الإخلاص لها ، وقصرت جهدها على اتخاذ الوسائل لصيانتها ، وهى لهذا جدّ مشكورة . لكنها أخطأت الطريق القويم لذلك ؛ فزعمته التمسك بالقديم في غير تسمّح ، والحمود عليه في غير ملائمة ، والوقوف عنده في غير تصرف واجتهاد ؛ فسنت في اللغويات ما سنه — بغير حجة ساطعة — أشباه لها في الشرعيات ؛ من إغلاق باب الاجتهاد ، وسدّ المنافذ أمام العقل ، وقصره على ظواهر النصوص والألفاظ .

وتحصن هؤلاء بما سموه : « السماع الكثير » من غير أن ينفذوا إلى كنهه الحق ، والتزموا بجانبه البهرج ، لا يحمّدون عنه ؛ فأصاب اللغة العظيمة وفروعها من تزمّتهم ما أصاب الشريعة الغراء — ظلماً — من أنادهم ؛ ضيق ، وفقر ، وركود ، وعجز عن الحركة الناشطة التي تسير النهضات المتجددة .

ب - وطائفة اتخذت الفلسفة شعاراً لها ، وتعلقت منذ قديم بالأساليب الكلامية ^(١) ، وقضايا المنطق الجدلي ، واستخدمته في البحوث اللغوية وما يتفرع منها ، والتزمت في تأليفها ، ودراستها ، وسائر صلاتها العلمية . ولاقت طريقته رواجاً ، وصادفت هوى في نفوس كثيرة ؛ لأنها الطريقة التي شاعت بين الفرق الإسلامية ، وأهل الملل والنحل ، منذ منتصف القرن الثاني الهجري وأوائل الثالث ، أيام تدوين النحو ، وكانت سمة المثقفين .

غير أن أهلها أمعنوا فيها ، وبالغوا حتى حكموا بمقتضاها على كثير من القضايا اللغوية حكماً بجائراً ، وقضوا على كثير من الألفاظ والأساليب الصحيحة بالخطأ ، ونسوا من طول الملازمة والإمعان أنهم واضعوها ، وأنهم قصدوا بها - أول أمرها - إلى كشف الحقيقة ، وتلمسها بين الوقائع المحسوسة ، وتأيينها بالرأى الصائب ، والحجة الساطعة ؛ فالتوى الأمر عليهم ، واختفت الحقيقة التي يبحثون عنها وراء الجدل الزائف ، كما تختفي الدرة وسط كومة من الأصداف المهشمة ، وتوارى الواقع المدرك ، وراء العلل المتخيلة ، واستحالت الوسيلة غاية ، وانقلب « التعليل » ^(٢) هدفاً مرموقاً . وآل أمرهم إلى ما آل إليه أمر ذلك الفنان البارع الذي تخيل صورة ذهنية فاتنة ؛ لم يلبث أن نَحَتَهَا وجسمها ، وأبرزها في الوجود حسية قائمة ؛ تسحر العيون ، وتستهوئ الأفئدة . فلما شاهدها ماثلة بين يديه

(١) المراد : الأساليب الجدلية التي شاعت قديماً في عالم الكلام (التوحيد) وقاضت بين

علمائه . دفاعاً عن الدين . (٢) له موضوع في ص ١٣٣ .

استسلم لسحرها ، وانقلب يعبدها ، ويتخذها إله . ناسياً أنها صنيعته ،
وأنها أثر من آثاره ؛ لا تملك له ضرراً ولا نفعاً .

ولا أريد أن أطيل القول المبهم ، ولا أن أرسل الكلام بغير أدلة .
ففي بعض الموضوعات التي سأعرض لها ما يغني عن الإطالة ، ويرسل
الدليل إثر الدليل على ما كان للطوائف المختلفة — ولا سيما هاتين الطائفتين —
من أثر سيئ في اللغة وفروعها .

أما الموضوعات التي سأعالجها اليوم فمنها :

ا — القياس (وما يتبعه من أحكام الكثرة والقلة ، والسماع ، أو :
الاطراد والشذوذ) وهو أساسها ، ودعامتها . وأكثر باقيها يدور
في فلكه — مثل موضوع : « عصور الاحتجاج والتوثيق » . —
ب — النحو العربي (فضله داؤه ، ودواؤه) .

ج — التعليل ونتائجه في النواحي اللغوية والنحوية .

د — العامل وما يتصل به ه — التعريب .

و — الاشتقاق والنحت .

ز — الدعوة إلى اصطناع العامة ، وترك الإعراب

ح — الدعوة إلى إحلال الكتابة اللاتينية محل العربية

ط — الشعر المنشور ، أو الحر .

وأعظم بها موضوعات تقوم عليها العربية ، وتنزل بين بحوثها منزلة
الأصل الذي يتشعب منه الفروع ، وعنده تتلاقى .

القياس^١

أصله ، الحاجة إليه ، تطوره ، علاقة ذلك بنشأة اللغة وتدرجها ،
وجمعها .

١ - اللغة العربية قديمة الميلاد ، عتيقة النشأة ، لا يستطيع
أحد أن يقطع برأى في عصر ولادتها . بدأت حياتها (٢) ضعيفة

(١) سيجئ لهذا الموضوع بيان يكمله - في ص ٦٠ - عند الكلام على النحو .
(٢) أطال القدماء الجدل في نشأة اللغات المختلفة ، أتوقيفية هي أم وضعية ، أم خليط
من هذا وذاك ؟ ولا تخلو آراؤهم من جد وفكاهة معاً . وهي مدونة في كثير من المراجع ،
ونراها ملخصة تلخيصاً وافياً في صدر الجزء الأول من كتاب : « المزهر » للسيوطي ،
ثم الجزء الأول - ص ٣٩ - من كتاب « الخصائص » لابن جني

ولست أرى رأى التوقيفين في قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) وأن المراد من الآية
أن آدم حين ظهر في الوجود شاهد وأحسن من حوله الأشياء التي يموج بها الكون ، وتضطرم بها
النفوس ، ولم يعرف أسماء ما يرى ويمس ؛ فعلمه الله (بالقوة أو بالفعل) أسماء جميع المسميات
لا فرق في ذلك بين ما يحيط به عن قرب ، أو بعد ، ولا بين ما هو قائم في عصره ، وما سيوجد
في العصور المستقبلية . فإذا وافق العقل (وليس ما يمنع من موافقته) أن الله علمه بالقوة أو
بالفعل أسماء ما يحيط به ، فهل يوافق على أنه علمه ما ليس محيطة به ، ولا قريباً منه ؟ إذنا
فائدة هذا التعليم ؟ وما الغاية منه ؟ وهل يستطيع أن يدرك هذه الأسماء كلها ويحتفظ بها ؟
وهبه استطاع أن يحتفظ بأسماء ما في عصره فهل يستطيع أن يحتفظ بأسماء ما في العصور المستقبلية
كلها ، ويعي اللغات المنتظرة ؛ من هندية ، وفارسية ، ويونانية ، وفرعونية ، وعربية ،
وفرنسية ، وألمانية ؟ وهبه استطاع هذا المستحيل العقلي ، =

الإبانة ، عاجزة الأداء ، معدودة الكلمات : شأن اللغات جميعاً .
 اتخذها أهلها الأولون في فجر التاريخ وسيلة للتفاهم المحدود ، والترجمة
 عن أغراضهم البدائية القليلة ، مستعدين على النطق بما وهبهم الله
 من سليقة تمكنهم من خلق (١) الألفاظ ، وابتكار الكلمات تارة ، وتارة
 محاكاة الطبيعة في أصواتها التي يسمعونها ؛ من الرياح ، والمياه ، والوحوش
 وسائر الحيوانات والأصوات المختلفة . وكلما امتدت بأهلها الأيام ،
 وزادت من حولهم المشاهدة — أحسوا شدة الحاجة إلى ألفاظ جديدة ؛
 يعبرون بها عن الحديد الذي وقع تحت حسهم ومشاعرهم ؛ فيركنون
 إلى وسيلتهم الفطرية ، وأعنى بها : السليقة التي تبتكر الأصوات والألفاظ
 أو تحاكي أصوات الطبيعة .

ظل الحال على هذا أحقاباً طويلة ، تزداد فيها المشاهدة والتجارب
 فتزداد الحاجة إلى التعبير بلفظ مبتكر ، أو صوت محكى . ولكن تلك
 المشاهد وما جمده بسببها من ألفاظ لا يعدو أن يكون قليلاً ضئيلاً ،

= فهل علمه أبناءه في عصره ، وقدروا عليه كآبيهم ؟ وما فائدته لهم ؟ وما الغرض من تعليمهم
 لآلات الأرض جميعاً ؛ حاضرها ، وقابلها ؟ وهل نقلوها على هذا الوجه إلى البنين والحفدة ؟
 وماذا صنع هؤلاء ، ولا سيما بعد حادث الطوفان المشهور الذي لم ينج منه إلا نوح ، ومن كان
 معه في سفينته ؟ فهل حمل الناجون — وما أقلهم — اللغات كلها قديمها الموروث وحاضرها
 القائم — بالنسبة لهم — ومستقبلها المنتظر ؟ إن العقل لا يتردد في رفض هذه السلسلة من
 المستحيلات ولا يتوانى أن يقرر وضعية اللغات ، إن لم يكن من أول نشأة الإنسان ، فن أول
 ظهوره على الأرض بعد الطوفان . (١) كما سيجيء في ص ٣٥ و ٤١ و ٧٣ .

على الرغم من تلك الأحقاب

حتى إذا كثّر عددهم ودفعتهم أسباب الرزق إلى الهجرة والارتحال ؛
تفرقوا جماعات ، واتخذت كل جماعة موطناً جديداً تصطنع فيه ألفاظها
وأصواتها القديمة ، وتزيد عليها ما قد تبتكره من جديد لا يعلمه إخوانها
ونظراؤها السابقون . ومن ثم نشأت اللهجات المختلفة ، والزيادات اللغوية
بين الجماعات التي تفرعت من أصل واحد ، والقبائل التي تنتهي إلى جلد
مشترك قديم . فما اللهجات الخاصة ، والزيادات اللغوية — إلا ظواهر
مستقلة للغة قبيل انفصل عن أصله من عهد بعيد ، وامتدت مؤثرات
البيئة الجديدة إلى لغته ؛ فقضت عليها بالتجديد المستقل ، وتناولتها
بقليل أو كثير من التغيير .

ب — سارت اللغة على هذا النهج طويلاً ؛ حتى قطعت مرحلة
طفولتها ، كما قطع أهلها مرحلتهم البدائية الأولى ، فلما دخلوا في المرحلة
الثانية — وهم على نصيب من الخبرة الفهم أوفر من نصيبهم الأول —
دخلت معهم اللغة في طور الصبا ، وانهاالت عليهم المشاهد والمشاعر
الجديدة التي لا عهد لهم بها . فلم يكن بد أن يركنوا إلى ما كانوا يركنون
إليه من المحاكاة والابتكار .

ولكن المحاكاة في هذه المرحلة الثانية قد امتدت إلى ناحية لم تمتد
إليها من قبل ؛ فلم تقتصر على محاكاة الطبيعة ، بل تناولت الأصوات
التي ابتكرتها القبائل ، والجماعات المتفرقة في المواطن المختلفة التي

نقتضيهم مطالب العيش وضرورات الحياة أن يتلاقوا أحياناً ؛ فصارت كل جماعة تأخذ عن أختها بعض ما جدد عندها من الكلمات ، وصارت الكلمات الجديدة نهجاً مشاعاً بين القبائل ؛ تأخذ إحداها من الأخرى ، كما كانت تأخذ الطبيعة .

وفي هذه المرحلة اتجه الابتكار كذلك وجهة غير مسبقة ؛ فصار العربي يشق الكلمة ، ويفرعه ، ويستحدث من التشقيق والتفريع كلمات جديدة ؛ لها مدلولها ، ومعناها الجديد .

في الطورين السالفين لم يكن لهذه الأصوات (التي نسميها اللغة) أوضاع ثابتة ، ولا ضوابط مطردة ، ولا قواعد محدودة ؛ بل كان الأمر متروكاً للناطقين ؛ يلفظون كما يشاءون ؛ لا يعصمهم عاصم ؛ ولا يكبحهم ضابط ؛ فقد ينطق أحدهم بالكلمة تامة الحروف ، وينطق بها غيره مزيدة أو ناقصة . وقد يضبطها واحد بحركات معينة ، ويضبطها آخر بما يخالفه ؛ شأن اللغات كلها في مرحلتها طفولتها وصباها ؛ وإن شئت قلت : في مرحلتها جاهليتها الأولى والوسطى ، وهما مرحلتان تستنفدان الآلاف من السنين ، ولا يعلم مداهما إلا الله .

ح - حتى إذا دخلت طور الشباب الفتي - ولن يكون ذلك إلا بعد آماد طويلة - كما أسلفنا - ؛ تتفاوت في طولها اللغات المختلفة ، بل اللهجات بين القبائل الناطقة بلغة أصلها واحد ، وهو « الطور الثالث » الذي تنتهي به المرحلة الأخيرة من جاهليتها - ، تغيرت حالتها ، واجتازت

طريقها إلى النضج ، والقوة ، والاستقرار ، في أمن ، وإسراع ؛ بما مر عليها من حقَب طوال ، مكنت أهلها منها ، ومن مزاولتها مزاوله عملية مستمرة ؛ أشاعت الألفاظ ، ونشرت الأساليب ، وثبتت بينهم طرق استعمالها ، ووحّدت في مجتمعهم طرائقها ، وأقدرت الألسن على استخدام هذه الطرائق الموحدة ؛ بالدربة والمرانة ، لا بالتلقين المهيم ، والتعليم المصنوع . وسرت إلى الناشئ ، وكأنها إحدى غرائزه الأصلية ؛ فشب عليها وشاب .

ذلك ما انتهت إليه اللغة العربية في آخر جاهليتها ؛ فلم تكسب تبلغ نهاية هذه المرحلة بعد عصور وأحقاب طويلة المدى حتى كانت أوضاعها العرفية قد استقرت في النفوس ، على وجه يجعلها ملكة أو ما يشبه الملكة ، وضوابطها المتوارثة قد وضحت مع رسوخها في الأذهان ، كأنها إحدى السجاي الفطرية ، وجرى أهلها على سنن ثابت — أو كالثابت — في صوغ الكلمة ، وضبط حروفها ، وبناء الجمل والأساليب ، وما يصحب هذا أو يتبعه من تقديم وتأخير ، وحذف ، وزيادة ، وإثبات ، وتغيير . . . ولم تنته الجاهلية بأطوارها الثلاثة السالفة حتى أدركت اللغة العربية من القوة ، والفتوة ، واستقرار الضوابط والأوضاع نصيباً وافياً . وكان مانالته في نهاية الطور الثالث أضعاف ما أدركته قبله . وظلت في كل مراحلها الثلاث ، وفية لموطنها (شبه الجزيرة العربية) ، قابعة فيه ، تنتقل مع أهلها خلاله ، وقل أن تجتاز حدوده وأطرافه .

فلما جاء الإسلام ، ونشر رأيته على البلاد العربية ، ثم جاوزها إلى غيرها من البلدان الأجنبية ، وخرج العرب معه إلى حيث يسير — لم يكن بُدّ من أن يقع الاتصال بينهم وبين أهل تلك البلاد ، وأن يكون للاتصال أثره المحتوم في لغة الفريقين ، وأخلاقهما ، ومظاهر حياتهما ؛ فیتأثر كل بالآخر ، ويؤثر فيه ، وإن كان ذلك على تفاوت واختلاف . فكان طبيعياً أن تتعرض لغة العرب للتأثر ؛ فتسرب إليها كلمات أجنبية ، أو تتغير أبنية بعض الألفاظ أو يختل ضبط بعض حروفها ، أو تتركب جملها وأساليبها . ولقد ظهر تأثرها الفعلي يسيراً أيام الرسول عليه السلام ، والخلفاء الراشدين ^(١) ؛ ففرع المسلمون حرصاً على لغتهم ، ولغة كتابهم الكريم ؛ وبادروا إلى اتخاذ الوسائل لدفعه ، ودرء خطره . وكان أول ما اتخذوه لذلك وضع « قواعد النحو » بمشورة الإمام « علي » — كرم الله وجهه — وتوجيهه ؛ فقد انتدب للمهمة أبا الأسود الدؤلي ، — على الرأي الراجح — وخط له منهجها ، ورسم له صورة موجزة رمزية ؛ ينحو نحوها ؛ فاتبعها . وكان للرائدين العظميين فضل السباقين الذي يكشفون المجهول ، ويمهدون الطريق لمن بعدهم ، ثم يتركونهم يتممون ويوفون .

(١) راجع الجزء الأول من الخصائص ص ٤٠٨ . وقد ظهر — فيما يقال — شيء من اللحن قبل ذلك ، ولكنه ضئيل طال الجدل في الحكم عليه بأنه لحن ، ولم يترتب عليه وضع شيء من الضوابط ، أو القواعد النحوية .

(١) فظهور اللحن والخطأ - إنما وقعا يسيرين في أول صدر الإسلام ، وزادا بتزايد اختلاط العرب بالأجانب ، واندماج الأجانب - ولا سيما الموالي والإماء - فيهم .

(٢) والشروع في صيانة اللغة بوضع أصول وضوابط نحوية لها قد بدأ في صدر الإسلام كذلك . ولكنه خطأ خطواته الأولى وثيداً وثيداً خلال القرن الأول الهجري وصدر الثاني - كما سيجيء^(١) - ، ثم نشط واتسع ، وظهرت الأعلام المشتغلون به ، والمؤلفون فيه ، أواخر القرن الثاني الهجري وأوائل الثالث . ثم علا شأنه ، واشتهر أمره في القرن الخامس والقرون الأربعة التي تليه ، حيث ظهر من أئمنته : الزخشرى ، وابن مالك ، وابن هشام ، والرضي ، وأبو حيان ، وابن الحاجب ، والشلوين ... ، وأضراب لهم . ثم تبعهم بالشرح ، والتعليق ، والإطالة ، والاختصار - من جاء بعدهم خلال القرون المتعاقبة إلى أيامنا هذه ، ولم نر من هؤلاء التابعين من أتى بجديد أصيل لم يكن مسبوقةً إليه .

وإنا لنذكر بالخير - في هذه المناسبة - تلك الطلائع العلمية من رجالات اللغة والنحو ، ونسجل بالإكبار وعظيم التقدير فضلهم على اللغة بجمعها ، والعناية بفروعها ، ولا سيما تأسيس النحو ، ونشيد بذكر طائفة كانت في مقدمة العاملين المخلصين الذين أسسوا هذا العلم على أقوى الدعائم ؛ هي : علي بن أبي طالب ، وأبو الأسود الدؤلي ، وعبد الله بن

إسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه إمام النحاة البصريين مؤلف « الكتاب » مرجعهم الأول والأكبر - ، والكسائي والفرّاء إماما الكوفيين ... وغير هؤلاء من الرواد والأئمة الذين زهت بهم القرون الثلاثة الأولى من قرون الهجرة العظيمة ، وكان لهم فضل السبق في جمع اللغة ؛ ووضع النحو .

* * *

أما طريقة اللغويين - ومنهم نحاة - في جمع اللغة فكانت وفقاً على السماع من أفواه العرب الخالص^(١) ؛ يذهبون إليهم في البوادي العربية ، ويحتملون أقصى المتاعب في ذلك ، كي يلتقطوا من أفواههم كلمة ، أو يسمعوها منهم بياناً وشرحاً ، أو يتلقوا عنهم شفهاً طرائق النطق ، وإلقاء الكلام . وقد يتلقون ذلك من عربي سكن إحدى الخواضر العربية إذا ثبت لهم أن سليلته ما تزال سليمة ، وأن لسانه عربي خالص . والقرآن الكريم في مقدمة ما رجعوا إليه .

فلما صحح لهم ما أرادوا ، وجمعوا منه ما استطاعوا - عكف النحاة عليه ينظرون فيه من وجهة أخرى ، ويهيمون أنفسهم لعمل جديد ، يختلف عما سلف . فلقد كانت المهمة الأولى محصورة في جمع ألفاظ اللغة من أفواه أهلها ، وحفظ ما تجمع ، ثم تدوينه حين جاء وقت التدوين . أما المهمة الثانية ، فكانت وقوف النحاة أمام ما جُمع من اللغة ،

(١) بالطريقة الموضحة في ص ٥٨ .

مفرداتها ، ومركباتها ، ومراقبته مراقبة دقيقة ؛ تكشف عما يلحقه من
تغير في المواقف المختلفة ، والحالات الكلامية المتباينة ، وتحصر ذلك
التغير في حدود مضبوطة لا يند منها شيء .

وفي سبيل هذه الغاية وتحقيقها أطلالوا الوقوف ، والمراقبة ، والموازنة ،
واحتملوا من العناء والمشقة ما لا يحتمله إلا المجاهدون الصابرون ، ووصلوا
من هذا كله إلى استنباط قواعد مختلفة ؛ لغوية ، ونحوية ، وصرفية ،
وبلاغية . . . ولكل منها آثاره ومزاياه ؛ في صحة القول وسلامة الكلام
وقوة تأثيره . وكان من مزايا النحو إرشادنا إلى ضبط أواخر الكلمات ضبطاً
صحيحاً . مع ما قد يتبعه من ضبط حروف أخرى ، أو وضع كلمات
وضعها السليم من جملتها ، وما يتصل بهذا من حذف وزيادة ،
وتقديم وتأخير . . . وغيره مما يوضحه « النحو » ويفصله .

راقبوا آخر الكلمة العربية في مئات الأمثلة ، فعرفوا أنها قد تكون معربة ؛
مرفوعة الآخر ، أو منصوبة ، أو مجزورة ، أو مجزومة — وقد تكون مبنية .
ثم اتجهوا إلى المرفوعة في مئات الأمثلة أيضاً ، وجهدوا في استقصاء
أحوالها ، وتنبع أوصافها ؛ حتى استطاعوا أن يحصروا حالات الرفع وحدها
وكشفوا خصائص كل حالة ، وظواهرها ؛ وانبروا يسجلون تلك الخصائص
والظواهر ، ويطلقون على كل حالة منها اسماً تنفرد به ، ولا يصدق على
غيرها ؛ فهذه مبتدأ ، وتلك خبر ، وثالثة فاعل ، ورابعة اسم
كان ، و . . .

ومثل ذلك فعلوا في الكلمات المنصوبة الآخر ، أو المجزومة ، أو
المجزومة ، أو غيرها من المعربات ، ومن المننيات ، ودونوا أوصافهم هذه
أو قواعدهم - في علم خاص سموه : علم « النحو » ونصحوا أن نتعلم
« النحو » لنأمن الزلل في الضبط ، ونسلك مسلك العرب في ضبط أواخر
الكلمات وترتيبها ، وما يتصل بهذا غير خاطئين .

* * *

مما سبق يتضح أن القواعد اللغوية (ومنها النحوية) مستمدة من
الكلام العربي الأصل مباشرة ، وأتينا حين نأخذ أنفسنا بها نستطيع أن
نحاكي العرب ونجعل كلامنا مثل كلامهم ، ونجربه معه في مضمار واحد ،
وذلك هو : « القياس » في اللغة وفروعها . وأعني به : « محاكاة العرب في
طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ؛ في صوغ أصول المادة ،
وفروعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك » (١) ...
والقياس بهذا المعنى واضح للغاية ، سهل الفهم ؛ يغنينا عن
التفصيل ، والتشعيب ، والالتواء ، والتعقيد الذي سلكه كثير من القدامى
والحدثين ، وفتحوا بسببه أبواباً من المشكلات ؛ تكبد العقل ، وترهق
الفكر . وعقدوا بينه وبين القياس في علم « أصول الفقه » روابط وأشباهاً
رتبوا عليها أحكاماً عجيبة ، لغوية وشرعية ، وأسرفوا في التفصيل ،
والفرع ، والاستدلال ؛ إسرافاً تجاوز حد الإبانة ، وإيضاح الحقائق
(١) من إعلال ، وإبدال ، وإدغام ، وحذف ، وزيادة ... ، وسيجيء له تعريف
آخر في ص ٣٨ .

العلمية ، واستحال ألغازاً ومعميات ؛ يضيق بها الصدر ، ويضل فيها الفهم .

ولسنا بحاجة إلى شيء من ذلك ؛ فليس يعيننا من القياس اللغوى إلا أنه محاكاة العرب في كلامهم ، والتزام طرائقهم في فنون القول — كما أسلفنا — فالشأن فيه هين يسير ، لا يتطلب كل هذا العناء ولا بعضه . وليتهم انصرفوا عن مناقشة تعريف القياس وتفريعه إلى النظر في آثاره اللغوية على وجه تقسوى به اللغة ، وتستطيع أن تسير الحياة المتجددة . إذاً لأفادوا وأبلغوا . ولكنهم لم يفعلوا .

والقياس على الوجه السابق يقتضينا أمرين :

١ — معرفة العرب الذين نحاكيمهم دون غيرهم ، ونستشهد بكلامهم ، أى : بيان العربى الذى نفتدى به دون سواه .

ب — معرفة اللغة التى يقاس عليها ، ومبلغ صلاحها لذلك ؛ أيتساوى لغات العرب ولهجاتهم جميعاً أمام القياس ، ولا يقع بينها تفاوت — على الرغم من تعدد قبائلهم ولهجاتهم — أم تختلف ؟ وإذا تفاوتت فبأى اللغات نأخذ ؟ وعلى أيها نقيس ؟ وما سبب الإيثار ؟ ويتبع هذا شيء آخر ؛ أيتساوى أفراد القبيلة الواحدة فى سلامة اللغة ، وصحة البيان ، أم تتفاوت كذلك ؟ وإذا تفاوتت فمن نحاكيمه ومن نتركه ؟ .

وعلى هذين الأمرين (ا و ب) تقوم أهم المباحث العربية أصولاً

وفروعاً . وإليك البيان :

١ - العرب الذين يصح محادثتهم ، والاستشهاد بكلامهم :
تردد الكلام في هذا الموضوع منذ القرن الأول الهجري ، وظل مدار
الحوار حتى اليوم . والآراء فيه متشعبة ، ولا يتسع المجال لعرضها كاملة ،
وسرد أدلتها مفصلة . وخير قرار فيها ما اتخذه « مجمع اللغة العربية
القاهرة » بعد الدراسة وطول التمحيص ، وهو (١) :

(إن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم - هم عرب
الأمصار إلى نهاية القرن الثاني ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر
القرن الرابع) (٢) .

وحجته في التحديد أن لغة العرب ظلت سليمة في بواديهم حتى
نهاية القرن الرابع الهجري ، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني
الهجري ، وأن ما ظهر من اللحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل
يمكن الإغضاء عنه ، والتيسير بإغفاله ؛ تجنباً لمشكلات تعوق اللغة ؛
وتوقف تقدمها ، والاستفادة منها . فمن الخير عنده الاقتصار في التحديد

(١) كما سيجيء أيضاً في ص ١٢٩ .

(٢) ورد هذا النص في ص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع ؛ ولكن فيه أن أهل
البدو من جزيرة العرب يستشهد بكلامهم إلى أواسط القرن الرابع . ولما رجعت إلى محاضر
جلسات الانعقاد الأول ص ٣٠٣ و ٢٩٤ وما بعدها وجدت النصوص متألثة على نهاية القرن
الرابع ، لا أواسطه . ورأيت حضرات الأعضاء يرددون ذلك في مناسبات كثيرة . وهم على حق
والأخذ بهذا الرأي أولى وأنسب .

على تلك الفترة ؛ لأنها التي سلمت فيها اللغة — أو كادت — ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة .

لم يرض عن هذا القرار المجمع كثير من المثقفين ؛ فقد عجبوا أن يرفض المجمع الاستشهاد بزعماء البيان في العصور المختلفة التي جاءت بعد التحديد ؛ كأبي تمام ، والبحتري ، والمتنبي ، والمعري ، وشوقي ، وأشباههم من الشعراء . وكاللاحظ ، وابن خلدون ، والمويلحي ، ومحمد عبده ، وأمثالهم من النادرين وغير هؤلاء وأولئك من رجالات اللغة والعلم والأدب .

ولكن غاب عن هؤلاء الساخطين أن من يسمونهم : «زعماء البيان» لا يستحقون هذه التسمية ، والاتصاف بعلوها ، إلا إذا صحت لغتهم ، واستقام لسانهم . ولن يتم لهم هذا إلا إذا جروا على النمط العربي السليم ، واتبعوا أصوله . ومتى فعلوا فقد صاروا عرباً بلغتهم ، وتماثلت اللغتان حتى صارتا لغة واحدة ، وأصبح كلام هؤلاء الزعماء منسوباً إليهم في الظاهر ، ولكن مفرداته وضبطها ، وطريقة تركيبها ، ونظم تأليفها — منسوبة إلى العرب الأوائل ؛ فهم والعرب سواء من هذه الناحية . وبهذا تتحقق رغبة المجمع فيهم ، وينطبق عليهم قراره ؛ إذ لم يخلقوا شيئاً لا يعرفه العرب ، ولم يأتوا بجديد مقطوع الصلة عن الماضي الأسبق . (برغم ما للمحدثين من كامل الحرية في حسن التصرف ، وجميل الافتنان بما لا يخرج عن تلك الأصول العامة ، ولا يبعد عن القواعد الأساسية) . فلا يضير هؤلاء الزعماء وأمثالهم تحديد عصور الاستشهاد ، وتضييق أمرها ؛

لأن الغرض من ذلك صيانة اللغة من الخطأ ، وصدّ تيار العجمة عنها .
وهؤلاء « الزعماء البيانويون » عرفوا الغرض ، وعملوا على تحقيقه ، بل سبقوا
إليه ؛ فنزهوا لسانهم عن الخطأ ، وأخذوا أنفسهم بشدة الصيانة والحفاظ ؛
فلا عليهم أن يشترط اللغويون . ما يشترطون لحماية اللغة ووقايتها ، أما إذا
تهاون هؤلاء القادة ، وسمحوا للخطأ أن يتسرب إلى لغتهم — فليسوا جديرين
بالزعامة ، ولا أهلاً للتوثيق ؛ ولمثل هؤلاء المتهاونين وضع التحديد والتشديد .
وشيء آخر كان حقيقياً بالتدبر والاعتبار ؛ هو أن مؤهلات الزعامة
الأدبية والتوثيق اللغوي لا ضابط لها ، ولا تقويم . وليس لها من العلام
الموضحة ، والأوصاف المخصصة — ما يجعل جمهور المثقفين يعرفها ،
ويحكم بها على شخص دون آخر ، من غير أن يثير حكمه جندلاً
وخائفاً وحيفاً .

ولو فتحنا هذا الباب — باب التوثيق بحجة : « الزعامة الأدبية » ، أو
اللغوية ، أو أشباهها — من غير تقييد ولا تحديد ؛ لدخل منه كل طامع
في التوثيق بحق وغير حق ، وتحتسّر الإنصاف ، وعمت الفوضى . ولنا
من عصرنا الحاضر ما يوضح خططل هذا الرأي ، ويؤيد فساد ؛ فهبنا
رضينا الأنحد به ، وقبّلنا توثيق رجالات الأدب واللغة — فمن رجالات
اللغة والأدب ؟ وبأى الدلائل نستدل عليهم ، ونتقيهم ؟ وكيف نُنزلهم
منازلهم ، ونرفع بعضهم فوق بعض درجات ؟ ومن هؤلاء المحكّمون
الأطهار المتزهون الذين ندع لهم مهمة الاختيار والحكم ؟ وعلى أى أساس

بريء من الشوائب يتم اختيارهم لهذه المهمة الجلييلة ، التي تقتضى علماً واسعاً باللغة ، وبصراً بالفنون والآداب ، وحساً مرهفاً ، وذوقاً ناضجاً . فوق ما تتطلبه من شجاعة فى الحق ، وصراحة فى الرأى ، وسمو عن الهوى ؟ . من لنا بهؤلاء ؟ ولو صادفناهم أفنزل عند حكمهم ، ونرضى ما يرتضون ؟ إن الحياة الواقعة ، والحوادث المحيطة بنا - تعجب فى غير تردد : لا .

وكيف تعجب بغير ذلك والأحقاد شائعة ، والمنافسات بين اللغويين والأدباء متأججة ، والتسابق إلى اغتنام الفرص وإدراك الشهرة قد أفسد على الناس أخلاقهم ، (ولا سيما أهل العمل الواحد ، والمهن المتشابهة) فقطع وشائج المودة بينهم ، ومزق الصلات الكريمة فيهم ، وأباح لهم ما ليس بمباح . وإذا كان الأمر على ما وصفنا فكيف نطمع فى الإيثار ، أو فى الرضا بعاذل الأحكام إن كان ثمة عدل وإنصاف ؟

ولن يزيل هذه المخاوف ما يقترحه بعض المفكرين من حرمان الشباب فخر التوثيق اللغوى ، وقصره على الكهول والشيخوخ المعاصرين أو السابقين ؛ ممن لهم شهرة ذائعة ، ومكانة مرموقة ؛ بحجة أن هؤلاء الكهول والشيخوخ أهلاً نفساً ، وأتقى ضميراً ، من الشباب الطامحين المتوثبين . وأصح استعداداً للإيثار وقبول الحكم إذا تخطى التوثيق أحدهم .

ولكن هذا رأى تغلبت فيه الثقة وحسن الظن على الحقائق الواقعة المشاهدة ؛ تلك الحقائق الدالة على أن المغريات تنفذ إلى الشباب وغير

الشباب ، وأن المطامع تؤثر في الطبائع كلها ، وإن كان التأثير متفاوتاً .
 كما أن فيه ما في سابقه من إبهام وعدم تحديد ؛ فما الشهرة الذائعة ؟
 وما المكانة المرموقة ؟ ما حدود الكهولة والشيخوخة ؟ ما معالم ذلك كله ؟
 وما ضوابطه التي لا يشوبها غموض بحيث تتميز أصحابها بغير خلط ،
 ولا إبهام ؟

على أن فيه فوق ذلك ظلماً لكثير من الشباب العبقري الذي
 يتألق في كل عصر ؛ فلا يدانيه في نبوغه وبراعته أحد من كهول عصره
 وشيوخه . وإذاً لا مهرب من التحديد ، ومن الرضا بالقرار الجمعي
 الحكيم الخاص بذلك .

ولست أرى فيه تضييقاً ولا إعنائاً للمشتغلين بالأدب واللغة كما يدعى
 المدعون ؛ فعندهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح الطريق أمامهم ،
 ويبيح لهم التحرر في غير إباحية ولا جمود .

أمامهم التصرف في الأساليب واختيارها ، والتفنن في ابتكار
 تنسيقها ، وتجديدها ، وتوشيتها بضروب الجمال البلاغي الحمود ؛
 على وجه لا تقييد فيه إلا بالأسس العامة ، والقواعد الكلية التي لا تكون
 اللغة لغة سليمة إلا بها ، وباتباع أحكامها . أما ما عداها فالحرية فيه
 مطلقة ، والإباحة عامة .

وقد اطلعت أخيراً على بحث لأحد أعضاء هذا الجمع اللغوي ،
 موضوعه كما عنوانه : « أصول النحو . وغايته » وجاء آخر البحث أمران ،
 نصهما :

(١) « أن ينظر المجمع في آثار أدبائنا ؛ من الكتاب ، والشعراء ، وربما حسن أن تقتصر على من مضى به التاريخ مدة لا تجعل للمودة أو غيرها شبهة الأثر في الحكم . فن رأى المجمع صحة أسلوبه ، واستقامة عربيته — وثقه ، وجعل قوله مدد اللغة ، وحجة فيها » .

(٢) « السعى لدى البيئات التي تتصل بدرس النحو واللغة ، وأن نتعاون معها في وضع درس النحو على أسس من الدراسات اللغوية الحديثة وعلى الإكثار من البعثات لدرس علوم اللغات بأوروبا وأمريكا ، والتخصص فيها ؛ حتى يكون لنا من هؤلاء الدارسين بقدر ما لنا من العلماء في « نحو » ألفية ابن مالك » اهـ .

والذي يعنيننا من هذا الاقتراح هو الأمر الأول ؛ لاتصاله بما نحن بصددده . وقد أغراني عنوانه أن أقرأه لأطلع الحجاج التي اعتمد عليها صاحبه في استخلاص حكمه ، وانتزاع قراره الذي يخالف القرار المجمعى المدون في مجلته الرسمية ؛ فإذا البحث في اثنتي عشرة صفحة كبيرة ؛ منها إحدى عشرة في تاريخ النحو ، ورجاله ، وإشارات عابرات لبعض اللهجات والقراءات ، ولحمة خاطفة في الصفحة السادسة والسابعة لطريقة النحاة في الأخذ والتلقى ، وأنهم كانوا يأخذون عن صحت لغته من عرب البادية ، أو عرب الحواضر ، « وأنهم سمعوا من مصدر ثالث هو الموالي الذين صحت عند النحاة سليقتهم ، واستقامت ألسنتهم ؛ مثل : « خلف الأحمر وبشار ... » وانتهى البحث بالصحيفة

الثانية عشرة وفيها الاقتراح السالف بشرطيه .

وقفت أمام البحث أتصيد ما يصلح أن يكون حجة تؤيد صاحبه وتدفعه إلى الخروج على التحديد الذي ارتضاه المجمع - فلم أجد الصفحات كلها ما ينهض أن يكون حجة ، أو شبه حجة ؛ فلاقتراح يشترط للتوثيق صحة الأسلوب ، واستقامة العربية . فما الأسلوب الصحيح ؟ وما العربية المستقيمة ؟ أليس الأسلوب الصحيح هو الذي يجرى على سنن الأسلوب العربي الأول ؟ أليست العربية المستقيمة هي التي تطابق عربية الأوائل ؟ ولن يوصف أحدهما بالصحة أو الاستقامة إذا خالف الأصول العامة ، والضوابط الكلية المنتزعة من كلام العرب الخالص .

وإذاً يكون مؤدى الاقتراح : توثيق صاحب الأسلوب الذي يسير على سنن هؤلاء العرب ، وصاحب اللغة التي توافق النهج العربي الأصيل . فرد الأمر ومرجه للعرب ، وما نطقوا به . وهو ما ل قرار المجمع ، والغاية منه . ومن أجله وضع التحديد الزمني المعروف ؛ فلا نرجأ من الرضا به ، والاقتصار عليه ، مع الاقتناع بفائدته ؛ وإلا طمع في التوثيق من لا يستحق ، وعجزت الوسائل في كل عصر عن رد الطامعين ، وعن إنصاف القادرين ذوي الكفايات ، وفتحت على اللغة أبواب من البلاء تفضي بها قدماً إلى الفناء . وهذا لا يرضاه مخلص أمين ، ولو كان من الساخطين على التحديد ؛ فإنهم عامرو القلب بحسن القصد ، ونبل

الغرض ، وشدة الحرص على سلامة اللغة ، وإبلاغها أسمى الغايات .
ولا يقدر فيهم أنهم اجتهدوا فأخطئوا ؛ فلهم أجر المجتهدين الخطئين .

* * *

ب — اللغة التي يقاس عليها في صحة القول ، وسلامة الكلام ، وهل
تتفاوت القبائل وأفرادها في هذا ؟
عرفنا من البحث السالف أن الكلام الذي يقاس عليه ، ويحتج
به — هو كلام العرب الخالص^(١) ، في عصور محدودة . وأن غيره
كلام غير وثيق .

والآن نسأل : أتتساوى القبائل العربية كلها في هذا ؛ بحيث يجوز
الاقتداء بواحدة مآ ، فيكون الاقتداء بها صحيحاً قوياً ، لا عيب
فيه ولا شائبة — أم أنها تتفاوت وتتفاضل ؛ بحيث يجب على المتحرز المتحفظ
الاقتداء بواحدة معينة دون أخرى ؟ وإذا وقع التفاوت والتفاضل بين القبائل
المختلفة ، أو بين أفراد القبيلة الواحدة — فبأيها نقتدى ؟ وبمن نتشبه ؟ .
تلك أسئلة تتعرض لصميم الموضوعات اللغوية ، وأصول مسائلها .
ومنها تنفرع بحوث ، ومسائل هامة . وفي الإجابة عنها توضيح لتلك
الموضوعات ، والأصول ، وتعهّد للفروع ، وتبيين لأقوم الطرق في
معالجة شئون اللغة ، والعمل على دعمها ؛ بحيث تقوى على التطور ،

(١) قلنا هناك — في ص ٢٠ — إن القرآن الكريم في مقدمة ما يحتج به لأنه أفصح
كلام عربي — كما سيبيء البيان في ص ٩٣ وما بعدها .

ومسايرة النهضات المتجددة من غير كبير اختلاف بين المشتغلين بها .
فأما تساوى القبائل العربية فى صحة القول ، وسلامة اللغة ، فنتيجة
طبيعية للتدرج التاريخى الذى سردناه قبلاً فى نشأة اللغة العربية ،
وقطعها مراحلها المختلفة الأولى . وليس أمام العقل مسوغ مقبول يفضل به
لهجة على أختها التى انحدرت معها من أصل واحد ، وشابهتها فى
النشأة ، وسابقتها فى التدرج حتى نهاية المراحل الجاهلية . فهما متساويتان
لا محالة ؛ وبأيهما اقتدينا اهتدينا .

نعم قد تكون إحداهما أفشى من الأخرى ، أو أجمل فى البيان مظهرًا ،
أو أخف وقعًا على اللسان أو الآذان ؛ (خللها من بعض الخصائص
الإقليمية أو الموضوعية ، كالـكـشـكـشة ^(١) ، أو العـسـعـنة ^(٢) ، أو
العـجـجـة ^(٣) . . .) . ولكن هذا ونحوه لا يقدح فى أنها عربية أصيلة ،
وأن أهلها لا يحسون منها ما يحسه الغريب عنهم . وقد يرون هذه الشوائب
لطائف ، ويعيرون اللهجات الأخرى بخلوها منها . ومن المقرر ألا نحتاج
بلغة قبيلة عربية على أختها ، ولا يحكم النظر بالتخلف على نظيره .
وحسبى أن أنقل بعض ما دونته ثقات العلماء فى هذا :

-
- (١) هى قلب : « كاف المخاطبة » « شينا » . فى لغة بعض القبائل ؛ مثل يا فاطمة
ما جاء بش ، بدلا من : بك .
(٢) هى قلب « الهمزة » التى فى أول الكلمة - غالباً - « عينا » فى لغة بعض القبائل ؛
مثل : حسبت عنك مسافر ، بدلا من : أنك مسافر - كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥
(٣) هى قلب « الياء » المشددة أو المخففة « جيا » ؛ مثل : رضى - وغلامج . بدلا
من : رضى ، وغلامى .

١ - قال أبو حيان في شرح التسهيل : (كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه)^(١) .

ب - وقال السيوطي في المزهري^(٢) : (أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه ، أو يتفقون عليه) .

ح - وقال ابن فارس^(٣) : (لغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه ؛ إذا كان التنازع في اسم ، أو صفة ، أو شيء مما تستعمله العرب من سننها ؛ في حقيقة ، أو مجاز ، أو ما أشبه ذلك . . .)

د - وقال ابن جني في كتابه الخصائص^(٤) (بعد الكلام على عمل اللغويين والنحاة وأخذهم عن بعض العرب) مانصه :

” باب اختلاف اللغات ، وكلها حجة : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك لإعمال « ما » يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القولين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويؤخذ إلى مثله . وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها^(٥) . لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنساً بها .

(١) المزهري ج ١ ص ١٥٣ - كما سيحىء في ص ٤١ -

(٢) ج ١ ص ٦ . (٣) ج ١ ص ١٥٤ من المزهري .

(٤) ج ١ ص ٤١٠ . (٥) نظيرتها .

وأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا^(١). ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « نزل القرآن بسبع لغات ، كلها كاف شاف ؟ »

« هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال متدانييتين متراسلتين^(٢) أو كالتراسلتين . فأما أن تقل إحداهما جداً ، أو تكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياساً . ألا تراك لا تقول : مررت بك ، ولا المال لك ، قياساً على قول قضاعة : المال لي ومررت به . ولا تقول : أكرمتكش ، قياساً على لغة من قال : مررت بكش (ولا تقول كذا . . . وكذا . . . وسرد أمثلة لبعض اللهجات الغربية . . .) ثم قال : فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا ، وعلى هذا — فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها . إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين^(٣) ، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعي عليه . وكذلك أن يقول : على قياس من لغته كذا ، كذا . ويقول على مذهب من قال : كذا ، كذا ، وكيف تصرف الحال

(١) وعلى هذا رأى « ياسين » في حاشيته على « التصريح » باب الممنوع من الصرف — ٢ عند الكلام على « فعلا ن » — ونصه : « لا يقال : سكرانة ، وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون : « سكرانة » ويصرفون « سكران » فقال الزبيدي : ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء . وقال أبو حاتم : لبني أسد من أكبر لا يؤخذ بها » قال ياسين « (وجه كونها من أكبر أنها مخالفة للغات الفصحى) وقد يقال : كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التي طبعهم الله عليها ؟ وسيجيء لهذا إشارة في ص ٨٢ .

(٢) متتابعتين تحمل إحداها محل الأخرى أحياناً . أو يجتمع الناس على هذه وتلك ويرددونها .

١١١
في قول
الشيخ الخليل

فالنطاق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه » (١) . ا هـ

هذا هو الشأن في القبائل إذا اختلفت لهجاتها ولغاتها . أما إذا اختلفت اللغة في القبيلة الواحدة ، فنطق فريق بما ليس شائعاً في قبيلته فرجع ذلك أحد أمرين :

أولهما : أن يتخير بعض أفرادها لغة قبيلة أخرى ، ويستعملها دون لغته أو معها . ولا حرج عليه في هذا ، ولا ضرر ؛ فكلا الاستعمالين صحيح ، والقياس عليه جائز — كما أسلفنا — . والأصل في اللغات واللهجات أن تكون مسماة ، منسوبة إلى أصحابها (٢) . وأن تكون لقوم دون قوم . ولكنها إذا انتشرت تعاورها كل من شاء (٣) .

ثانيهما : أن ينفرد واحد بشيء لا تعرفه قبيلته ولا غيرها ؛ فنقبله منه ، ونضمه إلى الصحيح الفصيح . إن لم يكن ذلك المتفرد متهماً في عقله أو عدالته . ذلك أن العربي الأصل قد يبتكر ، بل من حقه أن يبتكر — كما تقدم (٤) — ويجدد كما يهوى ، من غير تعقيب عليه ، ولا مراجعة . فعلى الابتكار والتجديد قامت لغته ، وعليهما عاشت ، ونمت ، وارتقت ؛ فحقه في هذا مقرر مطلق . وفيه يقول صاحب

(١) سيجىء الإشارة لهذا في ص ٤١ .

(٢) كأن تسمى : بالنعنة ، وتنسب إلى تميم ؛ فيقال فيها : نعنة تميم « وهى — كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٢ — قلب الهمزة عيناً في أول الكلمة غالباً ؛ يقولون : « عن دين الله قائم » أى : إن دين الله قائم » ومثل ثلثة بهراء ؛ فانهم يكسرون التاء في مثل : تعلمون وتصنعون .

(٣) المزهر ج ١ ص ١٥٢ . (٤) في ص ١٤ وكما سيأتى في ص ٤١ و ٧٣ .

الخصائص (١):

(إن العربي إذا قويت فصاحته ، وسمت لغته - تصرف ، وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ؛ فقد حكى عن رؤية وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سبقا إليها .)

ومن يدري ؟ فربما كان الذى تفرد به الأعرابي منحدرًا إليه من لغة صحيحة اختلفت بعضها عن الناس ، وغاب عنهم علمه . يدل على هذا ما ينسب إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه من قوله : (إن الشعر كان علم القوم ، ولم يكن لهم علم أصح منه . فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم ، ولهيئت عن الشعر وروايته . فلما كثر الإسلام ، وجاءت الفتوح ، واطمأنت العرب فى الأمصار - راجعوا رواية الشعر ؛ فلم يسئلوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب مكتوب ؛ وألفوا ذلك . وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ؛ فحفظوا قلَّ ذلك ، وذهب عنهم أكثره) « وقال أبو عمرو بن العلاء : (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله . ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير . . .) » (٢)

ويظهر أن القاضى الجرجاني يميل إلى هذا رأى ، فقد قال فى آخر كتابه « الوساطة » متحدثًا عن العرب (٣): (أما الألفاظ التى زعموا أن

(١) ص ٤٢٤ ج ١ .

(٢) الخصائص ج ١ ص ٣٩١ والمزهر ج ١ ص ١٤٨ - وستجىء إشارة لهذه فى ص ٤٢ .

(٣) ص ٣٤٥ طبعة صيدا .

الشعراء تفردوا بها فإنها موجودة عن أئمة اللغة ، وعن ينتهي السند إليهم .
 ويعتمد في اللسان عليهم . وإنما نتكلم بما تكلموا به ، وواحدهم كالجميع ،
 والنفر كالقبيلة ، والقبيلة كالأمة . فإذا سمعنا عن العربي الفصيح الذي
 يعتمد حجة كلمة ، اتبعناه فيها . وإن لم تبلغنا من غيره ، ولم نسمع بها
 إلا في كلامه . ولا نزع أنه اخترعها ، ولا نحكم أنه أبو عدوتها . وعلى
 هذا أكثر اللغة ، ولا سيما الألفاظ النادرة ، والحروف ^(١) المفردة . وكم نقل
 الناس عن فلان وفلان (وسرد بعض الأسماء) من لفظة لم تسمع قبلهم ،
 ولم تؤخذ إلا عنهم . ثم ليس لنا أن نجعلهم منفردين بتلك الكلمات ،
 ومختصين بتلك الحروف . وهذا سبيل ما وجد في شعر هؤلاء من الشواذ
 الغريبة ، والألفاظ النادرة) . وهذا كلام نفيس

ويقول الشافعي ^(٢) :

(لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً . ولا نعلم
 أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي . ولكن لا يذهب منه شيء على
 عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه . والعلم به عند العرب كالعلم
 بالسنّة عند أهل الفقه ؛ لا يعلم رجل جميع السنن ، فلم يذهب منها
 عليه شيء . فإذا جمّع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن ، وإذا
 فرّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها . ثم كان ما ذهب
 عليه منها موجوداً عند غيره . وهم في العلم طبقات ؛ منهم الجامع

(١) أي : الكلمات . (٢) المواهب الفتحية ج ١ ص ١٧ .

لأكثر فوائده وإن ذهب عليه بغضه ، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره .
وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلاً على أن يطلب
علمه عند غير طبقته من أهل العلم ؛ بل يطلب عند نظرائه ما ذهب
عليه ، حتى يؤثّر على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

من جميع ما تقدم نستخلص الحقائق التالية :

(١) أن لغات القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة ،
وكل واحدة منها يصح الأخذ بها ، والقياس عليها .

(٢) أن بعضها قد يكون أكثر شيوعاً ، وأوسع نفوذاً ، وأجمل
وقعاً ؛ فلا يوجب هذا أن تقتصر عليه وحده ، ولا يحول دون الاستشهاد
بغيره ، والاحتجاج به .

(٣) أن العربي قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته ، أو ألفاظاً
غير ألفاظها ، ويستغنى بها عن لغته ، أو لا يستغنى .

(٤) أنه قد ينفرد بالابتكار والتجديد . وقد يكون ما تفرد به
راجعاً إلى لغة قديمة وصلت إليه ، ولم تصل إلى الناس .

على ضوء هذه الحقائق نعرض لما يسميه النحاة : «القياسي والسماعي» ،
أو : «المطّرد» ، والشاذ » ، ونبين ما وقعوا فيه من تناقض واضطراب كان
لهما سيئ الأثر في اللغة وفروعها . قالوا (١) :

(١) محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الرابع ص ٣٨ وما بعدها .

”القياس اللغوي^(١) : حَمَلَ كلمة على نظيرها في حكم . ولا يحمل على هذا النظر إلا إذا لم يوجد ما يعارضه البتة . فيقاس على هذا النظر ولو كان فذاً . . . أو وُجد المعارض له ولكنه قليل نادر ، والآخر كثير شائع ؛ فيقاس على الكثير . ويسمى الذى حُمِلَ على الكثير : « مقيساً » أو : « قياسياً » . ويحفظ ما سُمِعَ من القليل ، ولا يقيسون عليه ، ويسمونه : « شاذاً » ، وقد يوصف : « بالسامعى » أيضاً . ويقال للقياسى : الأصل ، والمطرّد ، والكثير ، والأكثر ، والغالب ، . . . وأشباهها مما يفيد الكثرة والقوة . كما يقال للشاذ : القليل ، والأقل ، والنادر ، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضاً “ . ا هـ

ثم هم يطلقون على كلامنا المستحدث الذى نحاكى به كلام العرب الأوائل : « مقيساً » أو « قياسياً » كذلك : ومن ثم يتردد على ألسنة النحاة وفي كتبهم كلمتا : « القياسى والسامعى » يريدون بالقياسى هنا : ما جرى على كثيرٍ ما نطقت به العرب ، وسائر الشائع من لغتهم ، ولو لم يكن الناطق به عربياً أصيلاً . ويجعلون حكمه حكم الكلام العربى الأصيل فى كل ما يختص به . ويريدون بالسامعى أيضاً : ما واد من كلام بعض العرب الخالص مخالفاً للكثرة فى بعض النواحي ، ويحكمون عليه بأنه « يُحَفَظ ولا يقاس عليه » كما أشرنا .

فكلا النوعين : « المقيس عليه ، والمسموع » كلام عربى أصيل ،

(١) سبق له تعريف آخر فى ص ٢٢ .

غير أن الأول فاز بالشروع والكثرة ، والاشترار بين السنة عربية كثيرة أصيلة ، وحُرِّمَ الثاني تلك الحصص ؛ فلم يَجْرُ إلا على السنة أصيلة قليلة ، ولم يسمح بمحاكاتها .

فالكثرة هي سبب الخلف الواسع ، ومنها نشأ التباين بآثاره البعيدة بين النوعين ، فما المراد بتلك الكثرة ؟ وما حدودها ؟

إنها الكثرة العددية لا ريب ، لكن أهى الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها « بأن تشيع اللغة في القبيلة فلا يخالف فيها إلا فرد غير مجرح ^(١) ، أو أفراد كذلك قليلة » ؟ أم هي الكثرة بين القبائل « بوصفها قبائل » بأن تشيع خصائص لغوية في مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى ، من غير نظر لأفراد كل قبيلة وعددها ؟ أتجرى الموازنة من حيث القلة والكثرة بين القبائل الست ^(٢) المشهورة وحدها ، أم تتجاوزها إلى غيرها ، ولا تقتصر على الأوليات ؟

عجيب أن تنقضى العصور الطويلة ولا يتعرض — فيما أعرف — لهذا الأمر الذى هو ^(٣) أصل الخلاف من يوضحه ، حتى المجمع اللغوى القاهرى عرض له فى عشرات المواضع والبحوث ، وعانى من أمره ما عانى ، ولم يحاول كشف الضرر بإزالة الغموض عن هذه الكثرة والقلة ، والذاتى منهما والنسبى .

(١) لأن المجرح لا يعتد بلغته فى موافقة أو مخالفة ، ومن أسباب التجريح الخبل والجنون والغفلة ، (ومن هذه : ضعف الذاكرة) والشبهة بالكذب أو المرض المذهل — كما سبق —

(٢) بيانها فى ص ٥٨ و ٧٢

(٣) وإليك مثلاً من عشرات الأمثلة أسوقه استنباهاً ، وأكتفى به عن نظائره الكثيرة . قال الأشمونى فى باب : « كم وكأى » : لانهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما ... إلخ ثم قال الصبان تعليقاً على ذلك ما نصه : « قال المرادى : وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على « كم » الخبرية ، فقيل لا يقاس عليه ، والصحيح جواز القياس ←

إن غموض هذه المسألة الرئيسة: مسألة القلة والكثرة، بنوعيهما الذاتى والنسبى، أوقع الباحثين قديماً وحديثاً في حيرة واضطراب مؤلنين؛ يصبوب هذا ما يخطئه ذاك، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه، كالذى نشهده اليوم في معاهد التعليم المتخصص، وعلى وجه الصحف، وكالذى نشهده في كتب النحو المبسطة بين علمائه القدامى.

فأما مخالفة قبيلة لقبيلة أو أكثر « وهو أمر طبعى يقتضيه تدرج اللغة وتطورها » فليس فيه ما يعيب، ولا ما يمنع من الأخذ به واتباعه، إذ كيف يقع الخلاف في شأنه مع ما سجله الأئمة من أن: « كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه »^(١) « والناتق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء »^(٢).

وأما مخالفة فرد عدل أو أفراد قليلة للكثرة الغالبة في القبيلة فليس فيه أيضاً ما يعيب، وليس لنا أن نحكم عليه بالخطأ؛ ذلك لأن العربى الخالص لا يخطىء — كما سبق توضيحه^(٣) — ولكن الذى يقال في مثل هذا: إنه رب اللغة، ومالكها؛ فله أن يخلق من ألفاظها ما يشاء من

= عليه؛ لأنها لغة. اه وعليها بنى الفراء إعرابه « كم » فاعلا في قوله تعالى: « أو لم يهد لهم كم أهلكنا... » والوجه أن الفاعل مصدر... وتخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما في المعنى غير متجه. اه « فكيف يكون الصحيح جواز القياس على تلك اللغة مع الحكم عليها بأنها رديئة؟ كيف نوفق بين الأمرين. القياس، والرداءة مع عدم الاتجاه؟

(١) المزهري ج ١ ص ١٥٣. — كما سبق في ص ٣٣ —

(٢) سبق هذا في ص ٣٣ منقولاً عن الخصائص ج ١ ص ٤١٠ وما بعدها.

(٣) في ص ٣٤ ويحيى في ص ٨٢.

غير نكير عليه ، وأن يتصرف في مفرداتها ، وتراكيبها ، وضبط حروفها التصرف الذى يجرى بالفطرة ، وعلى مقتضى طبعه ، وإلا فكيف تنشأ اللغة ؟ وقد تقدم^(١) أنه « إذا قويت فصاحته وسمعت لغته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به . وقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سبعا إليها » وبغير هذا الخلق والارتجال لا توجد اللغة ولا تتطور ، وبغيره لا يتصور العقل أن تتجاوز كلماتها العشرات إلى المئات والآلاف ، فمن أين تجيء الزيادة إن لم يخلقها العربى الثبوت ؟ وهل لها مسعين غير هذا المعين ؟ اللهم إلا إذا قلنا « بالتوقيف^(٢) » وهو رأى لا يكاد يؤمن به اليوم أحد . ومن يدري ؟ — كما أسلفنا^(٣) — فقد تكون الألفاظ المرتجلة في زعمنا ليست في الحق والواقع جديدة ، وإنما هي بعض تراث لغوى زال أكثره ، وبقي أقله لدى فريق من الناس « فحفظوا قُلَّ ذلك وغاب عنهم أكثره » كما يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه . . . وكما يقول أبو عمرو بن العلاء : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافرأ لجاءكم علم وشعر كثير^(٤) » ، وكما يقول القاضى الجرجاني فيما نقلناه عنه آنفاً^(٥) ، ومنه : « إذا سمعنا عن العربى الفصيح الذى يعتدُّ حجة ، كلمة اتبعناه فيها ، وإن لم تبلغنا من غيره ، ولم نسمع بها إلا في كلامه . . . » إلى غير هذا مما نسب

(١) في ص ٣٦ نقلاً عن الخصائص - ج ١ ص ٤٢٤ وكذلك في ص ١٤ و ٧٣ .

(٢) إيضاحه في رقم ٢ من هامش ص ١٣ . (٣) في ص ٣٦ .

(٤) سبق هذا في ص ٣٦ نقلاً عن الخصائص ج ١ ص ٣٩١ . والمزهر ج ١ ص ١٤٨ .

إليه ... (١) .

فإذا كان الأمر ما وصفناه ونقلناه عن الأعلام فكيف تتحقق القلة والكثرة ، وتتحقق تبعاً لهما إباحة القياس والمحاكاة حيناً أو تحريمهما ؟ كيف يقع الاطراد والشدوذ ؟ متى تكون القلة ذاتية أو نسبية ، وكذلك الكثرة ؟

لم أجد لشيء من ذلك رداً مقنعاً ، ولا جواباً شافياً . ولطالما قرأت في مطولات النحو تعليقاً على شاهد مخالف للقاعدة : « إنه لغة » أو : « إنه لغية » أو « إنه شاذ » ... فلم أفهم الفرق النحوي الدقيق بين هذه الأوصاف ، ولا أثر كلٍّ منها ؛ وكثيراً ما قرأت لسيبويه أمثال قوله : سمعت أعرابياً يقول : « مررت برجل سواء والعدم — بضم الميم ^(٢) — سمعت أعرابياً يقول : « إنك ومحمد ^(٣) ذاهبان » . وأعرابياً يقول : « عليه أربعة » بيضاً ^(٤) ، وآخر ... وآخر ... ممن نقل عنهم أمثلة تخالف ما شاع في جمهرة العرب ، على ألسنة الكثرة ، أفستحري سيبويه أمر الأعرابي فعرف شأن لغته هذه ؟ أخاصة هي به أم مشتركة بينه وبين قومه أو سواهم ؟ فإن انفرد بها العربي فهل نتابعه فيها ، ولا يتحقق الشاذ ؟ وإن لم تصح متابعتها فلم سجلها إمام النحاة ونقلها إلينا ؟ وهبنا تابعنا من يقول بالقياس على

(١) كتاب الوساطة ص ٣٤٥ ، طبعة صيدا .

(٢) بالعطف على الضمير المرفوع المستتر في كلمة : « سواء » ، بغير فاصل .

(٣) بالرفع عطفاً على أصل اسم « إن » قبل مجيء خبرها .

(٤) بمعنى الحال من النكرة المخضبة بغير مسوغ .

الكثير الوارد دون القليل المسموع ، والأخذ بالمطرد دون الشاذ ، سواء أكان ذلك بالنسبة لأفراد القبيلة بعضهم إلى بعض أم كان بموازنة القبيلة بغيرها ، فما عدد الكثير الوارد والقليل المسموع ؟ لا جواب عن ذلك . ولم أصادف فيما وقع لدى من مراجع بياناً دقيقاً لهذا عند نحاة البصرة أو غيرهم ، سوى الكوفيين — كما سيجيء في الصفحة الآتية .

وقد يكون من المفارقات النحوية العجيبة أن نسمع من يقول إن الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه . فهذا صاحب الأشموني يشرح بيت ابن مالك في الحال :

« ومصدرٌ مُنْكَرٌ حالاً يَقَعُ بكثرةٍ ؛ كبغته زيدٌ طَلَعَ »

فيردف الشرح بتنبيه ينص فيه على ما يأتي : « مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة ، هو عندهم مقصور على السماع . اهـ » ويختم باب أبنية « أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها » بقوله : « خاتمة ، قال الشارح : مجيئ « فَعَمِيل » بمعنى مفعول » كثير في لسان العرب ، وعلى كثرتة لم يقس عليه بإجماع . اهـ » ويقول مثل ذلك في باب : « النعت » عند الكلام على النعت بالمصدر . . . وغير هذا كثير في الأشموني ، وسواه من المراجع والمطولات ، وفي الأبواب المختلفة . فأى اضطراب وتناقض كهذا ؟ وما عسى أن تكون الحقيقة في أمر الكثرة والقلة المتحكميتين في اللغة والنحو عند غير الكوفيين ؟

أما الكوفيون فقد أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع^(١) « وهم يعتبرون اللفظ الشاذ فيقفون عليه ، ويبنون على الشعر الكلام^(٢) من غير نظر إلى مقاصد العرب ولا اعتبار بما كثر أو قل^(٣) ». وكذلك كان الإمام أبو زيد الأنصارى - شيخ سيبويه ورائده - يجعل الفصيح والشاذ سواء^(٤) .

وفى هذه الآراء ما قد يوضح المراد من « الشاذ » توضيحاً يتجه به إلى أنه ما صدر من فرد أو أفراد قليلة مخالفاً لما شاع في قبيلتهم أو غيرها ، ولو كان المخالف مثلاً واحداً ، وإلى أنه - كذلك - ما يوجد في الشعر ، دون النثر . وللكوفيين ما يؤيدهم من كلام الأئمة الذى رويناه قريباً^(٥) . وأما جمهور البصريين ومن دار في فلكهم ، فقد تركوا الأمر مبهماً خلواً من التحديد ، وإن كان المستقصى لأرائهم يتبين تشددهم

(١) ولا بأس بهذا إن كان القياس على لغة القرآن ونحوه ، مما سيحىء فى ص ١٠٧ . وفريق منهم تمسك بثلاثة ، ولعل هذا هو الأحكم ، والأجدر اليوم بالفضل ؛ لخلوه من التشدد والتهاون ، أى : من الإفراط والتفريط ؛ كما يقولون ؛ فيساعف المشتغلين فى ميادين العلوم الحديثة والحضارة المتجددة ، ويمدحهم بفيض مستحدث من جموع التكسير ، والمصادر ، والمشتقات ، وغيرها من الألفاظ التى تعينهم على التعبير وتيسر لهم الوصول إلى مصطلحات جديدة ، تسير التيار العلمى المتدفق ، والزحف الحضارى المنهمر . على أن الأخذ بهذا الرأى والانتفاع العمل به لا يكون مأموراً خالياً من الإساءة إلى اللغة ، بعيداً من الإفساد . إلا إذا كان مقصوراً على صيغة الكلمة ، وبنيتها المادية ذاتها ، فلا يصح الأخذ به فى الأمور العرضية التى تطرأ على صيغة الكلمة - بالرغم من جواز هذا - ؛ كحركات الإعراب وما يتصل بها من حذف وزيادة . وبما كل أمر عرضى من مذاهب متعددة متعارضة تحدث الاختلاف فى التعبير ، والاضطراب والبلبلية فى الفهم ، فهذا شر ما تصاب به اللغة - كما سيحىء فى ص ٥٦ و ٩٠ .

(٢) أى : النثر . (٣) محاضر المجمع اللغوى دور الانعقاد الأول ص ٣٦٣ ، والمواهب ج ١ ص ٤٣ (رأى أبى إسحاق الشاطبى) . (٤) كتاب القياس فى اللغة ص ٤١ . (٥) فى ص ٣٥ وما بعدها .

فى العدد المسموع الذى يصح القياس عليه ، فهم لا يرضون بالمثل
ولا بالمثلين ، ولا الثلاثة ، ولا الأربعة ، ولا الخمسة ، ولا الستة ، يدلك على ذلك
ما ورد فى كتاب « الجمع » فى باب : « إن وأخواتها » حيث يقول فى عملها :

« وسمع من العرب نصب الخزائن بعدها ، فقيل : مؤول ، وعليه الجمهور
— أى : جمهور النحاة من البصريين — وقيل : سائغ فى الجميع ، وأنه لغة ،
وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام ، وابن الطراوة ، وابن السيد ، وقيل خاص
بليت ، وعليه الفراء . ومن الوارد فى ذلك قوله :

(١) إن حراسنا أسدا .

(٢) إن العجوز حيةً سجروزا .

(٣) ألا ليتنى حجراً بواد .

(٤) يا ليت أيام الصبار واجعا .

(٥) لعل زيدا أخاننا .

(٦) كأن أذنيه إذا تشوّفا قادمةً أو قلمًا محرّفاً

..... " اه ... " اه

فهذه أمثلة ستة لم تكف عند البصريين للقياس عليها لقلة عددها
فى تقديرهم ، بل إنهم لا يرضون بالعشرة أو بما جاوزها قليلا ، كالذى
منعوه من قياسية جمع : « مفعول » على « مفاعيل » وكصوغ « فَعَيْلة »
على « فَعَيْلى » فى النسب . وكثير من المصادر والجموع والمشتقات ؛ بحجة
أن المسموع قليل لا ينهض مسوغاً للقياس ، مع أن الوارد فى كتبهم من كلِّ

عشرة^١ - غير ما كشف في أيامنا هذه - بل يقارب العشرين^(١) في بعضها أو يتجاوزها في بعض آخر تجاوزاً مّا .

وهذا تضيق وإعنات لا سند له، ولا رضا عنه من تفكير سديد ، ولا من جمهرة الأعلام الذين نقلنا بعض آرائهم آنفاً .

على أنى رأيت ابن جنى : في « خصائصه » يعقد فصلاً للمطرد والشاذ يزعم فيه أنه حلّ العقدة ، وينقله عنه بعض كبار النحاة^(٢) في معرض الإقناع والاعتناع ، وسأنتقل منه ما يتصل بموضوعنا لنرى مبلغ التوفيق في محاولته ، قال في باب الكلام على الاطراد والشذوذ^(٣) :

» (. . .) إن الكلام على الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

الأول : مطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المثوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

(١) وقد رأيت في كتاب : «إرشاد الأريب لمعرفة الأدب» لياقوت الرومي طبعة مرجليوث - ص ٥٦ - قصة تدل على أن ورود ثلاثين مثلاً قد يعتبر كثرة عند بعض المتقدمين ؛ فقد روى ما نصه : « حدث أبو حيان التوحيدي قال : قال الصاحب بن عباد يوماً : « فَعَلْ وأَفْعَالْ » قليل . وزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زَنْد وأَزْنَاد، وفَرَخ وأَفْرَاح، وفَرَد وأَفْرَاد، فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (يريد : كلمة) كلها فعل وأفعال ، فقال : هات يا مدعي . فسردت الحروف ، ودلت على مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس للنحوي أن يلزم مثل هذا الحكم إلا بعد التبحر والسماع الواسع وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مسطرداً . وهذا كقولهم : « فَعِيل » على عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجهاً وما انتهيت في التتبع إلى أقصاه . فقال : خروجه من دعواك في « فَعَلْ » يدلنا على قيامك في فعيل » اهـ .

(٢) كالسيوطي في مزهره ص ١٦٦ . (٣) الخصائص ص ٩٩ .

« الثاني : مطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من « يذر ويدع » . وكذلك قولهم : « مكان مُبْقِل » ، هذا هو القياس ، ولكن الأكثر في السماع : « باقل » ، والأول مسموع أيضاً . قال أبو دؤاد لابنه دؤاد : يا بني ما أعاشك بعدى ؟ فقال دؤاد :

أعاشنى بعدك وادِ مُبْقِلِ آكلُ من حوزانه وأنسل
وقد حكى أبو زيد في كتاب « حيلة ومحالة » مكان مُبْقِل . ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال وقوع مفعول عسى — أى : خبرها — اسماً صريحاً ؛ نحو قولك : عسى زيد قائماً ، أو قياماً . هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظّره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ^(١) ههنا . وذلك قولهم : عسى أن يقوم — عسى الله أن يأتي بالفتح . وقد جاء عنهم شيء من الأول . أنشدنا أبو علي :

أكثرَ في العنْدِ مُدِحاً دائماً لا تَعْنِدِ لَنِّ إني عَسَيْتُ صائماً
ومنه المثل السائر : عسى الغُوَيْرُ أبؤسا .

و« الثالث : المطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس ، نحو قولهم : أخوص الرّمث ^(٢) ، واستصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت الشيء ، ومنه : استحوذ ، وأغْيَيْك ^(٣) المرأة ، واستنوق الحمل ، واستتَيْسَتْ الشاة ، وقول زهير :

(١) يريد : الاسم الصريح الواقع خبراً لعسى .
(٢) الرّمث : نبت حامض ترعاه الإبل . أخوص الرّمث : صار كالخوص .
(٣) سقت ولدها الغيل : « لبنها حين الحمل . . . » .

« هنالك إن يُستَخُولوا المال يُخُولوا »

ومنه استَغِيلَ الجمل ، قال أبو النجم :

يدير عيني مضعب مُستَغِيل

« والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ؛ وهو كتميم صيغة « مفعول » فيما عينه واو ، نحو : ثوب مصوون ، ومسك مسدوف ، وحكى البغداديون فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه . وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال ، فلا يجوز القياس عليه ، ولا رد غيره إليه . » واعلم أن الشيء إذا اطرِد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُستخذ أصلاً يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : « استحوذ واستصوب » أدبتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما : ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ، ولا في استساغ استسوغ ، ولا في استباع استبيع ، ولا في أعاد أعوّد ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك — قياساً على قولهم : أخوَص الرمث .

« فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامته العرب من ذلك ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله ؛ من ذلك امتناعك من : وذرّ ، وودّع ؛ لأنهم لم يقولوها . ولا غرو أن تستعمل نظيرهما ، نحو : وزن ، ووعد ، فأما قول أبي الأسود :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم : « ما ودّعك ربك وما قلى » .

” . . . ومن ذلك استعمالك « أن » بعد كاد ، نحو كاد زيد أن يقوم ، فهو قليل شاذ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ، ولا مأبياً في القياس « ١ هـ

هذا رأى ابن جنى ونظرائه ومن ارتضاه من نقلة النحاة . وواضح أن أساس الاطراد عنده أحد أمرين أو كلاهما .

(١) موافقة اللفظ اللفظ في صياغته وحركاته لأشباهه الكثيرة العربية ولو لم يكثر استعماله .

(ب) شيوع استعماله بين العرب وكثرة تداوله ، ولو لم يوافق أشباهه العربية .

فإذا اجتمع الأمران في لفظ فقد بلغ غاية القوة ؛ فيجوز استعماله كما يجوز القياس عليه ، ومحاكاته من غير تكبر ، وإذا وجد أحدهما دون الآخر فالمقدم هو الاستعمال الشائع دون اعتبار لموافقته لأشباهه (فيجب الاقتصاد عليه نفسه وعدم مجاوزته إلى غيره مما لم يرد به سماع ، وإذا كان القياس عليه وتطبيق حالته على سواء محظور) ومن ثم كان للشذوذ ثلاث صور يُقتصر في كل منها على اللفظ المسموع نفسه بحالته الواردة من غير تغيير فيه ولا توسع ، وهى :

(١) شيوع استعماله من غير مطابقته لأشباهه .

(٢) عدم شيوع الاستعمال مع مطابقته لأشباهه .

(٣) عدم الشيوع وعدم المطابقة ، وهذا غاية الضعف .

وإن شئت فأنواع اللفظ عند ابن جني أربعة :

١ - مطرد في الاستعمال موافق للأشباه (أى مطرد في القياس أيضاً) مثل قام محمد ، كتب على . . . قياساً على أمثالهما من الكلام العربي وهذا أقوى الأنواع وحكمه : جواز استعماله بصيغته الواردة عنها والقياس عليها .

٢ - مطرد في الاستعمال مخالف للأشباه (أى غير مطرد في القياس) ، مثل : استحوذ عليه الشيطان واستصوب على الأمر . وحكمه أنه شاذ تُستعمل صيغته كما وردت ، ولا يجوز القياس عليها .

٣ - مطرد في الموافقة للأشباه ، لكنه غير شائع الاستعمال ؛ مثل مكان مبطل ، وحكمه : أنه كسابقه يُحفظ ، ولا يقاس عليه .

٤ - غير مطرد في الموافقة وفي الاستعمال ؛ مثل ثوب مصوون . وحكمه : كالنوعين السابقين ؛ يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولكنه أضعف الصور جميعاً .

وإني ألحظ في هذا الرأي غموضاً وتناقضاً .

(١) فأما الغموض فمرده إلى اعتماده في الاطراد ، والقياس ، على الشيوع والكثرة ، من غير أن يبين مصادهما ، ولا حدودهما ؛ فصّاد فتتناً وجهاً لوجه تلك المشكلة المعقدة التي أشرنا إليها طويلاً فيما سبق . ولقد سرد أمثلة ستة للمطرد في الاستعمال ، الشاذ في القياس هي : (أخوص ، استصوب ، استحوذ ، أغيل ، استنوق ، استتيس)

وقطع بعدم القياس عليها ومعنى ذلك : أن ورود ست نظائر لا يكفي للمحاكاة ، وأنها قلة لا تبيح القياس . فما الكثرة التي تبيحه إذا ؟

على أنه حين سرد الستة ترك كثيراً غيرها من الألفاظ الخارجة على القياس . فما تركه : أَرْوَحَ اللحمُ ، وأَحْوَزَ الإبلُ ، وأَعْوَرُ الفارسُ ، وأَحْوَشَ عليه الصيدُ ، وأَعْوَضَ بالحصم ، وأَفْوَقَ بالسهم ، وأشَوَكَتِ النخلة ، وأَحْوَلَ الغلامُ ، وأَطَوَلَتْ (أطلت) وأَعْوَلَ الرجلُ ، وأَقْوَلَسْنِي ما لم أقل ، وأَغْثِمَتِ السماءُ ، وأَنَوَكْتُ الرجلَ ، وأَعْوَهُ القوم (أصابت ماشيتهم عاهة) ، وأَحْوَجَنِي الأمر . . . هذا بعض ما تركه . وإذا ضم إلى سابقه بلغ العدد واحداً وعشرين . وهو عدد سيق للتمثيل ، لا للحصر ، وله أشباه كثيرة ، متفرقة في بطون المعاجم اللغوية لم أقصد لجمعها ، اكتفاء بما سبق في موضوعنا .

تُرى ، أمثل ذلك لا يعرفه ابن جنى ، وهو اللغوى العليم ، أم أنه خبير به ؟ وإذا كان خبيراً به أفيقول بأن هذا القدر لا يكفي لينسج على منواله ، ويقاس عليه ، أم يكفي ؟

كذلك أوضح لنا ابن جنى رأيه في المطرد قياساً ، الشاذ استعمالاً (كماضى « يذر ويدع » ، و« باقل » اسم الفاعل من « أبقل ») وأنه لا يجوز لنا أن نستعمله على الأصل الذى يسير عليه أشباهه ولا أن نجري فيه القياس العام مع أن العرب — كما سبق — قد نظقت بكل من الفعلين الماضيين ، وبكلمة « مبقل » فما الحكم لو لم تنطق ؟

وبعبارة أجباني: أيجوز لنا أن نصوغ ماضياً لكلمتي « يذر ويدع » كماضي
نظائرهما ؛ فنقول : وَذَرَّ ، وَدَعَّ ، وأن نجيء باسم الفاعل من « أَبْقَلَ »
على وزن : « مُبْقِل » ، ولو لم نسمع عن العرب الخُلَص ماضياً
للفعلين السالفين . ولا اسم فاعل للفعل « أَبْقَلَ » على « مُفْعِل » ،
لا عكسي فاعل ؟ إن جاز ذلك كان القياس عينه . وإن لم يجز أشكل
الأمر ؛ بسبب منع كلمة أن تصاغ على وزن نظائرها الكثيرة (١) .

وشيء آخر هو أن بعض القراء قرأ الآية الكريمة : « ما وَدَّعَكَ
ربُّكَ » أفيكون هذا شذوذاً في الاستعمال مع قراءة القرآن به ؟ وهل نقبل

(١) بحث المجمع اللغوي أخيراً ، وأقر تكملة مادة ورد عن العرب بعض صيغها وأصولها .
وبمناسبة هذا القرار اللغوي المجمع أنقل هنا ما جاء في الجزء الأول من الخصائص ص ٣٦٢
باب : « أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » ونصه :

« حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي ، أنه قال : يقال : درهمت الخبازي ، أي :
صارت كالدرهم . فاشتق من الدرهم ، وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم ،
قالوا : ولم يقولوا منه « دَرَهَم » ، إلا أنه إذا جاء اسم المفعول بالفعل نفسه حاصل في الكف . ولهذا
أشبهه » .

ثم قال في ص ٣٦٧ بعد ذلك من الفصل نفسه كلاماً نفسياً منه : « ليس كل ما يجوز في
القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك
سماعاً ولا أن يرويه رواية . . . »

وله فصل آخر عنوانه : « فصل في اللغة المأخوذة قياساً - ص ٣٩٤ ج ١ - يؤيد ما سبق .
وكذلك جاء في الجزء نفسه ص ١٢٧ في باب تعارض السماع والقياس ما نصه الحرفي :
« إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع . قال
لي أبو علي بالشام : إذا صحَّت « الصفة » بالفعل في الكف ، وإذا كان هذا حكم الصفة كان
في المصدر أجدر ، لأن المصدر أشد ملازمة للفعل من الصفة ، ألا ترى أن في الصفة نحو
مرتت بابل مائة ، ويرجل أبي عشرة أهلة . . . »

ما يقال إن القرآن قد يأتى بالشاذ استعمالاً لكنه مطرد قياساً ؟ إذ كيف يتفق القول أن يكون القرآن أسمى لغة عربية بيانية مع اشتماله على الشاذ استعمالاً ؟ فأين غير الشاذ فى الاستعمال إذأ ؟ .

(ب) وأما التناقض فحيث يقول فيما سبق : إن الشاذ فى القياس والاستعمال معاً لا يجوز القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ويضرب لذلك مثلاً بتميم «مفعول» فيما عينه واو ، نحو : ثوب مصوون ، ومسلك مدووف . . . مع أن هذا التتميم لغة تميم ^(١) ؛ تجعله فى الواوى العين وفى الياثى كذلك ؛ فهى تقول : رجل مدبون ، كما تقول ثوب مصوون . . . وقد قرّر ابن جنى ^(٢) وغيره (أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ) ؛ فكلامه هنا مناقض لما سبق أن قرره هو وسواه .

* * *

كيفما دار الأمر فى « القياسى والسماعى » فالأخذ فيه برأى القدامى المبهم — دون تبصرة وعميق إدراك — مرهق معسوق ، بل مضلل ؛ يقف سداً بين اللغة والانتفاع بها على خير الوجوه وعلى حسب مقتضيات الأزمان .
والرأى السديد — فيما أقدر — هو أن نُجِيعِلَ الفكر فى الأنواع الأربعة التى عرضها « ابن جنى » — ومن جرى وراءه — فترى نوعين منها ليسا موضع اختلاف وإنما هما موضع الاتفاق التام بينه وبيننا ؛

(١) راجع : « تاج العروس » ، مادة : دان ، صان .

(٢) الخصائص ص ١٠٤ : وما بعدها . — وقد سبق فى ص ٣٤ —

وأعنى بهما : النوع « المطرد في القياس والاستعمال معا » و « النوع المخالف للقياس والاستعمال معا » : حيث يجوز محاكاة الأول واستعماله ، وتمتنع محاكاة الثاني ، واستعماله كذلك . بقي النوعان الآخران ، وفيهما يقع الخُلفُ بيننا وبينه ، وفي تهذيبهما وحسن التصرف فيهما توسعة وتجديدٌ وتيسير يفيد اللغة وطلابها ولا يجر في أذياله ضرراً ولا إساءة :

(١) فأما النوع المطرد قياساً لا استعمالاً فنذهب فيه مذهب أشباهه ونرده إليها متابعة لرأى اللغويين السالف (١) ؛ سواء أكان العرب قد سبقونا للرد أم لم يسبقوا ؛ فنقول : أبقلت الأرض فهي مقبل ومبقلة . ونقول ودَعَتِ اللص للشرطي ، وودَرَّتْه ، بمعنى : تركته ، لا نسأل أقال العرب ذلك أم يقولوا ، ما دام النمط العربي الغالب يقضى بأن اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر الآخر ، ونزيد في آخره التاء للتأنيث ما دامت هذه التاء تزداد آخر المشتقات ، إلا ما استثنى منها ، وليس من المستثنيات ، « مقبل » وأشباهها . ونأتى بالماضي للفعلين : « يدع ويذر » جرياً على نظائرها في النمط العربي أيضاً — كما يشير بعض الأئمة — ؛ وبهذا نستريح راحة مزدوجة :

١ — إذ لا نكلف أنفسنا عناء الأقاويل ، والآراء الكثيرة التي يؤيد بعضها وجود تلك الأشياء الناقصة قبلاً ، ويمنعها بعض آخر ، لاستحداثها ،

ويحكم عليها ثالث بأنها وجدت ، وماتت ، ثم يبرز الخلاف مرة أخرى حول اللفظ الميَّت : أيجوز استعماله أم لا يجوز ؟ أكان لغة فرد أم لغة قبيلة ؟ ... ؟
 ٢ - ونستريح من مسالة المراجع اللغوية عن اللفظ الشائع « قياسا » لا استعمالا ؛ أهو مما نطق به العرب ؛ فنقتصر فيه على نطقهم ؛ ونحتمل في سبيل البحث والمراجعة عناء كبيراً من غير حاجة ماسة . فمثل « مبقل » ومثل : « وذَرَّ ووَدَعَ » لم نعدل عنهما إلا بعد تعليم وتلقين طويلين ، أو بعد رجوع شاق إلى المصادر اللغوية ، الوثيقة ؛ وكل هذا جهد ضائع في وقت نحن أفقر الناس فيه إلى إنفاقه في الانتفاع باللغة ، واستخدامها على خير الوجوه .

على أنه لا مانع في هذا النوع الذي نحن بصدده من استعمال اللفظ المسموع ذاته كما ننتفع بالمقيس ؛ فتزداد الفرجة ، ويتسع المجال أمام المتكلم والقارئ من غير أن يكلفهما هذا مشقة جديدة ، وذلك بشرط أن يكون هذا المسموع عن العرب ، المخالف للقياس ، لفظاً كاملاً ؛ تنصب المخالفة فيه على صيغة الكلمة ، وتكوينها المادى الكامل (أي : على متنها وبنيتها) فلا تكون المخالفة عرضية مقصورة على حركات الحروف وضبطها من الوجهة الإعرابية ، أو على حذف حرف أو زيادته في الإعراب ؛ فإن محاكاة هذه المخالفة العرضية وحدها مع جوازها ، ضارة غاية الضرر اليوم — كما أسلفنا ^(١) — ؛ إذ تبعث الفوضى والاضطراب والاختلاف

(١) في هامش ص ٤٥ ، ويحيى في ص ٩٠ .

في بناء هيكل الكلمة وفي ضبط حروفها وفهم المراد منها ومن الجملة . وهذا مصدر بلاء عظيم في التعبير يجب الفرار منه ، فإذا رأينا جمع مؤنث سالماً منصوباً بالفتحة ، أو اسماً من الأسماء الخمسة مرفوعاً بالألف ، أو خبراً لأنّ منصوباً ، أو مفعولاً مرفوعاً ، أو .. أو .. . وجب ألاّ نتردد في نسبته ، وعدم التفكير في محركاته ؛ كي لا نفتتح باب البلبلة الذي نسعى — في عصرنا — لـسـدّه . وكذلك أمثال هذا ؛ مما يقتضيها ألاّ نجأ به ، وألاّ نلتفت إليه وإنما تقتصر فيه على الوارد المسموع دون أن نقيس عليه ودون أن نترك الغالب من أجله .

وإن في الانتفاع بالوارد المسموع على الوجه السالف ، وفي الانتفاع برأى بعض الأئمة اللغويين — وقد تقدم^(١) — وبالرأى الكوفي الذي أوضحناه^(٢) لتيسيراً لغوياً محموداً ، لا يسعى إلى اللغة وإنما يمنحها قوة ، وسعة ، وقدرة على مسايرة الحياة المتجددة ، بمستحدثاتها العلمية والحضارية ؛ وإلاّ أصيبت بالجمود ، والركود ، والتخلف . وهذا شرما تصاب به اللغة وينظمها في عداد اللغات الميتة — كما أسلفنا —

(ب) وأما النوع المطرد في الاستعمال دون القياس فلا مانع من اتخاذه مقيساً ترد إليه نظائره ، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلي . فإذا أردنا أن نصوغ

(١) في هامش ص ٥٣ .

(٢) في ص ٤٥ .

« استفعل » من « باع » فلنأخذ أن نقول : استباع (تطبيقاً للمقيس عليه الأصلي) ولنا أن نقول : « استبيع » كاستحوذ ، واستصوب كما يجري اليوم على ألسنة الناس بفطرتهم ؛ تطبيقاً على « المطرد في الاستعمال دون القياس » ومثل هذا : « استفعل » من « دان » فنقول : استدان أو استدّين . . . وهكذا . . .

ولعل فيما قدّمنا من كفاية وفيه وفيما سبقه ما ينهض دليلاً على خفاء المراد الدقيق من « القبلة والكثرة » — بنوعها — ، إذ لم يذكر أحد — فيما نعلم — ضابطاً صحيحاً لهما . ولا وصفهما وصفاً يزيل الإبهام والغموض عنهما .^[١] وكل ما نعلمه هو أن علماء اللغة عندما أرادوا أن يدونوها عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الست الضاربة في وسط شبه الجزيرة العربية (تيمم) وقيس عيّلان، وهذيل، وطى، وأسد، وكنانة . . .) وأخذوا قليلاً من لغات القبائل الفصيحة القريبة من تلك^(١) ، وفي القرآن لغات شتى أكثرها^[٢] من قلب الجزيرة . وبعضها مما أحاط القلب^(٢) . ولغات هؤلاء جميعاً تختلف بينها في قليل أو كثير ، كما قد تختلف عن باقي القبائل الكثيرة التي لم يأخذوا عنها وكان لهذا الاختلاف أثره الواضح بعد ذلك في النحو وقواعده . فقدم جاء النحاة فجسّروا في غبار اللغويين ، وانتزعوا القواعد مما جمعه

(١) كما جاء في كتاب سيبويه ، ومقدمة خزانة الأدب الكبرى ، وفي المزمهر — ج ١

ص ١٢٨ . وستجى لهذا إشارة في ص ٦٩ و ٧٢ .

(٢) راجع محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى دور انعقاده الأول ، ص ٢٩٦ .

هؤلاء ؛ فجاءت قواعد قاصرة مضطربة ، لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة ، ومن بعض القبائل دون بعض ، فإذا استنبطوا القاعدة من تلك اللغات المختلفة ، المقصورة على هذه القبائل القليلة صدموا بأمثلة تخالف أحكامهم^(١) ، فلا يجدون بداً أن يتأولوها ، أو يصفوها بالقليلة ، أو بالشذوذ ، أو بالسماح ، أو نحو ذلك من أسماء تدل في عرفهم — غير حق — على أنها مما لا يصح القياس عليه ، مهملين التحديد الدقيق للمراد من كل اسم .

ولإلى هنا ينتهى كلامنا في : « القياس » ، مكتفين بما عرضناه ، منتقلين إلى موضوع جديد ، ولكنه وثيق الصلة به وبما انتهينا الآن عنده من عمل النحاة ؛ ؛ حيث نقف في أمانة ونزاهة لنذكر فضل النحو والنحاة ، وما لهما من أثر في حياة اللغة العربية والناطقين بها قديماً وحديثاً ، دون أن نهمل الإشارة إلى أظهر الأوشاب والعيوب التي وقعوا فيها ، ولا سيما الناجمة من متابعتهم اللغويين ، ووصف علاجها ، ودون أن تتحول الأوشاب والعيوب بيننا وبين الإنصاف ، والاستناد إلى الحق الناصع .

(١) لما بين هذه القبائل من التباين حيناً ، ولما بينها وبين سواها من التباين حيناً آخر — كما أشرنا — .

النحو العربي :

فضله — دأؤه — دواؤه

أوضحت من قبل ^(١) مكانة النحو ، وفضله السابق ، وكان مما قلته :
 « إن منزلة النحو من العلوم اللسانية منزلة الدستور من القوانين
 الحديثة ، هو أصلها الذي تستمد عونته ، وتستلهم روحه ، وترجع إليه
 في جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ؛ فلن تجد علماً من تلك العلوم
 يستقل بنفسه عن النحو ، أو يستغنى عن معونته ، أو يسترشد بغير
 نوره وهماه .

« وهذه العلوم النقليّة — على عظيم شأنها ، وعميق أثرها — لا سبيل
 إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها — بغير هذا العلم الخطير ؛
 فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول
 عليه الصلاة والسلام ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، وما يتبع ذلك
 من مسائل فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة — إلا بإلهام النحو ، وإرشاده ؟ .
 « وهذه اللغة التي نتخذها — معاصر المستعربين — أداة طيّعة للفهم
 القولي والكتابي ، ونُسَخَرها مَرَكَبًا ذلولًا للإبانة عن أغراضنا ، والكشف
 عما في نفوسنا ، ما الذي هيأها لنا ، وأقدَرنا على استخدامها قدرة الأولين

(١) في مقدمة الجزء الأول من كتابنا : « النحو الوافي » .

من عرب الجزيرة عليها ، ومكّن لنا من نظمها ونثرها تمكينهم منها ، وأطلق لساننا في العصور المختلفة صحيحاً فصيحاً كما أطلق لسانهم ، وأجرى كلامنا في حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ، وإن كان ذلك منهم طبيعة ، ومنا تطبعاً ؟ .

« إنه النحو ؛ وسيلة المستعرب ، وذخيرة اللغوى ، وعماد البلاغى ، وأداة المشرّع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعاً . فليس عجباً أن يفرغ له العباقرة من أسلافنا ، يجمعون أصوله ، ويشتمون قواعده ، ويرفعون بنيانه شامخاً ركيناً في إخلاص نادر ، وإيمان عميق ، وصبر لا ينفد ، ولقد كان الزمان يجرى عليهم بما يجرى على غيرهم من مرض ، وضعف ، وفقر ، فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه ، أو تحويلهم عنه كما كان يقدر على سواهم ، ولا ينجح في إغرائهم بمباهج الحياة ومُتعتها كما كان ينجح في إغراء ضعاف العزائم ، ومرضى النفوس ؛ من طلاب المغائم ، ورواد المطامع .

« ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلؤهم الساعات الطوال من الليل والنهار فلا يظفرون بهم إلا خلساً من الوقت مثل حسو الطير ، بل قد يترصدهم الموت فلا يقع عليهم إلا في حلقة درس ، أو قاعة بحث ، أو جلسة تأليف ، أو ميدان مناظرة ، أو رحلة مُخطرة في طلب علم . وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم ، ولا يذهب بآثارهم بذهاب أرواحهم ؛ إذ أنهم كانوا يُعيدون لهذا اليوم عُدتته من قبل ، فيدونون بحوثهم ، ويسجلون

قواعدهم ، ويختارون خلفاء من تلاميذهم يهيئونهم لهذا الأمر العظيم ، ويشرفون على تنشئتهم ، وتعهد مواهبهم إشراف الأستاذ البارع التقدير على التلميذ الوفي الأمين ؛ حتى إذا جاء أجلهم ودَّعُوا الدنيا بنفس مطمئنة ، واثقة أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يدخل من فرسانه ، وأنهم خلفوا وراءهم خلفاً صالحاً يسير على الدرب ، ويحتذى المثال ، وربما كان أسعد حظاً ، وأوفر نجحاً من سابقه ، وأدرك لما لم يدركه الأوائل .

«على هذا النهج الرفيع الذى حدثنا به التاريخ تعاقبت طوائف النحاة ، وتوالت زمرهم فى ميدانه ، وتسلَّقى رايته نابغة عن نابغة ، وألغى فى إثر ألغى ، وتسابقوا مخلصين ، دائبين ، فرادى وزرافات فى إقامة صرحه ، وتشيد أركانه ؛ فجاء سامق البناء ، وطيد الدعامة ، مكين الأساس ، حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التى يسمونها - عندنا - : «عصور النهضة» (١) قويا ، ركيناً ، متيناً ، من فرط ما اعتنى به الأسلاف ، ووجهوا إليه من بالغ الرعاية ، وإن كانوا قد غفلوا فى بعض نواحيه .

« تلك كلمة حق يقتضيها الإنصاف أن نسجلها ؛ لتنسب الفضل لذويه ، وإلا كنا من الجاحدين أو المخدوعين : لكن أهل هذه العصور الحديثة الناهضة لم يمدوا نهضتهم إليه ، ولم يبسطوا سلطانهم عليه ، ولم يتناولوه بما تناولوا به غيره من تجديد بيعث الحياة فى قديمه ، أو تنظيم يجمع ما تفرق منه ، أو نوع من الإصلاح والتيسير يشيع فيه البهجة ، ويحببه

(١) يتخذون مطلع القرن التاسع عشر مبدأ لها ، عندنا - كما سيجىء - فى ص ٦٤ .

إلى النفوس ، ويبعد عنه ما اشتهر به من جفاف ، وقسوة ، وقصور .
واكتفوا من تقديره بأن أوسعوا له مكاناً في خزائن كتبهم ، وتركوه يغط في
نوم عميق ؛ لا يوقظونه ولا يتيقظون له . إلا حيث يدعو دواعي خافت
فيجيب ؛ مع همس الدعوة ، ووهن الإجابة ، وكيد الأعاجم ، وانصراف
الحاكمين .

«ولو أن أهل العصور الحديثة بذلوا في إصلاحه وتقويمه بعض ما بذلوه
في غيره ، أو وجهوا إليه اليسير من اهتمام أسلافهم — لكان نصيبه في
النفع أوفى ، وأثره في الإفادة أعم ، ولكان له شأن أى شأن في نشر
الثقافة العربية ، وتجديد معالمها بما يلائم الحياة القائمة ، ويساير الحضور
الحديثة .

« ليس من شك أن التراث النحوى الذى تركه أسلافنا نفيس غاية
النفاسة ، وأن الجهد الناجح الذى بذل فيه خلال الأزمان المتعاقبة جهد
لم يهياً للكثير من العلوم المختلفة في عصورها القديمة والحديثة . بسند
أن النحو كنائر العلوم الأخرى ؛ تنشأ ضعيفة ثم تأخذ طريقها إلى
النمو ، والقوة ، والكمال ، بخططاً وثيدة أو سريعة على حسب ما يحيط
بها من أسباب وأحوال . ثم يتناولها الزمان بحوادثه ؛ فيدفعها إلى التقدم
والإصلاح والتشكل بما يلائم البيئة ومقتضيات الحياة ، فتظل الحاجة
إليها شديدة ، والرغبة فيها قوية . وقد يوقفها ، ويحول بينها وبين التطور ؛
فيضعف الميل إليها ، وتفتقر الرغبة فيها . وقد يشتغل في مقاومتها فيرمى

بها إلى الوراء ؛ فتصبح في عداد المهملات .

« ولقد خضع النحو العربي لهذا الناموس الطبيعي ؛ فولد في القرن الأول الهجري ضعيفاً ، وحبا متدرجاً أول القرن الثاني ، وشب وبلغ الفتاء — على الرغم من عيوب كامنة فيه لازمة — آخر ذلك القرن وسنوات من الثالث — كما تقدم — ^(١) ؛ حيث لمع من أئمة بعض الأعلام ، كعبد الله بن أبي إسحاق ، والخليل ، وأبي زيد ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، و ... ثم توالى أخلافهم بعد ذلك — على تفاوت في المنهج والمادة — إلى عصر النهضة الحديثة — عندنا — التي يجري اسمها على الألسنة اليوم ويتخذون مطاع القرن التاسع عشر مبدءاً لها ^(٢) ، ومنذ هذا المبدأ دخل النحو القديم في طور جديد من الوهن والضعف لم يشهده من قبل ، وتماثلت عليه الأحداث ؛ فأظهرت من عيبه ما كان مستوراً ، وأثقلت من حمله ما كان خفياً وزحمت العلوم العصرية فلم يقو على زحامها ، وخلفته وراءها كليلاً مبهوراً ، ونظر الناس إليه فإذا هو في الساقية من علوم الحياة ، وإذا أوقاتهم لاتسع للكثير بل للقليل مما تحويه مراجعه المتوارثة . وإذا عيوبه التي برزت بعد كمون ؛ ووضحت بعد خفاء — تزهدهم فيه ، وتزيدهم نفاراً منه ، وإذا النفار والزهد يكثران على تلك العيوب ، فيحيلان الضئيل منها ضخماً ، والقليل كثيراً ، والموهوم واقعاً ، وإذا معاهد العلم المدنية تزور عنه ، وتجهز بعجزها عن استيعابه ، وفهم كتبه الماثورة وباستغنائها

(١) في ص ١٩ .

(٢) كما سبق في صفحة ٦٢ .

عن أكثره ، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير ؛ فيستكين ويرضى .
 « والحق أن النحو — منذ نشأته إلى عصرنا هذا — مُصاب ببعض
 علل وآفات تكاد تكون متشابكة متداخلة ، يعسر فصل واحدة في آثارها
 ونتائجها من الأخرى . أضعفت شأنه ، وشوهت جماله ، وتولتها الأيام
 بالرعاية والإذكاء حتى كادت تقضى عليه ، وانتهت به إلى ما نرى .

« والعجب أن تولد تلك الآفات والعلل ساعة يولد النحو ، وتعيش
 في طوإياه ، وتنمو وتتغلغل في أعماقه خلال عصوره المختلفة من غير أن
 يعرض لها أمام بالتجميع ، والحصص ، ووصف العلاج ، ومن غير أن يتصدى
 لها علماء بالبحث الشافي ، على كثرة الأئمة الباحثين ، ووفرة الأعلام من
 أهل هذه الصناعة ، وفيض الكتب والرسائل التي تتصدى للنحو وقضاياها ،
 ولقد حاولت جهدي أن أهتدي إلى مرجع يعرض لتلك المشكلات مجتمعة ،
 ويستقصى أسبابها واحدة فواحدة — على الرغم من تشابك الكثير منها ،
 وتداخل بعضها في بعض ، كما قلنا — ويتصدى لنتائجها القريبة أو البعيدة ،
 ويقترح الدواء الناجع لها ؛ فلم أوفق إلا للقليل ولست أدري أذلك لقصور
 مني في السعي ، أم لتقصير من النجاة والدارسين ؟

وسأحاول في هذا البحث أن أعرض لأهم ما تُرك ، وأستدرك ما فات من
 وصف علاجه ، ولكن بالإيجاز واللمح اللذين يفرضهما المقام ، فإن
 المشكلات متعددة ، وتوفيتها حقها من الوصف والعلاج يتطلب كتباً كثيرة .

في مقدمة هذه المشكلات : " تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة ، واختلاف الأحكام فيها " ؛ حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن : إن هناك رأياً آخر يناقضه ، من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع ، والجرى وراء هذا النقيض ، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو ، والنظر في قواعده ، أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين ، أو آراء متعارضة ؛ حتى أولياته ، وما يجرى من مسائله مجرى البدائنه العلمية ، وإن المطلع على كتاب « كهمع الهوامع » ، أو « الأشموني وحاشيته » : ليستهو له ما يرى من تشعب الآراء وكثرتها وتنافرها حتى مالا يحتاج إلى تعدد ؛ فتقسيم الكلمة إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، وتقسيم كل إلى أنواعه وتعريف كل نوع ، وتمييزه مما عداه ، وأحكام الفاعل ، والمبتدأ ، والنواسخ وإعراب الأسماء الخمسة بالحروف ، وكذلك المثني ، والجمع بنوعيه ، وما سُمي بهما ، والمستثنى ، والمنادى ، والمتعدي ، واللازم ، والمرفوع من الأسماء والمنصوب ، والجرور ، وأحكام تقدم العامل على معموله ، أو تأخره ، وتعريف المبتدأ أو تنكيهه ، وأحكام كل منهما ، وباقي الأسماء - معربها ومبنيها - و . . . و . كل أولئك مختلف فيه لم تجتمع كلمة النحاة على رأى موحد بشأنه ، ولم تتفق أحكامهم على شيء من كليانه أو مسائله الجزئية ، بل لم تقترب .

وقد تصل المذاهب في المسألة الواحدة إلى عشرة أو تزيد ؛ كالذي نقله « الأشموني » في إعراب الأسماء الخمسة ؛ حيث قال : إن فيها عشرة

مذاهبهم. فلم يرض عن ذلك « الصبيان » فبادر بقوله : إنها اثنا عشر . . . ومن فضول القول سرد الأمثلة لهذا ؛ فهو معروف للشادين في النحو ، بسلكه المتفرعين له ، أو المترددين على كتبه ودراساته .

وبحسبك أن تقرأ باباً كباب : « المبتدأ والخبر » ، أو باب « كان » وأخواتها والملاحقات بها ، أو غيرها من النواسخ وغير النواسخ — في شرح « المفصل » ، أو : « الجمع » ، أو « ابن عقيل » وحاشيته ، أو « الأشموني » وحاشيته — فترى العجب العاجب من أمر ذلك الخلاف . بل بحسبك أن تقرأ باب « الجواز » خاصة في كتاب « الجمع » لتفزع مما ترى من خلاف في كل مسألة ، وهذا الخلاف والتفرق في كثير من القواعد النحوية كان أظهر العيوب فيها ، وأكبر العقبات في تحصيلها ، والوصول إلى ضوابط محدودة سليمة ؛ يسهل استخدامها ، والاستعانة بها في التفاهم الكلامي والكتابي على وجه محكم دقيق ؛ لا فوضى فيه ولا اضطراب ؛ شأن العلوم القاعدية المضبوطة التي تأخذ بيد صاحبها إلى غاياتها ، وتنهض به في يسر وسهولة ودقة إلى حيث ينبغي منها .

ضئير المتعلمون — في عصرنا وقبل عصرنا — من ذلك ، وانصرف فريق منهم عن تعب التحصيل ومشقة الاستيعاب ، وفرب نفسه من هذه البلبلة والفوضى ، قانعاً بالقليل أو الأقل ، مؤمناً بأن مافاته ليس ذا بال ، وأن له من المذاهب النحوية وتناقض النحاة ما يصوب خطاه إن أخطأ في زعم فريق ، وما يشجعه على استخدام ذوقه الخاص ، والاكتفاء به دون احتمال متاعب النحو ،

وتجرع مرارته ، وصح عندهم ما يقال : إن كل ضبط للكلمات سائع ،
ولن يعدل سنداً من آراء النحاة وأدلتهم .

والحق أن كثرة النحاة الأوائل — ممن كانوا في الطليعة ، وتبعهم في هذا
أخلافهم — أساءوا إلى النحو بهذه البلبلة والآراء المضطربة المتعارضة ،
وأنهم — على جليل شأنهم ، وعظيم فضلهم — قصروا في إتمام الاستعداد
والأهبة قبل الشروع في التدوين والنحو ، واستنباط القواعد وإثباتها
فوق صفحات الكتب ، فقد كان الاستعداد التام الحكيم يقتضيهم قبل
ذلك التدوين والتسجيل أن يسألوا أنفسهم : من أى المصادر الوثيقة
نستنبط قواعدنا ؟ ومن أى أنواع الكلام الأصيل ننتزع الأحكام
النحوية ؟ .

وقد ساءلوها فعلا قبل الشروع فأجابتهم : « إنه الكلام العربى
الصحيح ، وإن علماء اللغة ، وبعضهم منكم — أثابهم الله — قد سبقوكم
إلى مهمة جليلة كريمة كمهنتكم ؛ هم جمع ذلك الكلام وتدوينه
وتسجيله : حفاظاً عليه ، وصيانة له ، وانتفاعاً به فى شئون الدين ،
والدنيا ، فعليكم أن ترجعوا إليه ؛ لتتفعوا به ما شئتم ، بعد أن يسره
لكم أنداد أوفياء مخلصون وحملوا عنكم فى جمعه وتصنيفه ، وميسر
جيده . من زائفه — أفدح الأعباء » .

رجعوا إلى أولئك الأنداد ، وإلى ما جمعوه ؛ فراوهم — كما تقدم —
أخذوا أكثر اللغة من بعض القبائل الكبيرة الضاربة فى وسط شبه الجزيرة

العربية، البعيدة عن أطرافها المجاورة للأعاجم؛ خوفاً على اللغة أن يتسرب إليها شيء من العجمة مقتصرين في الأخذ على نحو ست (١) من تلك القبائل تاركين ما عداها من باقي القبائل التي تجاوز الثلاثين قبيلة، فاستنبت النحاة قواعدهم مما تجمع من لغات تلك القبائل الست (١)، واقتصروا - أو كادوا - عليها، كما فعل أندادهم - جامعوا اللغة، بل إنهم لم يستطيعوا استيعاب اللغات واللهجات الخاصة بتلك القبائل الست، يدل ذلك ما تشهده في مواضع متفرقة من كتب النحو، كالذي سجله «المجمع» عند الكلام على عمل: «إن» النافية للملحقة «بليس»، حيث يقول:

« تنبيه: » قال أبو حيان: لم يصرح أحد بأن إعمال «لا» عمل «ليس» بالنسبة إلى لغة مخصوصة، إلا صاحب «المقرب» ناصر المظفرزى؛ فإنه قال فيه: بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طيء، وفي «البيسط» القياس عند بني تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها. « ١ هـ .

فهم مختلفون - كما ترى - في المروى عن تلك القبائل على قلتها، وخلافهم أثره العملي في استنباط قواعدهم، وتدوين أحكامها، وتطبيقها على السنة المتكلمين، وأقلام الكاتين: فكيف الشأن وقد أغفلوا

(١) راجع مقدمة: خزانة الأدب الكبرى، و ص ١٢٨ ج ١ من المزهرة الفصل الثاني - ولذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٥٨ -
(٢) أشرنا لهذا بمناسبة أخرى في ص ٥٨ و ٥٩ .

أكثر القبائل ، وأهملوا الأخذ عنها ؛ مع ما لها من تراث لغوى فياض قد تسلسل الكثير منه إلى النحاة ، مخالفاً في بنيته ، أو ضبط حروفه ، أو تركيب أساليبه ، لما اقتصروا عليه ؟

ومن أمثلة اختلافهم في المروى أيضاً ، ما رواه « الأشموني » في باب « كان » من قوله : « لا فرق في دخول ” الباء “ في خبر ” ما “ بين أن تكون حجازية أو تيممية » ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به في غير هذا الكتاب . وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزنجشیری . وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود في أشعارهم ؛ كقول الفرزدق : لعمرك ما معن بترك حقه . . . فلا التفات إلى من منع ذلك » . وغير ما سبق كثير . . .

وبديه أن لغات القبائل الست ولهجاتها لا تحوى جميع اللغات واللهجات التى فى باقى القبائل الكثيرة فذلك ينافى طبيعة اللغة ، ويعارض القانون الواقعى الذى تسير عليه فى نشأتها ، وتدرجها ، وتفرعها (١) ومهما تميزت به القبائل الست من القوة ، والجاه ، والنفوذ ، وبسطة الرقعة — فى رأى الرواة — وسلامة اللغة ، فلن يغير هذا كله من طبيعة الأشياء ، ولا من الواقع المشاهد .

من هنا نددت كلمات أصيلة ، وأساليب كثيرة صحيحة عما جمعه اللغويون ، وفاتهم ذخري لغوي وافر ؛ بسبب اقتصرهم فى جمع اللغة على بعض القبائل دون بعض ، بل على القليل دون الكثير ؛ ومن ثم فات الرعيل

(١) راجع نشأة اللغة وتدرجها فى ص ١٣ .

الأول من النحاة كثير من منابع الأخذ ، ومراجع الاستنباط كشفت عنه الأيام بعد ذلك ، فأثبتت تقصير اللغويين ، وقصور النحو المؤسس على ما جمعه ، ووقعت بسبب ذلك كله ملاحم واتهامات بين طوائف النحاة ، وكذلك بين الشعراء ^(١) والنحاة المؤيدين من رجال اللغة ؛ إذ يقع في كلام أولئك ما لا يرضاه هؤلاء . يصفونه بالخطأ والخروج عن المأثور المنقول فيدفع الشعراء التهمة بأنها من النحاة وليدة جهل ؛ أو قصور في المواهب ، أو في الاستقصاء . ويستنبط النحاة مما تهيأ لهم قاعدة عامة (كتجريد الفعل المسند للظاهر من علامة تشنية أو جمع) فيفاجئون بنصوص عربية تخالف ذلك . ويقررون أن المبتدأ لا يكون نكرة ، وأن الحال لا تكون معرفة ، وأن التمييز لا يتقدم على عامله ، وأن المستثنى بإلا في كلام تام يجب نصبه ، وأن فاعل نعم وبئس لا يكون علماً و... و... و... فتسدهم الأمثلة التي تعارضهم . فإذا يصنعون ؟ يلجئون إلى التخلص من هذا الضيق بتأويل تلك الأمثلة ، أو وصفها بأنها شاذة ، أو نادرة ، أو قليلة ، أو مخطئة صاحبها ... أو ما شاءوا من مثل هذه الأسماء التي أصيبت بما أصيب به أكثر النحو من اختلاف في تحديد أحكامه ، ومراي قواعده . ونالها ما ناله من تفرق في الرأي ، واضطراب في الدلالة ؛ إذ لم يتفقوا - حتى اليوم - على تعريف هذه الأشياء تعريفاً دقيقاً وبيان أحكامها في وضوح وضبط ؛ فما الكثير ؟ وما القليل ؟ وما الشاذ ؟

(١) كالذي كان بين الفرزدق وبينهم ، أو بين بشار كذلك ، أو المتنبي .

وما النادر ؟ . . . وما حكم كل واحد من هذه الألفاظ وأمثالها ؟
ومن هنا صح ما يقال : إن اللغويين هم أصحاب الفضل الأول
على النحويين ، وإنهم كذلك أهل الإساءة الأولى للنحو والنحاة ، وهؤلاء
وهؤلاء قد أحسنوا أيما إحسان إلى العربية والناطقين بها وإن كانوا قد مزجوا
إحسانهم بإساءة ، وخلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً .

وغريب أن يغفل جامعو اللغة عن ذلك ، وأن يشاركونهم النحاة في هذا
مع ما امتاز به الفريقان من أصيل رأى ، وثاقب فكر ، وناجح تدبير .
ولا يشفع للغويين أن يقال في الدفاع عنهم إنهم اقتصرُوا على القبائل
الست لأنها - في زعمهم - التي صحت ألسنتها من هجنة العجمة ،
واحتفظت بنفسها ولغتها عن الأجنبي والدخيل « فلم يأخذوا عن
حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم
المجاورة لسائر الأمم التي حولهم ؛ فلم يؤخذوا من تخم ، ولا جذام . لمجاورتهم
أهل مصر والقبط ، ولا من قضاة وغسان ، وإياد ؛ لمجاورتهم أهل الشام ،
وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن ، فإنهم كانوا
بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر ؛ لمجاورتهم للقبط والفرس ،
ولا من عبد القيس وأزد عُمَآن ؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند
والفرس ، ولا من أهل اليمن ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بنى
حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف ؛ لمخالطتهم تجار
اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم

حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب ، قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت
ألسنتهم . والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب
فصيرها علماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار
العرب ^(١)

نعم لا يشفع للغويين أن يقال هذا في الدفاع عنهم ؛ لأنه دفاع
واهين ؛ غاب عن أصحابه ما غاب عن جامعي اللغة أن هذه قبائل
عربية أصيلة ، وأنها تملك من اللغة أضعاف ما تملكه القلة المحصورة في
السهل ، وأنه لا يعيها أن تسكن الحضر ، وأطراف البلاد ، وتقارب الأعاجم
والنصارى هناك ؛ لأنها بحكم أصالتها العربية ، وأنها من أهل شبه الجزيرة
الخليص — تملك كغيرها أن تنشئ الكلمات إنشاءً ، وتخترعها ابتداءً ؛
— كما أوضحنا ، وقد فعلت — ^(٢) بل لكل فرد منها ذلك ما دام بعيداً
عن التجريح (أى : ليس متهماً بالغفلة ، أو الجنون ، أو الكذب ، أو المرض
المذهل) ولها أن تأخذ كغيرها من لغات العجم ما تشاء فتنقله إلى لغتها باسم :
« المعرب » أو غيره من الأسماء ، — وقد أخذت — وإلا جمدت اللغة ، وتحجرت .
وانطوى أهلها على أنفسهم منعزلين ، كانعزال الحيوانات الدنيا في داخل قواقعها
فكيف خلقت الألفاظ العربية الصحيحة أول ما خلقت ؟ وكيف دخلت
الألفاظ المعربة في حوزة العربية ، واندمجت مع أخواتها العربيات ، ونطق بها

(١) الألفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي (عن ص ١٢٨ - ١ من الزهر) .

(٢) في ص ١٤ و ٣٥ و ٤١ .

خلصاء العرب القدما ، ونزل بها القرآن في آيات كثيرة ومواقع متعددة
لأم أعجمية مختلفة ؛ بين فارسية ، وحبشية ، ويونانية ... ؟

كيف نوفق بين استبعاد تلك القبائل العربية الكثيرة وإباحة خلقها
الكلمات ابتداء ، وإبتكارها ما تشاء منها ، وحققها الثابت في التعريب ؟

كيف نوفق بين استبعادها عن ميدان الاستدلال بلغتها وكلامها
من أجل تلك التعلّة الواهية التافهة — ووجود « المعرب » الذي يجري
على لسان العرب جميعاً ، ويتخلل أبلغ كلام عربي مبين ؛ وهو القرآن
الكريم ؟ إن وجود المعرب أقطع دليل على أن العرب الناطقين به عاشروا
العجم طويلاً أو قصيراً ، وأخذوا عنهم بعض لغتهم بسبب هذه المعاشرة
أو غيرها من الأسباب ، فارتضوه ، وقبلوه ، وأدخلوه في لغتهم إمداداً لها
وإثراء لمادتها ، وأجروه على لسانهم عوناً له على الإبانة والترجمة عن
المطالب المتجددة ، وأخذ مكانه من القرآن وغيره ؛ تقديراً له ، وبمكيناً لبقائه .
فليس مقبولا ولا معقولا بعد ذلك أن نرفض كلاماً عربياً لإحدى القبائل
بشبهة مهلهلة ؛ وهي شبهة اتصالها بالأعاجم اتصالاً قد يؤثر في العربية ،
وقد يغري العرب بأخذ بعض ألفاظ أعجمية ، وزجها في غمار العربية .

على أنا نعلم أن بعض القبائل الست اتخذ له رحلات موسمية تتكرر
إلى أطراف شبه الجزيرة شمالاً حيث الرومان والسريان ، وبعض الناطقين
بالعبرانية ، وجنوباً حيث النزلاء من الهنود ، والفرس ، واليونان . فقد
كانت قريش (وهي من أظهر تلك القبائل وأعظمها) ترحل كل عام رحلة

الشتاء إلى اليمن ، ورحلة الصيف إلى الشام ، وتقيم فيهما ، وتخالط أهلها ما شاءت لها دواعي التجارة ، وأسباب الحياة . وكذلك كان بعض القبائل الست الأخرى ؛ يرحل إلى أطراف البلاد الشرقية ، حيث الفرس ، وحيث إخوانهم الذين أخضعهم الفرس لسلطانهم حيناً من الزمان . فليس من النصفة أن نفرق بين القبائل العربية في الحكم اللغوى ، ونجعلها درجات بعضها فوق بعض ، في الوقت الذى يسجل فيه أعلام اللغة أن العرب الخالص سواسية من حيث صحة كلامهم ، والاستشهاد بلغتهم ، لا فضل لأحدهم على الآخر من هذه الناحية ، وليس بينهم فاضل ولا مفضول ؛ فكلهم في هذا سواء ، وأنه إذا انفردت قبيلة أو عربي أمين بكلمة أو أكثر لم يسعنا إلا قبول ما انفرد به ، ولم يجوز لنا الرفض أو التجريح ؛ يقول بذلك ابن جنى ، وأبو حيان ، وأبو عمرو ، وابن فارس والشافعى وغيرهم ممن تصدوا لبحث هذه المسألة ؛ فقد انتهوا فيها للرأى السالف الذى سجلناه فيما تقدم (١) .

* * *

وبسبب الاختصار فى الأخذ عن القبائل الست صح القول بأن خطة النحاة فى هذا الاختصار قد ولدت المشكلة السالفة ، ومشكلات أخرى ؛ نعرض الساعة لاثنتين منها :
أولاهما : أن ينطق عربى من تلك القبائل الست بلغة معينة ،

معروفة النسب ، ولكنها لقبيلة غير قبيلته . . .
 ثانيتهما : أن ينطق عربى منها بلغة لقبيلة غير معينة وغير معروفة
 الاسم والكنه المميز لها من سواها .
 فإذا نطق أحدهما بما يخالف ما جمعه اللغويون وما استنبطه النحاة
 من هذه اللغة المجسّمة كان كلامه مرفوضا عند الجامعين ، محكوماً عليه
 عند النحاة بالحكم المسلط على نظائره ؛ وهو : الشذوذ ، أو الندرة ،
 أو الضعف ، أو الخطأ (مع أن الأعرابى لا يخطئ على الصحيح ،
 كما سنعرف بعد) (١) .

وبديه أن الأخذ بهذا الحكم معناه القضاء على نوع من الكلام
 السليم الصحيح بغير مسوغ مقبول ، فوق ما فيه من فوضى لغوية تبعث
 الآراء المتناقضة ، وتثير أنواعاً قبيحة من الخلاف المذهبى بين المجتهدين
 والباحثين : كالذى وصفناه فيما سبق ، ونشهد اليوم فى النواحي اللغوية ولا سيما
 النحوية منها . ولست أتردد فى الجهر بأن الحكم هنا خاطئ ، وظواهر الخطأ
 بيّنها الثقات الأعلام الذين أشرنا إليهم آنفاً ، وسأسوق بعض الأمثلة
 الأخرى التى تؤيد ما أقول ، وما أكثر الأمثلة التى توضح هذا النوع
 من الفساد والاضطراب ، وما جلب على طلاب النحو والمشتغلين به
 من متاعب علمية وعملية :

قال صاحب التصريح فى شروط إعمال « ما » ، عمل ليس . . . ما نصه :

(« ومن شروطها : ألا يتقدم الخبر على الاسم ، وأما قول الفرزدق :
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قریشٌ وإذ ما مثلناهم بشترُ
فقال سيبويه : شاذ ؛ ولا يكاد يعرف . وقيل : غلط ، وأن الفرزدق
تيمى لم يعرف شرطها عند الحجازيين ؛ فغلط فيها . وفيه نظر ، فإن
العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (١) . ا هـ .

ثم قال المقرر (ياسين) على الهامش ما نصه :
« الذي قاله سيبويه إنما هو أن العربي لا ينطق بالخطأ ، ويجوز أن
ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الألفية ، في باب ما لا ينصرف » ا هـ .
دهشت من هذا الرأي — الأول — المنسوب لسيبويه ، المردّد على
ألسنة علماء أجلاء ، لا طلاب أغرار قد يذهبون في فهمه مذاهب ،
ويتخذون منه أحكاماً خطيرة . فبادرت إلى باب ما لا ينصرف في
كتاب « التصريح » فرأيت من التناقض والتضارب والجيّالاد بسايط
القول ما يدور معه الرأس ، رأيت ما نصه عند الكلام على « فَمَعَالٍ »
علماً للمؤنث :

(« إن أكثر بني تميم يبنى ما آخره راء على الكسر ، والأقل يعربها ،
وإن اللغتين اجتمعتا في قول الأعشى ميمون :
ومرّ دهرٌ على وبارٍ فهلكتُ جهرةً وبارٌ » . ا هـ .

(١) انظر ما يتصل بهذا في ص ٧٩ و ٨٢

قال المقرر ياسين على الهامش (ج ٢ ص ٢٢٥) ما نصه :

« (قوله وقد اجتمعت اللغتان) قال الدنوشري : إن هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم ، أو منهم . وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم ، أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء (ولا يبنونه كالأكثر) فإن كان الأول أشكل الحال ، وعلى الأول من الثاني يشكل بأن الكثير لا يعربون . وعلى الثاني منه يشكل بأن القليل لا يبنون » ا هـ .

ثم قال بعد ذلك مباشرة : « كتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده : أقول على كل تقدير لا إشكال ؛ إذ العربي يجوز له أن يتكلم بغير لغته ، وهذا بعد تسليم أنه عربي ، وأنه يستحسج بكلامه . والله أعلم بالصواب » ا هـ . ثم كتب الدنوشري معقباً : (قوله : أقول على كل تقدير لا إشكال) كلام ساقط (كذا !!) لا يصدر عن جاهل ، فضلاً عن فاضل (كذا !!) . أما أولاً فلأن العربي لا يتكلم بغير لغته ، ولو قُطِعَ إرباً إرباً ، كما في مسألة الكسائي وسيبويه . وأما ثانياً فلأن الأعشى ميموناً لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه ، وأنه عربي خالص . ا هـ . ثم قال ياسين (« : والحق أن العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ^(١) ، وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائي في مسألة الزنبار خطأ كما

(١) جاء في المغني لابن هشام - ج ٢ ص ٦ عند الكلام على أنواع « ما » ومنها المصدرية ، ما نصه الحرفي : « (العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني) » . ا هـ

حققنا ذلك في حواشي الألفية . وقد رأيت بخط مولانا تاج الدين السبكي رحمه الله كلاماً يتعلق بهذه المسألة ، ومن جملة : والذي يظهر أن العربي لا يلحن ، ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته ؛ فيتعين تأويلها ، وذكر مسألة : ليس الطيب إلا المسك ، وأن الأحمر واليزيدي لقنا بعض الحجازيين الرفع في كلمة : « المسك » وجهداً في تلفينه فلم يفعل ، وبعض التميميين نصب وجهداً فلم يفعل . وقال : ليس فيهما أنهما لم يمكنهما^(١) النطق بغير لغتهما ، بل إنهما لم يفعلا ، وفترق بين عدم التمكن وعدم الفعل ؛ بأن عدم الفعل قد يجامع القدرة . وأما دعوى أن الأعشى ميموناً لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل ، إذ وقع لكثير من الأئمة الإنكار على بعض العرب كرؤبة ، والعجاج ، وأبي بجيلة ، ويحتمل أن يكون الأعشى من هذه الطبقة » اهـ .

وجاء في الأشموني وحاشية الصبان عند الكلام على البيت السابق :
(« فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... » في باب إعمال : « ما » النص
التالي : أما قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلتهم بشرُ
فشاذ ، وقيل غلط ؛ سببه أنه تميمي ، وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ،

(١) أى : بعض الحجازيين ، وبعض التميميين .

ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ،
وقيل مؤول » ١٤ هـ .

وجاء في حاشية الصبان : « قوله : (وقيل غلط) ، أى : لحن .
وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن ، كما أنه لا يقدر أن ينطق
بلغة غيره . كذا في الروداني . ثم قال : والذي ينبغي ألا يشك فيه أن
ذلك إذا ترك العربي وسليقته . أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره
فلا شك في أنه لا يعجز عن ذلك ، وقد تكلمت العرب بلغة الحبش
والفرس واللغة العبرانية ، وغيرها . وأبو الأسود عربي ، وقد حكى قول
ابنته لأمر المؤمنين على : « ما أشد الحر » بالرفع - والرفع هنا خطأ ،
لأنها كانت تعجب من شدة الحر ، ولا تستفهم - فقول سيبويه في
قصته مع الكسائي في مسألة : « كنت أظن أن النحلة أشد لسعة من
الزنبار فإذا هو هي » ، مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك » ، لا بد من
تأويله ؛ كأن يقال : المراد مَرَمْن لم يسمع مقالة الكسائي ، ولم يدر القصة ،
أو نحو ذلك ، مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار » ١٥ هـ .
ثم قال الصبان : « هو كلام غاية في النفاسة طالما جرى في نفسى » ١٥ هـ .
فما هذه الآراء الكثيرة المتعارضة المتناقضة ؟ وما هذه المقارعات
العقلية المضنية ، وما ضمنتها من ألفاظ نابية ؟ وأى الآراء نأخذ ؟ وأيهما
ندع ؟ وما حجتنا في إثارة هذا أو ذاك ؟ وكيف نضبط في استعمالاتنا
المختلفة كلمة : « وبسار » وما شاكلها ؟ وما نصنع في أسلوب كأسلوب :

«ليس الطيبُ إلا المسك» - وهو كثير الدوران - يهمل فيه فريق من العرب «ليس» ولا يهملها فريق آخر ؟

إن النحاة موزعون ؛ كل يرى الحق في جانبه ، ويحكم على قريعه بالخطأ الصراح . والمتعلمون والمتكلمون والكتابون بين هؤلاء وهؤلاء حائرون لا تسعفهم ثقافتهم القائمة بتفهم هذا كله أو بعضه ، ولا يتسع صدرهم لقليله ، ولا تسمح لهم زحمة الأعمال ومطالب العيش الملحّة باحتمال هذا العنت من أجل ضبط كلمة ، أو إقامة جملة . وعندهم أن الوقوع في الخطأ - على قبحه - أهون شأنًا ، وأيسر ضررًا من بذل الجهد المضني ، وإضاعة الوقت في تلك المتناقضات التي لم ينته فيها الأعلام إلى رأى موّحد ، أو مذهب متفق عليه .
ومثال آخر :

قال الأشموني في باب : « إن » ما نصه :

« إذا عطف على المنصوب (أي : على اسم إن) قبل استكمال « إن » خيرها تعين النصب . وأجاز الكسائي الرفع مطلقًا ؛ تمسكًا بظاهر قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون . . . » إلى آخر الآية وقراءة بعضهم : (إن الله وملائكته يصلون على النبي) برفع ملائكته - وقول الشاعر :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارُ بها لغريب .
وخرّج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول ... إلخ » (١)

(١) انظر ما يتصل بهذا في ص ٢٠٢ .

ثم زاد: « قال سيبويه: وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون
إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان » .

وجاء في حاشية الصبان تعليقاً على ذلك :

(قوله : وأعلم) . . . اعترض بأنه كيف يستند الغلط إلى العرب (١) ؟
وأجيب : بأنه لا مانع من ذلك ؛ لما سبق (٢) من أن الحق قدرة العربي على
الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته ، والنطق بالخطأ . وقيل مراد سيبويه
بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام « إن » . وهذا هو ما يدل عليه بقية
كلامه كما بسطه في المغني ، ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ . اهـ .
وهذا كلام — كسابقه — لا يتردد المنصف الأريب في دفعه جملة
وتفصيلاً ، سواء منه ما كان منسوباً لسيبويه والمدافعين عنه والمتأولين له ،
وما كان منسوباً لسواه .

ومثال آخر من فيض المشل الضاربة في الأبواب النحوية .

جاء في شرح التوضيح باب الممنوع من الصرف (ج ٢ ص ٢١٣) ما نصه :
(لا يقال « سكرانة » . وأما ما نقل عن بني أسد من أنهم يقولون :
« سكرانة » ، ويصرفون كلمة : سكران ، فقال الزبيدي : ذكر يعقوب
أن ذلك ضعيف رديء . وقال أبو حاتم : لبني أسد مناكير لا يؤخذ
بها) (٣) . اهـ .

(١) انظر ما سبق خاصاً بهذا في ص ٧٦ وما بعدها . . . (٢) في ص ٨٠ .

(٣) لهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٣٤ .

وجاء صاحب التقرير على الهامش فقال : (قوله : وقال أبو حاتم ..)
وجه كونها مناكير أنها مخالفة للغات الفصحى . وقد يقال : كيف ينكر
عليهم ما هو لغتهم التي طبعهم الله عليها ؟ ١٩ هـ .

وفي هذا المثال يقال ما سبق في غيره وفي مئات من نظائره التي لم
أسردها . وحين أقول « مئات » فإنما أقصد الحقيقة العددية المعروفة اليوم
من غير مبالغة في التقدير ولا إسراف .

من ذلك كله يتبين ما في النحو من شوائب الخلط ، والاضطراب ،
وعدم الاستقرار . ولها من سيئ الآثار ما وصفنا وما لم نصِّف .

وازدادت المشكلة تعقيداً بازدياد هجرة العرب (سواء أكانوا من
القبائل الست أم من غيرها) . إلى الأمصار الجديدة ؛ كالبصرة ،
والكوفة ، وبغداد ، ودمشق ، وخواصر المغرب ، والأندلس وغيرها ؛ فضربت
القبائل النازحة هناك بخيامها ، واستقرت كل قبيلة بمصر ، وتكاثروا
فيه بلسانها الأول ، وبلغتها ولمجتها التي كانت تصطنعها قبل هجرتها ؛
فتباينت اللغات واللهجات في المواطن الجديدة ، تباينها في المواطن القديمة ،
بل زادت ، وصار لكل مصر لغة — بل لغات — تختلف قليلاً أو كثيراً
عن لغة غيره من الأمصار ، بقدر الاختلاف القديم بين لغتيهما قبل
الهجرة من موطنهما الأصيل في شبه الجزيرة العربية ، بل أكثر .

ثم زاد التدوين والتأليف والتعليم ، واستمد كل واحد من هذه الثلاثة
وجوده من اللغة السائدة في مصره ؛ فتباينت النتائج والآثار اللغوية ؛ العلمية

والعملية بتباين اللغة واستمساك كل قبيلة بلغتها وطبعتها ؛ فنشأت الفرق والمذاهب النحوية الجديدة وأنصارها ؛ ما بين بصريين ، وكوفيين ، وبغداديين ، وأندلسيين ، ومغاربة ... كل فريق يستمد أحكامه ويستنبط قواعده من اللغة التي تحيط به ، وتشيع في حاضرتهم ؛ فانسع ميدان الفوضى النحوية ، وكثر المضطربون فيه

ولم يقتصر الأمر على هذا ، بل كان من الجماعة الواحدة « كالبصرية أو الكوفية ... » من يخرج عليها ويخالفها في بعض آرائها فيبتكر رأياً جديداً ، أو ينضم إلى رأى فريق آخر ، فالبصري قد ينادى برأى مستقل ليس لطائفته ، وقد يأخذ برأى الكوفي ، أو غيره ... ، والكوفي كذلك قد يستقل ، أو يتابع البغدادى أو غيره ، وهكذا ... للدليل ارتضاءه وخالفه فيه حواريه . فزاد تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة ، وزاد اختلاف الأحكام فيها ؛ وخفيت الحقائق على كثير من طلابها ، وصعب عليهم استخلاصها مما يغشيناها ، وزهدوا فيها أو كادوا ، وقد استدعى التعدد والاختلاف — الذى بدأ في أواخر القرن الثانى — أن يقيم كل حجته ، ويدلى ببرهانه ، ويدفع أدلة الآخر ؛ فانفتح بذلك باب بغيض من المنطق الجدلى ، والفسفسطة العميقة ظل مفتوحاً حتى اليوم ، فلأ النفوس حنقاً ، وأرهق العقول ، وكاد يقضى على حسن الظن بجلال النحو ، وعظيم شأنه ، وشدة الحاجة إليه ، وإلى الاستفادة منه ، ولا سيما بعد أن تعاورته حقب وأجيال لم تُصلح من أمره شيئاً ؛ بل زادت تشوبها وإفساداً ... ويكفى أن أشير — مرة أخرى —

إلى « الجوازم والنواصب » ، فى كتاب « همع الموامع » ليفزع القارئ حين يرى الخلاف يشمل كل مسألة من مسائله ، وتعدد الآراء يعم قواعده ؛ فيملاً النفس حيرة واضطراباً ، يمازجها دهش غامر ، وحسرة بالغة .
 لعل فيما تقدم ما ينهض دليلاً على أن النحاة الأوائل قصرُوا وأساءوا — غير قاصدين — برغم ما لهم من فضل سابغ لا يحجده منصف ، وجميل لا يُمارى فيه إلا جاهل أو مكابر — وقد سكت خلائفهم عن هذا التقصير . وكان سداد الرأى ، وصدق التقدير ، يقتضيه أن ينظروا بعين الغيب إلى هذه المشكلة العنيفة التى جلبت البلاء بعدهم على النحو والنحاة وطلاب التحصيل ، ويتوقعوا ظهورها بارزة كأداء خطيرة ، فيبحثوا أول ما يبحثون مسألة اللغة فى القبائل المختلفة ؛ أمتساوية لديهم جميعاً ؛ فى الفصاحة ، وسلامة المبنى ، وصحة التركيب ، أم متفاوتة ؟ وماذا وراء البحث ؟

وراءه نتيجة هامة الأثر ، خطيرة الغاية . فإن صح أن اللغات والقبائل متساوية فى هذا — كما يقول الثقات من سردنا آراءهم^(١) — صح الحكم القاطع بإخفاق كل محاولة لوضع « نحو » موحّد « وقواعد » عامة شاملة تقدم لهذه القبائل كلها مع كثرة لمجاتها ، وتباين كثير منها ، وليس بعضها أحق بالأخذ من لغته دون الآخر ؛ فكلهم سواسية ، وليس بمستطاع الأخذ عنهم جميعاً ؛ فأى « نحو » هذا الذى يحوى فى ثناياه كل

(١) فى ص ٣١ بعدها .

القواعد والأحكام التي تنطبق على كل اللغات واللهجات العربية وتوافق أصحابها على وفرتهم ، وتشعب خصائصهم اللغوية ؟

إن « نحواً » كهذا - إن أطاقه الجهد ، واتسع له الوقت - يكون أشد بلبلة ، وأوسع اضطراباً ، وأعم فوضى من « النحو » الذي نعيه ونزري عليه . والسبب بين « واضح مما قدمنا . فليس من المستحسن - إذاً - بل ليس من المستطاع - والأمر كما وصفنا - ، التوحيد النحوي .

وكذلك الشأن لو تفاوتت لغات القبائل - كما يرى فريق من الباحثين - في مبلغ فصاحتها ، ونصيبها من السمو والسلامة ؛ إذ أننا عند التفاوت سنأخذ عن بعض دون بعض ، فنقع في مثل ما وقع فيه النحاة الأقدمون ، وينجيء النحو الجديد مهلهلاً قاصراً كالقديم - فما عسى أن نصنع ؟

سيجيء الجواب (١) صريحاً ، والعلاج ناصعاً شافياً ولكن بعد أن نقف هنا وقفة نعود فيها للكلام على ناحية من نواحي « الكثرة والقلة » .

إن الكثرة المستفيضة التي تبلغ عشرات النظائر ، ومئاتها ، هينة ميسورة في حركات الإعراب (من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجزم المضارع بأداة الجزم . . . و . . . وسائر ضبط الحروف والكلمات) ، ففي كلام العرب من هذا ما يفوق الحصر ، ومهمة من يطلبه سهلة قريبة . لكن المشاق تصادفه وتقهره حين يحاول أن يحكم على جميع من جموع التكسير ، أو مصدر من مصادر الثلاثي ، أو صيغة من صيغ الصفة

المشبهة ، أو أمثال هذا — أنه كثير فهو قياسي ، أو قليل فهو سماعي .
فأين تحديد النظائر المستفيضة التي تعينه على صحة الحكم ؟ وما السبيل
إلى معرفة عددها وقد اختلفت الآراء في تقديرها ، بالرغم مما عرفناه
قريباً من أن لغة كل قبيلة وكل عربي حجة ؛ لا دخل للقلة والكثرة ،
والقوة والضعف في هذا ؟

ومن أجله كان الكوفيون ومن وافقهم من غيرهم ، أقرب إلى الحق
والواقع — مع أنهم بالغوا في التساهل — حين أجازوا القياس على
المثال الواحد المسموع (١) وحين (يعتبرون اللفظ الشاذ ؛ فيقفون
عليه ، ويبينون على الشعر الكلام (٢) من غير نظر إلى مقاصد العرب ،
ولا اعتبار بما كثر أو قل (٣). وهذا رأى اللغوي النحوي الكبير « أبي زيد
الأنصاري » شيخ سيديويه ومعلمه (٤) ؛ فقد كان يجعل الفصيح والشاذ

(١) محاضر جلسات المجمع ، دور الانعقاد الأول ص ٣٦٣ .

(٢) انظر آراءهم في رقم ١ من هامش ص ٤٤ .

(٣) أبو إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ في شرح باب الحال من الألفية (انظر المواهب
ج ١ ص ٤٣) ويقول الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز
شيء مخالف للأصول لاعتمدوه ، وجعلوه أصلاً ، وبوبوا عليه . بخلاف البصريين .

(٤) وما يدل على مكانة « أبي زيد » وعلو منزلته ما جاء في ص ٤٢ من كتاب :
« مراتب النحويين » لأبي الطيب اللغوي الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ ونصه :
قال أبو حاتم عن أبي زيد : كان سيديويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان . قال : (فإذا سمعته
يقول حدثني من أتق بمر بيته فإنما يريدني) « اهـ .

ثم جاء فيه بعد ذلك مباشرة أن « الخليل » أفتى في بعض مسائل لغوية . فلما قابل
« أبا زيد » استفتاه فيها ؛ فخالقه ؛ فرجع الخليل عن رأيه إلى رأى أبي زيد . =

سواء^(١) ولعل هذا هو ما قصد إليه أبو حيان بقوله : « طالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين . . . »

أما البصريون ومن شايعهم فكانوا في تشددهم بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة ، واعتصموا بها ؛ من غير تبيان لحدودها ، ومداها ، وشهروها شيئاً مُصْلَـتاً قَضَوْا به — ظلماً — على كثير من الألفاظ والاستعمالات الصحيحة ، وأرهقوا الناس من أمرهم عسراً .

ولقد منعوا جمع « مفعول » على « مفاعيل » جمعاً قياسياً ؛ بحجة أن ما ورد منه قليل لا يُستَوَغ القياس ؛ بعد أن أحصى بعض النحاة القدحى ما ورد منه فإذا هو — في زعمه — قرابة عشرة ألفاظ^(٢) . ومعنى هذا أن العشرة ليست كثيرة عند البصريين وأشياعهم ؛ ومن ثم لا تصلح للقياس عليها . وهذا تحكم مرفوض ، وتزمت لا سند له . وليست آراؤهم أحق بالاتباع ، وأولى بالتقدمة — من رأى الكوفيين ؛ فكلاهما

= وقد روى « المازني » أنه رأى « الأصمعي » وقد جاء إلى حلقة « أبي زيد » فقبل رأسه ، وجلس بين يديه ، وقال : أنت رئيسنا وسيدنا من خمسين سنة .

وجاء في أخبار النحويين البصريين — ص ٥ — نقلاً عن « السيراني » أن أبا زيد كان يأخذ عن الكوفيين شيئاً من علم العرب .

(١) كتاب القياس في اللغة ص ٤١ .

(٢) قال الأب أنستاس الكرمل العضو السابق بالمجمع اللغوي التناهرى : إنه عثر على

عشرات من جمع « مفعول » على « مفاعيل » ، وأن جمعه بعد هذا قياسى ، عند الجميع . وقد ثبت لناقوة رأيه وسجلناه في باب جمع التكسير من الجزء الرابع من كتابنا : « النحو الوافى » .

ينتزع أحكامه من لغة العرب الخالص الضاربين حول مدينته^(١) (الكوفة أو البصرة) . وليس الكوفيون بأهون شأنًا ، ولا أقل عددًا ، ولا أضعف مصادر — من البصريين (وإن ناصرت هؤلاء — كما يقول المؤرخون — السياسة ، والحزبية ، والأهواء الدينية) وذوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين ؛ كما يقول المحققون^(٢) .

على أن البصريين — مع تزمته وتشددهم — لم يلتزموا التمسك بقانونهم في الكثرة والقلة ؛ فقد خالفه بعض أئمتهم ، وفي مقدمتهم : « سيبويه » الذي أجاز القياس أحيانًا على القلة التي ارتضاها الكوفيون للقياس . ومن هذا قوله^(٣) : « سألت الخليل عن قول العرب : ما أمّيلحه — تصغير : أملح — فقال : لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأن الفعل لا يحقّر — أى : لا يصغر — وإنما تحقّر الأسماء . . . و . . . وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقّر إلا هذا ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله) ٥١ . ولا يعرف أن المسموع المصغر

(١) وفي هذا يقول الجاحظ (ج ١ ص ٢٣ من البيان والتبيين) إن أهل الأمصار يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ، ولذلك نجد الاختلاف بين أهل الكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر .

(٢) المزهر ج ١ ص ١٤٨ .

(٣) في الجزء الثاني من كتابه ، ص ١٣٥ .

من صيغة : « أفعل » أكثر من كلمتين وردتا عن العرب ؛ هما (١) :

« أميلح ، وأحيسن » فأباح القياس عليهما :

واليوم لا نريد أن نُسلم زمام اللغة لهؤلاء ، أو هؤلاء ، أو سواهم من غير تبصر وطول تفكير . فما الذى يقضى به العقل ؟ إن غاية البصرى والكوفى وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة هى : صيانة اللغة ، والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد . ولكل وسيلة إلى غايته . ولكن الوسائل تتفاوت يُسرّاً ومشقة ، وليناً وإعنائاً . وخيرها مالا مشقة فيه ولا إعناء ، أو ما كان نصيبه منهما ضئيلاً محتملاً . وهذا ينطبق أحياناً كثيرة على المذهب الكوفى دون غيره ؛ فبحسبه أن يبيح القياس على القليل من غير سعى وراء الكثير نصادفه أو لا نصادفه ، فى عصر تحول صروفه ، وكثرة الشواغل فيه ، وقلة المحصول اللغوى — دون السعى المرهق الكادح . وفى هذا التيسير — فوق ما فيه من راحة وترغيب — تنمية موارد اللغة ، وتمكين الانتفاع بها ، وإقدارها على مسايرة الحياة بمستحدثاتها العلمية والفنية ، فى العصور المتجددة من غير أن ينالها أذى ، أو يتسرب إليها ضعف . لكن يجب الأخذ به فى بنية المادة اللغوية وحدها ؛ طبقاً للبيان الذى تقدم (٢) ؛ فتستعمل الكلمة الواردة بصيغتها وبنيتها المسموعة ، وبطرائق

(١) حدد عددهما ، وصرح بلفظهما : « الجوهري » . ونقلهما عنه صاحب « المعنى » فى الجزء الثانى ، عند الكلام على القاعدة الأولى من قواعد الباب الثامن ، الأمر الثالث ، ص ١٩٢ — فى بعض الطبقات — ، وكذلك الخزانة ج ١ ص ٤٧ .

(٢) فى هامش ص ٤٥ وفى ص ٥٦ .

استخدامها مفردة أو داخلة في تركيب ، دون أن نتردد في الأخذ ، أو نتشكك في صحته ، مهما كانت القبيلة التي أخذنا عنها والعربي الذي حاكيناه ، ما دام ثقة غير مجرح ، أما في العلامات الإعرابية فيجب الاختصار على المشهور الذي سنوضحه بعد^(١) درءاً للمفاسد ، بالرغم من جواز غيره .

هذا هو الدستور الأقوم الذي يجب أن نحرض عليه في كل شأن من شئونها ، وكل جديد نُقدِّم عليه من أمرها ؛ فننظر : أمفيد هو ؛ فنقدم غير مبالين ، بل فرحين مسارعين ، أم ضار فنحجم غير مترددين ولا متوانين ؟ تشدد البصريون وضيقوا ، واعتقدوا أن سلامة اللغة والدين في هذا . ومالأتهم العوامل المختلفة التي أشرنا إليها^(٢) ؛ فضفت على مذهبهم قوة ، وأكسبته شهرة جعلت الناس أيامهم وبعدهم يتقادون لهم ، بغير مفاضلة تامة نزيهة بين آرائهم وآراء غيرهم من النحاة .

وكان من جرأ تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة

كثيرة : تخالف مذهبهم ، وتهدم قواعدهم . فماذا يفعلون ؟

لجئوا إلى التأويل المصنوع ، والتكلف المفسد ، والوصف بالقلة

ونحوها ، فقل أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء . تراهم يذكرّون القاعدة ، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها ، مخالفة لها ؛ يتناولونها بالتأويل النافر ، والتمحل البعيد ؛ كي تسير قاعدتهم ، وتساق مذهبهم^(٣) .

(١) في ص ١٠٧ .

(٢) في ص ٨٩ .

(٣) ومثلهم في هذا قليل من الكوفيين .

وكان القاعدة هي الأصل ، والكلام العربي هو الفرع . فإن أعوزهم التأويل والتمحل أسعفهم الحكم بالقلة ، أو الندرة ، أو الشذوذ ، أو ما شاءوا من أسماء كهذه يقضون بها على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم . ويعجبني في هذا ما قاله العكبري : (كيف نجعل ما وضعه النحويون للتقريب والتعليم مما لا أصل له ولا ثبات حجة على لسان العرب الفصحاء ؟ هذا لا يكون ، ولا يحتاج به إلا جاهل) (١) . ولم يتورعوا - هم وبعض الكوفيين - أن يطبقوا قانونهم أحياناً على آيات من القرآن الكريم كما طبقوه على غيره . وهذه جرأة منقطعة النظير ، ونهاية الجمود على الرأي الخاطئ . وقد يكون من المفيد أن أسوق لهذا بعض الأمثلة الموضحة .

(١) يقولون : (إن الموصول يحتاج لصلة تجيء بعده ؛ فلا تتقدم هي ولا شيء منها عليه . أما نحو قوله تعالى : « وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ » وكانوا فيه من الزاهدين » فنؤول على أن في الكلام حذفاً . والتقدير : « وكانوا زاهدين فيما من الزاهدين » « ففيه » متعلق بمحذوف ، دلت عليه صلة « أل » ؛ وليس متعلقاً بالصلة نفسها (٢) .

وليت المشكلة انتهت عند هذا ، بل جدت مشكلة أخرى بسبب

(١) راجع شرحه لديوان المتنبي في القصيدة الرائية في مدح ابن العميد عند البيت الذي أوله : « خشي الفحول . . . » فقد جاء ما نصه : (قال النحاة : لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث مع أن العرب جمعوا بينهما فقالوا : علقاة وبهامة وعزواة ؛ فكيف نجعل . . . إلخ) .
(٢) الأشموني : باب الموصول عند الكلام على الصفة الصريحة التي هي صلة أل .
وستجىء الإشارة لهذا في ص ١٩٦ .

هذا التأويل تداركها بتأويل جديد^(١).

(٢) ويقولون : إن الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور بحرف جر ، فيصدمون بمثل قوله تعالى : « وما أرسلناك إلا كافةً للناس » فإذا يفعلون ؟ يتأولون ؟ قائلين : إن « كافة » أصلها : « كافاً » (أى : مانعاً عن مخالفة الدين) فهي حال من الكاف في : « أرسلناك » . والتاء في « كافة » للمبالغة . أو : « كافة » صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : إرسال كافة للناس . . . أو . . . أو : . . . وكل تأويل من هذا يشير إشكالا جديداً يترقب حلاً جديداً^(٢) . . .

(٣) ويقولون : ندر تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور المخبر بهما نحو : سعيد مستقراً عندك أو مستقراً في هجر . وما ورد مخالفاً لذلك يحفظ ولا يقاس عليه . ثم يواجهون بقراءة من قرأ بالنصب قوله تعالى : (والسموات مطويات بيمينه) وقوله تعالى : (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً للذكورنا . . .) فيجيبون : هذه قراءة شاذة^(٣) . فأى كلام هذا ؟ إن سلامة المنطق ، ورجاحة العقل تأبى مسابرتهم فما يتوهمون .

هؤلاء علماء العربية وثقاتها يقررون في إجماع رائع أن القرآن

(١) راجع حاشية الصبان في الموضع المذكور .

(٢) راجع الصبان وحاشيته في باب الحال .

(٣) راجع الصبان وحاشيته في هذا الموضع من باب الحال .

أفصح كلام عربي ، وأنه في المكانة العليا من البلاغة . فكيف يتفق هذا مع التأويل ، والتمحل ، والتقدير ؟ أيكون في أعلى المنازل البلاغية ويُحرم البصريون — ومن شابههم في التأويل — محاكاة كثير من أساليبه وتراكيبه ؛ لأنها لا تطابق ، « قواعدهم النحوية » ؟ فإن نحن اجتأنا على مخالفتهم ، وسرنا على نهجهم — حكموا على كلامنا بالخطأ ، ولم يجرؤوا أن يصدروا هذا الحكم على الأمثلة القرآنية التي حاكيناها ، ولا على قواعدهم التي وضعوها قاصرة وقصرة ؛ وإنما يفرون من هذا وذلك إلى التأويل البغيض في الآيات ، والتكلف المقهور .

إحدى اثنتين : إما الثبات على دعوانا فصاحة القرآن التي لا تدانيها فصاحة ، وبلاغته التي لا تسمو إليها بلاغة ؛ فتكون محاكاته فخراً ومحمدة ، ولا تجرؤ القواعد البصرية ولا غيرها أن تمتد إليه سلطانها بالتأويل ، والتمحل ؛ بل يجب أن تسايره وتنضوي تحته ، وتخضع له . وإما أن ننزل عن تلك الدعوى لنخضع لسلطان القواعد ، ونعلن ولائنا لها ، ولو خالفت القرآن ، وفصيح الكلام العربي .

ولو أن مخالفة القواعد للقرآن ، وجراتها عليه — اقتضت على مثال أو عشرة أو عشرين لسان الكرب شيئاً ما ، ولقلنا ما يقوله العربي : « في الشر خيار ، وبعضه أهون من بعض » ولكني انطلقت وراء هذه الأمثلة أجمعها ؛ فتم لي منها خمسون في جلسة واحدة . فتوقفت ، ضجراً ، أسفياً . ولا أدري مبلغ ما كنت أجمعه لو تابعت الحصر

والاستقصاء ، وانطلقت أتصفح كتابا كالأشمونى وحاشيته ؛ يحوى كثيراً من هذه الغرائب . لكنى ضقت ذرعاً بعيب المتأولين ؛ سواء أكانوا من البصريين ، أم الكوفيين ، أم غيرهم ، وعمجت أن يمتد عبثهم إلى الكلام العربى الفصيح ، ويتأدوا فيه حتى يبلغوا القرآن الكريم . وتساءلت : كيف ساغ لهم هذا مع ما قدمناه من الحقائق ^(١) ؟ بل ما رأيهم فى الحقائق الدامغة التالية المختصة بالقرآن — وسأطيل الكلام فيها لحكمة تنضح بعد : —
 ا — قال ابن خالويه فى شرح الفصيح : (قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غير القرآن . لا خلاف فى ذلك ^(٢)) .

ب — وقال صاحب الإتيان ^(٣) (كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به ؛ سواء أكان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ^(٤)) .

ج — وقال البغدادى فى خزانة الأدب ^(٥) : (كلامه — عز اسمه — أفصح كلام ، وأبلغه . ويجوز الاستشهاد بمتواتره ، وشاذه ؛ كما بينه ابن جنى) .

د — وقال الشاطبى فى شرح الألفية ^(٦) : (استشهد النحاة بكلام

(١) «ب» من ص ٣١ وما بعدها . (٢) المزهر ج ١ ص ١٢٩ .
 (٣) ص ١٤ و ١٥ طبعة الهند . (٤) انظر رأى ابن مالك فى ص ٩٩ .
 (٥) ص ٣٣٩ محاضر المجمع اللغوى دور الانعقاد الأول .
 (٦) ص ٣٤١ محاضر المجمع دور الانعقاد الأول .

العرب وشعرهم ؛ فإن رواتها اعتنوا بألفاظها ؛ لما ينبغي عليها من النحو . ولو وقعت على اجتهداهم لقضيت منه العجب . وكذا القرآن ووجوه القراءات) .

هـ — وقال الدماميني في آخر الباب السابع من هندية^(١) في قوله تعالى : (وكذلك نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) :

(قرئ وكذلك نُجِيّ المؤمنين ؛ بإدغام النون في الجيم . وهذه القراءة تدل على جواز هذا الإدغام ؛ فإن العربية تؤخذ من القرآن ، المعجز بفصاحته . وقول من يقول : « مثله لم يجيء عن العرب » مشيراً إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب — فيه تحجير واسع . وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه ؛ بلهله ، أو لعدم عدالته ، أو لجهالة علمه وعدالته — ويترك الأخذ والتمسك بما ثبت نواتره عن ثبوت عصمته عن الغلط ؛ وهو سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أفصح العرب . مع قوله تعالى : « إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ » . فإن قلت : القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الأداء ، وأما ما هو من قبيل الأداء — كالماء ، والإمالة ، وتخفيف الهمزة ، والإدغام ، والإخفاء — فغير متواترة ؛ كما ذكره ابن الحاجب في أصوله ، وذكره غيره . قلت : نعم ؛ لكن لا يكون نقل القراء

(١) ص ٥٤ - ١ من المواهب الفتحية .

هذه الأشياء أقلّ من نقل ناقلِي العربية ، والأشعار . والأقوال . فكيف يُطعَن فيما نقله الثقات بأنه لم يجيء مثله ؟ ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبولوه ؛ فقبول هذا أولى .

(وقال قتادة : كانت قریش تجتبي — أى تختار — أفضل لغات العرب ؛ حتى صار أفضل لغاتها لغتها ؛ فنزل القرآن الكريم بها . وقال أبو عمرو : القرآن الكريم لا يأتي بالقليل من اللغة ، ولا الشاذ .

و — وقال الرازى في تفسيره^(١) : (إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فمجاز إثباتها بالقرآن أولى . وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن . فإذا استشهدوا في تقريره بيت مجهول فرحوا به . وأنا شديد التعجب منهم ؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته فلاّن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته أولى) .

ز — وقال ابن حزم في كتاب الفصل^(٢) : (لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس ، أو لزهير . أو لحرير ، أو الخطيئة ، أو الطير مّاح ، أو لأعرابي أسدى ، أو سُلَيسِيٍّ أو تميمي ، أو من سائر أبناء العرب — لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه . ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات

(١) ص ١٩٣ - ٣

(٢) ص ٢٩ كتاب القياس في اللغة .

وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ، ولا جعله حجة . وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه .

ح - وقال علماء القراءات^(١) : (إن القراءات السبعة ، بل العشرة ثابتة ، وموافقة قواعد العربية) .

ط - وقال الزجاج ؛^(٢) (القرآن الكريم مُحْكَمٌ لا لحن فيه بشيء يتكلم العرب بأجود منه في الإعراب) .

* * *

ما رأى البصريين وأعاونهم في هذه النصوص وأشباهها ؟ أيتأولونها ؟ أم يشكون في صحتها ، أم ماذا ؟

الحق أنهم أسرفوا في حب لغتهم ، وأساءوا اختيار الوسيلة لصيانتها ، بما عمقوا ، وشعبوا وأولوا ، وضيقوا على المتعلمين ، والكتاب ، والشعراء ، وسائر الناطقين بالعربية الفصيحة ؛ يحاكون بها القرآن ، وكثيراً من المأثور ؛ فيجبهون بأنهم أخطأوا حيناً ، أو اتبعوا الشاذ ، أو نهجوا النهج الضعيف حيناً آخر ؛ فتساورهم الوسوس ، وتستبد بهم الحيرة ؛ إذ كيف يحكم على كلامهم بهذا الحكم ؟ وهم إنما يتشبهون بالقرآن الكريم ، والكلام الأصيل ، ويستقون من أصفى معين يُقوِّمُ ألسنتهم ،

(١) ص ٨٧ ج ٢ من المواهب الفتحية .

(٢) ص ٨٢ ج ٢ من المواهب .

ويمدهم بزاد أدبى وافر ، وينهض بهم فى مراقى البلاغة مالا تمدهم القواعد والضوابط .

إن مثل هؤلاء المتشددين فى غير تدبر كمثل الأم إزاء وحيدها الذى أدركته على يأس وطول انتظار ؛ يدفعها الحب العارم إلى ملازمته ، والإسراف فى صيانتها ؛ فتحجبه عن الشمس والهواء ؛ خشية أذاهما . وتتخمه بصنوف المطاعم والمشارب ؛ خوف الضعف والذبول ، وترهقه بكثير الملابس ؛ استظهاراً للإعزاز ، أو مبالغة فى التوقى ؛ فيكون من وراء ذلك ما تخافه وتخشاه ؛ الضعف ، والمرض ، والهلاك .

لنرجع إلى هذه النصوص مرة أخرى . فقد أجمعت على أن القرآن الكريم موضع الاستشهاد والاحتجاج بكلامه ؛ جملة وتفصيلاً ؛ ولم تدع ريباً فى ذلك . ولكنها تناقضت بما صرحت فى بعض نواحيها أنه قد يحوى القياسى ، وغير القياسى ، أى : المطرد والشاذ . فكيف نوفق بين الأمرين ؛ الإجماع على أنه موضع الحجة ، والإشارة إلى أنه قد يحوى الشاذ ، والشاذ عند جمهور النحاة لا يقاس عليه ؟ كيف يأتلف هذا مع الإجماع على أنه أسمى لغة بلاغية عرفها العرب ، والمتكلمون بلسانهم ؟

لقد حاك فى نفسى من هذا شئ كثير . ولم أجد للسؤال جواباً أطمئن إليه من أجاباتهم . حتى اهتديت إلى رأى الإمام العظيم ابن مالك ؛ فقد أهَمَّه ما أهَمَّنِي من ذلك التناقض ، وداخله منه ما داخلنى ؛ فلم يتردد فى

اتباع ما يقضى به المنطق المعقول : (من التعويل على اللفظة الواحدة ،
تأتى فى القرآن ؛ ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة ؛ فيعمل عليها فى الجواز
ومخالفة الأئمة . وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة (١) فأكبرته ، وارتاحت
نفسى لرأيه .

ومن عجب أن يعيبه بعض العلماء لهذا ، ويصفونه بأنه غير منصف
ولا واعي للمراد من المقيس وغير المقيس فى القرآن ، ويشرحون تلك القضية
الغامضة شرحاً يزعمون أنه يزيل غموضها ، ولكنهم يسدلون عليها
غموضاً كثيفاً جديداً . ومن الخير أن ننقل كلامهم (٢) . قالوا :

(إن القرآن قد يأتى بما لا يقاس عليه — وإن كان فصيحاً ، وموجهاً
فى القياس — لقائته . فليس كل ما تكلمت به العرب يقاس عليه .
وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحاة أن قولهم شاذ ، أو لا يقاس
عليه ، أو نحو ذلك — ضعيف فى نفسه أو غير فصيح . وقد يقع مثل
ذلك فى القرآن ؛ فيشنعون عليهم ، وهم أولى بالتشنيع ، والتجهيل ،
والتقبيح ؛ لأن النحويين لما استقرعوا الكلام وجدوا كلام العرب قسمين ؛
قسماً سهلاً عليهم وجه القياس فيه ، ولم يعارضه معارض ؛ لشهرته فى
الاستعمال : أو لكثرة النظائر فيه — فأعملوه بإطلاق ؛ علماً بأن العرب
كذلك تفعل فى قياسيه . وقسماً لم يظهر لهم فيه وجه القياس ، أو عارضه

(١) الشاطبى على الألفية (نقلا المواهب ج ١ ص ٤٢) .

(٢) المصدر والموضع السالف .

معارض لقلته . وكثرة ما يخالفه ؛ فتنى قالوا : شاذ ، أو موقوف على السماع ، أو نحو ذلك — فعناه أنا ننتفع العرب فيما تكلمت به من ذلك ، ولا نقيس عليه غيره ؛ لا لأنه غير فصيح — بل لأننا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه : أى : يغلب على الظن ذلك ، وترى المعارض له أقوى ، وأشهر ، وأكثر فى الاستعمال .

« هذا الذى ينعنون ؛ لا أنهم يرمون الكلام العربى بالتضعيف ، خاشا لله ؛ وكيف ؟ . وهم الذين قاموا بفرض الدفاع عن كتاب الله عز وجل . وعبارات الشريعة المطهرة ، وكلام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فهم أشد توقيراً لكلام العرب ، وأشد احتياطاً عليه ممن يغمز عليهم ما هم براء منه . اللهم إلا أن يكون من العرب من بَعُدَ عن بحبوة أوطانهم وبابن جمهورتهم ، وقارب مكان العجم ، أو خالطهم ، أو ما أشبه ذلك من يخالف العرب فى بعض كلامها ، وأنحاء عبارتها ؛ فيقولون : هذه لغة ضعيفة ، أو نحو ذلك . فهذا واجب أن يعرف به ، وهو من جملة حفظ الشريعة ، ومن الاحتياط لها . وإذا كان هذا قصدهم ، وعليه مدارهم — فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب ، ومراتبه فى الفصاحة ، وما من ذلك الفصيح قياسى وما منه ليس بقياسى . ولا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح منها) » ١٥ .

وهذا دفاع عن النحاة فيه إيضاح لطريقتهم ، وفى ظاهره شيء من القوة ، ولكن فى دوائله ضعف كثير :

(١) ذلك أنه جعل الكلام العربى قياسيا وغير قياسى ، والقياسى هو الكثير . ولم يحدد هذه الكثرة ، ولم يبين شِئانها ومعالها ، بل تركها مبهمه ، غامضة ، مطلقة ؛ كما فعل غيره من النحاة ؛ فوقعنا فى الحيرة والقوضى ، والاضطراب ؛ بسبب العجز عن الفصل بين القياسى والشاذ ، وعدنا كما بدأنا ؛ ندور حول المشكلة الأساسية .

(٢) وجعل القرآن يأتى بما لا يقاس عليه ؛ لقلته . وإن كان فصيحاً وموجهاً فى القياس . وهذا غريب ؛ لا ندرك كيف يقع . فمن يدرك أن القرآن يأتى بالفصيح الموجه^(١) فى القياس ومع ذلك لا يقاس عليه ؟ أليس معنى هذا أن بعضاً من القرآن يؤيده القياس ولكن لا يقاس عليه ؟ أى : أنه مقيس غير مقيس . وهل بعد هذا تناقض ؟ .

(٣) وجعل القليل أو الشاذ لا يقاس عليه ؛ لا لأنه غير فصيح ، بل لأن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه . أى : يغلب على الظن ذلك . فمن أين نعلم ، أو يتسرب إلى ظننا هذا ؟ وهل كان العرب الأوائل يعدون المقدمات ويحكمون النتائج ويرتبون القضايا المنطقية — قبل أن ينطقوا ؟ وإذا كانت لا تريد من القليل أن يقاس عليه فلم تكلمت به ؟ ولم حكمنا بفصاحته ؟ وهل بركته بعد أن تكلمت به ، وكان تركه طويلاً يُدْخِلُهُ فى حد المهمل الذى أميت^(٢) (وللمهمل من الألفاظ حكم آخر يختلف عما نحن بصدده) ؟ فإن لم تهمله لم يكن

(١) أى : الذى له وجه وجبة .

بالقليل ولا الضعيف ولا الشاذ . وهل تنبه أصحاب هذا الرأى إلى أن الحكم بقياسية الكلام عند قبيلة بمبلغ شيوعه عند غيرها ؟ يخالف كل المخالفة ما قرره العلماء - وقد نقلنا بعضه - من أن كلام كل قبيلة ، وكل عربى فصيح - حجة ؟

وهل فى استطاعة باحث منقب - ولو وقف نفسه على البحث وأفناها من أجله - أن يصل إلى ذلك الشيوع على وجه صحيح أو قريب من الصحيح مع ما أوردناه^(١) من أن لغة العرب لا يحيط بها أحد ، وأن كثيرها ضاع بحوادث الأيام ، وقليلها ثبت على العواصف ؟

(٤) ولو كان الأمر فى القياس والسمع جارياً على المفهوم من كلامهم^(٢) فلم اختلف النحاة فيما له قياس وسمع معاً ؛ أيعتمدون على القياس وحده ، أم على السمع وحده ، أم يبيحون الأمرين ؟ ألا يدل هذا على غموض القياس عندهم وخفاء حقيقته عليهم^(٣) ؟

تلك بعض الملاحظات التى تطالع من يسمع الرأى السالف ، والمقام لا يتسع لتسجيل الباقي .

واليقين عندى أن القرآن فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأى فيه :

(١) فى ص ٣٦ و ٣٧ . (٢) فى ص ٤٧ وما بعدها .

(٣) راجع الصبان ، والخضرى ، والهمع فى باب : « أبنية المصادر » عند الكلام على قول ابن مالك : فعل قياس مصدر المعنى .

وكذلك الصبان فى « جمع التفسير » عند الكلام على جمع فِعْل على أفعال وفِعُول . وعند الكلام فى باب « أبنية المصادر على مصدر » المرة .

صحة الاستشهاد النحوى والبلاغى بظاھرہ ؛ من غير نظر إلى قلة أو كثرة ؛ كما يقول الإمام ابن مالك . وإذا كان الكوفيون يقولون على الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سُمِعَ عن العرب فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحق وأولى ؛ وليس مقبولا منهم — ولا من غيرهم — أن ياجتسؤا فيه إلى التأويل ، وإن كانوا في هذا أخف من إخوانهم البصريين . وليس مقبولا كذلك — بعد ما أوردنا من النصوص السالفة — رأى القائلين : ” إن القرآن قد يُخَرَّج على غير الغالب (١) “ ذلك أن كل ما يجيء في القرآن قوى فصيح ، بل هو في أسمى مراتب القوة والفصاحة .

* * *

ولعل السبب في امتداد الجدل إلى القرآن وغيره من فصيح الكلام القديم ، بل السبب في كثرة الآراء النحوية المختلفة ؛ ما تباين منها أو تقارب — أمران أشرنا إليهما فيما سلف ، :

« أحدهما » الغموض الذى غشى القياسى والشاذ ، ولم يكشفه رأى صائب وضاح ؛ يبين حقيقة ، ويجمع الباحثون عنده في كل مسألة تُعرض عليهم ؛ فلا يأخذ فريق بالقياس ، وآخر بالسماع ، وثالث بالأمرين معاً .

(١) كالأيات التى سبقت في ص ٩٢ وغيرها كثير وكقوله تعالى : (وليثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين) ، بتكوين «مائة» — راجع حاشية الصبان في باب العدد عند بيت ابن مالك : «وميزوا مركبا . . . »

ثانيهما : ما أشرنا إليه قبلاً من أن اللغويين الأوائل - على سبغ فضلهم ، وكريم صنيعهم ، ومنهم نحاة كما أسلفنا - عولوا في جمع المادة اللغوية على القبائل ^(١) الضاربة وسط شبه الجزيرة العربية ، ونقلوا عنها أكثر ما نقلوا ، وأخذوا قليلاً غيره من بقية القبائل الأخرى . وفاتهم - عن غير تقصير - شئء لم يصلوا إليه ، ثم خلطوا جُلَّ ما نقلوا ، وأرسلوا بعضه في بعض . وهذه القبائل وتلك يقع الخلاف بينهما في كثير من الظواهر اللغوية ؛ مع أن لغتهما هي : العربية .

فلما جاء النحاة ، واستنبطوا قواعدهم ، فجمعوا اللغويون مختلطاً أو ناقصاً كان من المحتوم - كما تقدم - أن يصادفوا ذلك التباين والاختلاف ، ويكون له أثره في أحكامهم ؛ فتحجىء مطبوعة بطابعه ، موسومة بسمته . ينتزعون الحكم من الألفاظ الشائعة - في زعمهم ، وعلى حسب اجتهادهم - عند قبائل وسط الجزيرة ، أو عند واحدة مشهورة منها - كنميم ، مثلاً - ولا يلبثون أن يقعوا على ما يخالفه عند قبيلة أخرى ، وتكشف لهم نصوص لغوية جديدة لم يهتدوا إليها عند الجمع والتدوين واستنباط القواعد ؛ فيحكموا على المخالف بالشدوذ أو القلة ، أو ما شاءوا من أسماء ؛ تنميد الضعف ، وتمنع القياس . ومن هنا نشأ التناقض والتضارب في أكثر الأحكام ؛ فقل أن تجد حكماً لا يخلف فيه ، ولا تعارض بينه وبين أمثلة أخرى من صميم الكلام العربي الفصيح ؛ حتى الأحكام التي تجري في النحو مجرى الأوليات من الفاعل والمفعول ، والمبتدأ ، وعمل النواسخ . . .

(١) سبق بيان هذه القبائل في ص ٥٨ و ٦٩ و ٧٢ .

إن جمع المادة اللغوية من عدة قبائل ، وختلطها على الوجه الذى اختاره اللغويون الأوائل مفيد أتم الفائدة فى حصر صيغها ، وتجميع مفرداتها وتراكيبها ، ولم شتات أبنيتها . ولكنه مسمى إلى ضبط حروفها ضبطاً إعرابياً واستخلاص القواعد النحوية منها ، لما يحدثه من أحكام متعارضة متضاربة فى كل مسألة وكان جديراً بالنحاة الأوائل أن يتنبهوا لهذا عند وضعهم النحو ، واستنباطهم قواعده . وأن يسلكوا مسلكاً بعيداً عما يسىء ، متفقاً مع ما يعرفونه من أن لغات القبائل — وإن تشابهت فى أمور كثيرة — تختلف فى أخرى . وكان واجب الحيلة وأصالة الرأى يقضى عليهم أن يلجسوا إلى إحدى طريقتين :

« الأولى » وضع نحو خاص لكل قبيلة ؛ يساير لغتها ولهجاتها ، ويلتزم لسانها دون غيرها من القبائل ؛ فيجىء نحواً صافياً ، لا بلبلة فيه ، ولا اضطراب ، ولا اشتراك ؛ كالذى تفعله اليوم البلاد الإسلامية فى قراءة القرآن ؛ فلكل صقع منها قراءة خاصة اختارها من بين القراءات المشهورة الصحيحة ؛ فهذا يقرأ برواية « حفص » وذلك يقرأ برواية « ورش » ... وآخر برواية « حمزة » وهكذا بقية الروايات السليمة الواردة . ولهذا النحو ميزته ، بالرغم من صعوبة وضعه ، بسبب تعدد أنواعه ، وحاجة كل نوع إلى جهد طويل ، وملازمة واضعيه للقبائل المختلفة مدة طويلة ، وبالرغم من عيوبه الأخرى التى أَوْضَحَهَا قطع الصلة اللغوية والأدبية بين القبيلة وأخواتها التى تغايرها فى « نحوها » . قطعاً يتسع سداه وضرره بمر الزمان ، وقد يكون الخلف واسعاً بين هذا « النحو »

والقرآن ؛ فيعجز أهلها عن قراءة كتابهم الأقدس ، وفهم أحكامه ، وأحكام الدين ، والاتصال بالتراث القديم عامة .

هذا إلى أن القبيلة العربية لن تظل - أبد الدهر - محتفظة بعزلتها ، مقتصرة على بيتها ؛ فتلك العزلة إن تهيأت أسبابها في العصر الجاهلي وبعض ما يليه فلن تنهياً في باقي العصور ، فليس من حسن التدبير أن ننسى حين وضع « النحو » أنا نضعه لها ، ولأخلافها ، وأعقابها ، ولأهم أخرى مستعربة أو أعجمية ؛ انضوت تحت لواء الإسلام ، وتكلمت بلغة أهلها ، وأنه سيجيء بعدها أقوام كثيرون لا يمتون إلى القبيلة الأولى بصلة ، أو يمتون إليها بأوهن الصلات وتلك عيوب تسمى إلى هذه الطريقة ، وتصرف عن التداوى بها .

الثانية: اختيار مثل لغويّ بلاغيّ أسمى ؛ ليكون وحده المرجع الذي تستنبط منه القواعد النحوية الموحدة ، فإذا تم استنباطها وجب على الناطقين بالعربية اتباع أحكامها ؛ لا ينفرد بهذا قبيل دون قبيل ، ولا فرد دون آخر ، واستخدموها جميعاً في لغتهم العلمية ، والأدبية وسائر نواحيهم الجدية . أما الشؤون اليومية الراتبة^(١) التافهة فلكلّ لغته الموضعية ، وطبعته الخاصة ؛ إن شاء استعملها ، أو استعمل اللغة الرسمية المشتركة ؛ على نحو مما يقع في أقاليم مصر - وغيرها - اليوم ؛ فللإقليم الجنوبي في مصر لغته العامية التي تخالف لغة الإقليم الشمالي ، ولكل إقليم

منهما فروع تختلف فيها اللغة وتباين في بعض الأوصاف اللغوية . وكذلك الشأن في البلاد العربية الأخرى والجميع بعد ذلك يرجعون إلى اللغة الفصحى في شؤونهم العلمية والأدبية والحكومية .

ولا شك أننا سنجد عنقاً في اختيار القبيلة التي نُؤثِّر لغتها ولهجتها على غيرها . ومن الخير أن نريح أنفسنا من هذا العنت ؛ فنختار القرآن نفسه لذلك ، ونجعل لغته المسجلة في المصحف هي اللغة الأثيرة التي نتخذها إماماً . مقتصرين فيها على قراءة واحدة من أشهر قراءاته لا نتعدها هي المدونة في صحائفه ، ولا نذكر معها أن بعض الآيات توافق لهجة قريش ، أو هذيل ، أو غيرها ؛ بل ننسى أو نتناسى في حزم وإصرار هذه النسبة .

وإذا كانت لغة القرآن هي التي اجتمع الرأي قديماً وحديثاً على أنها أسمى الصور العربية البليغة فإن نجد من أحد اعترضاً على اختيارها ؛ فلا يغضب تميمي ، ولا قيسي ، ولا أسدي ، ولا بصري ، أو كوفي . . . ، ولا غيرهم لإهمال لغته أو مذهبه وإيثار اللغة المصحفية عليها . ولن نجد في إنفاذ خطتنا وتحقيقها عناء ؛ لأن القدماء (أثابهم الله) قد احتملوا الشطر الأكبر من ذلك بوضع « النحو » واستنباط قواعده . فهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك « النحو » إزاء القرآن ، وعرضه على كلام الله ؛ فما جاء موافقاً لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه ، وما جاء مخالفاً أهملناه من غير أن نقبل فيه تأويلاً ، أو نرضى بما يسمونه : « القليل أو الشاذ » في

كتاب الله ، أو نحو ذلك من أسماء ابتدعوها ، وآراء أطلقوها ؛ كقولهم
إن القرآن قد يخرج على غير الغالب ويمثلون بأمثلة ، منها : قوله تعالى :
(ولبشوا في كهفهم ثلاثمائة سنين) بتنوين « مائة » كما أشرنا (١) —

فإن تفقدنا بعض القواعد فلم نجد لها شواهد في القرآن ، ولم نجد فيه
ما يخالفها رجعنا قبل إقرارها إلى كلام عربي نال من الشهرة والذيع
ما جعله مشاعاً بين القبائل ، أو بمنزلة المشاع ؛ وأما الشيع أن يكون
الحكم الذي يستنبط منه موافقاً لغة القبائل كلها أو أكثرها ، مشتركاً
بينها ، وأن تكون القاعدة النحوية المنتزعة منه منطبقة على كلام تلك
القبائل أو أغلبها ، لا على واحدة دون أخرى ولا مقتضراً على لهجات
وخصائص إعرابية فردية ، ليست عامة ، أو كالعامة . ومن الأمثلة : « المعلقات » ،
وشعر « الحماسة » وبعض النصوص الشعرية والنثرية القديمة ، وغيرها من التراث
الأصيل الذي يتقبله الناس على أنه مجرد ذخراً أدبياً ينسبونه لصاحبه ، ولكنهم
يتناسون قبيلته ؛ لا يبالون أكانت تميم أم قيساً أو غيرها ؛ شأن
فقهاءنا اليوم يتخيرون من أقوال الأئمة السابقين ما يلائم العصر ،
ويناسب الحياة القائمة ، لا يبالون أين يقع الرأي بهم ؛ أعلى شافعي ،
أم حنفي ، أم غيرها ؟

فإن رأينا من ظواهر القراءة القرآنية الموحدة ما يصلح لاستنباط

(١) في هامش ص ١٠٤ .

حكيمين مختلفين (١) أخذنا بهما ، ولم يكن أحدهما أحق بالمحاكاة من الآخر ؛ (منعاً للترجيح بلا مرجح ؛ كما يقولون) ولأن ذلك سيكون قليلاً محتملاً ، على أن الاختصار على أحدهما أفضل ، منعاً للبلبلة التي نشكو منها .

بهذا « النحو » نأمن الوقوع في الخلط والإفساد اللذين وقع فيهما النحاة القدامى في أكثر مسائلهم ؛ بل كلها . فلا نقول إن الأسماء الخمسة قد تعرب بالحروف ، وقد تعرب إعراب المقصور ، وقد يعرب بعضها بحركات ظاهرة على الآخر وإن الأفعال الخمسة ترفع بشبوت النون ، وقد تحذف هذه النون وإن المثني قد يعرب بالألف والياء ، وقد يعرب إعراب المقصور وإن الحال (٢) لا يكون معرفة في الغالب . وما ورد منه معرفاً فهو مؤول ، وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل ؛ وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفهما ، وإلا فلا تصح إلى غير هذا مما هو بتدوين اللهجات واللغات المختلفة أشبه ، وصلته « بالنحو » أبعد ؛ فإنما وضع « النحو » للمعاونة على إصابة الضبط المؤدى إلى كشف المعنى وصحته . وإقذار المتكلم على سلامة الحركات وما يتصل

(١) كتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لفاعل ظاهر مثنى أو جمع ... فقد ورد في القرآن مجرداً كثيراً وغير مجرد في قوله : (وأسرؤا النجوى الذين ظلموا ...) وغيرها مما يؤلونه .

(٢) راجع ما يأتي في الأشموني .

بها، في سرعة، ويسر، وتخفيف. أما هذا ففيه تعويق، ومشقة، وتخليط. فوق ما فيه من تشعيب، وإفاضة؛ تحير العقل، وتكد الذهن؛ ولا تساعد على تفهم، ولا إجادة ولا حسن مسرانة. وإن ساعدت على صدق القائلين: «ليس في الكلام خطأ أمام النحو القديم».

ومن الواجب أن نفتصر على القرآن والنص القديم — الذي وصفناه — في محض الحركات الإعرابية وعلامات البناء وما يتصل بهذا. أما في متن الكلمات، وفي الجموع، والمصادر، والمشتقات، وأمثالها مما يتعلق بصيغة الألفاظ، وبناءها كلها، ومادتها الأصلية، وتقديمها، وتأخيرها، وذكرها، وحذفها — فلا نفتصر فيه على القرآن ولا النص القديم: بل نرجع فيه — كما أسلفنا^(١) — إلى القياس بمعناه العام الذي يبيح لنا محاكاة الكلام العربي الأصيل؛ قرأنا وغير قرآن، لا نخصص به قبيلة معينة، ولا فرداً بذاته، فإذا أردنا محاكاته في جمعه المصدر المؤكد لفعله جمع تكسير، أو جمع «مفعول» على «مفاعيل» أو تحويل اسم الفاعل من الثلاثي اللازم والمتعدى إلى «صيغ المبالغة» كلها، أو الإتيان بلفظ «أم المعادلة» بعد «هل» أو أن نصوغ اسم الآلة من الثلاثي اللازم أو نبتدئ بالنكرة، أو نوقع المصدر حالاً، ونعتاً... أو... فعلنا غير متحرجين كما يفعل الأدباء والكتاب اليوم، لأن لهذا كله نظائر مسموعة فيه وفي محاكاتها نفع محقق، وتيسير محمود؛ بتوسعة مادة اللغة، وفسح المجال أمام الناطقين بها، ولا سيما

(١) في رقم ١ من هامش ص ٤٥ وفي ص ٥٦ ويحيى في ص ٩٠.

الشعراء والمشتغلون بالعلوم الكونية ، والباحثون عن مصطلحات جديدة ، ونحوها مما تدعو إليه الحاجة الأدبية ودواعي الاستعمالات الحديثة . نعم نَقْدُ على هذا القديم المتجدد غير مُبْكَالِين هنا بكثرة السماع أو قلته ، أو بما يتعلل به النحاة للمنع ^(١) .

أما سبب التفرقة في القياس بين الحركات الإعرابية ومتن الكلمات فواضح مما قدمناه ؛ ذلك أن التضيق في القياس الإعرابي ، وقصره على القرآن وما ألحق به يُفْقِدُ في دفع الفوضى ، ومنع البلبلة في الضبط ، ويقضي على المذاهب النحوية المتناقضة ، التي لا يعدم الخطأ معها تصويباً . بخلاف الإطلاق في قياس متن الألفاظ ، وعدم قصره على القرآن ؛ أو على بعض القبائل — فإنه يفيد في توسعة أصول اللغة ، وتنمية موادها ، وفتح المسالك الصالحة أمام الناطقين بها . من غير أن يفرض على شيء من البلبلة ، أو الاضطراب ، أو الإساءة ، فأى إساءة للغة في أن نأخذ عن قبيلة كلمة أو تركيباً لا تستعمله قبيلة أخرى أو أن نبحث عن مصدر فعل من الأفعال ، أو جمع من مجموع التكسير . أو صيغة من المشتقات أو . . . أو . . . — فنجد السبيل ميسراً ، والنظائر التي تعين على القياس قريبة مهيأة ؛ لا نبالي بكثرة أو قلة ؟ . . .

أى إساءة في أن نَقْدُ بعض الألفاظ ، أو نوخرها ، أو نُثَبِّتْ ، أو نحذف ما نشاء — غير خاضعين إلا للمسموع الفصيح بغير نظر

(١) وهذه المناسبة تعود إلى التذكير بالمذهب الكوفي وغيره مما سبق في ص ٥ ؛

لما يسمونه: «المطرود أو الشاذ» ، أو لتعليل النحاة ، ولإعنائهم ؟
ومع ما في هذه الطريقة من توسعة وتيسير - فيها إيجاز للقواعد
النحوية ، واختصار لأحكامها ؛ إذ أنها تغنينا عن كثير من تلك
القواعد المعقوفة المقيّدة ، التي تحرم علينا أنواعاً من المباح ^(١) لا تحرمها
الاستعمالات العربية الأصيلة ، كما تغنينا عن أخرى تبيح لنا الاستعمال
بشروط ^(٢) وقيود .

هذه الطريقة أفضل من سابقتها ، وأبرأ من عيوبها ، ولا يزال التداوى
بها كفيلاً بالبرء مما نعانيه ، ولن نجري معها في القياس وراء الكثرة أو
القلة كما أشرنا ، بل يكون القياسي في الحركات الإعرابية هو : ماله
نظير في القرآن (في القراءة التي أجمعنا على اختيارها ، وكتب المصحف
بها فعلاً) أو في الشائع من كلام العرب ، على الوجه الذي شرحناه .
ويكون القياسي في متن اللغة ونصوص الكلمات هو : القرآن : (بقراءاته
المختلفة) ، وكلام العرب جماعات وأفراداً . ونريح أنفسنا والمتعلمين
من بلاء كثير ، وجهد لا طائل وراءه . ونحل مشكلات كثيرة عزت
على الحل حتى اليوم ؛ كمشكلة التضمين النحوي والبياني ، وكالحلاف
في تعدية بعض الأفعال أو لزومها ، وكإثابة بعض حروف الجر عن
بعض و . . . و . . . (٣)

-
- (١) كتحريم صياغة اسم الآلة إلا من الثلاثي المتعدي دون اللازم ، عند فريق كبير
منهم وكذلك صيغ المبالغة (عدا «فعال») . وكذلك بعض الجموع والصفات المشبهة ..
(٢) كالقيود الموضوعة على الابتداء بالنكرة ، وجموع التكسير ، والمصادر ، و . . .
(٣) عرض المجمع اللغوي القاهري لبعض المشكلات ولا سيما التضمين ؛ فأطال عنه الوقوف =

هذا إلى أنها الخطوة الأولى لإصلاح النحو التفصيلي الموسع قد نستطيع بعدها أن نتناول بعض مسائله وأحكامه بالحذف أو الإدماج ، ونفصل إلى نحو مختصر موجز ؛ يلائم ناشئة اليوم ، وجمهرة المثقفين غير المتخصصين .

وما يشجع على اختيار هذه الطريقة ، وعدم الاعتراض عليها — أن القبائل العربية الأصيلة انقرضت ، وأن الأمم الدخيلة على العرب اليوم أكثر من بقايا العرب الخالص . وهؤلاء وهؤلاء لا تجمعهم بالبصريين ، أو الكوفيين ، أو البغداديين ، أو غيرهم — رابطة عصبية تجعلهم يتعلقون بها ، وينتصرون لها دون الأخرى ؛ بل كل ما يعينهم أن يجدوا نحواً ميسراً وافياً .

وهبنا نجد اليوم بقايا من القبائل التي كانت ضاربة حول البصرة أو الكوفة أو غيرها ؛ تلهج لهجتهم ، وتنطق لغتهم — فإنهم لا شك بقايا ضئيلة . وسندع لها لغتها الموروثة ، تصطنعها في شئونها اليومية إن شاءت . أما في الشؤون العلمية والفنية وسائر المواقف العالية فاللغة الموحدة ، واللسان الجديد ، الباقي ما بقي القرآن .

= ولكنه انتهى فيه إلى قرار زاده غموضاً واضطراباً وقد نقلنا كلامه إلى آخر الجزء الثاني من كتابنا : « النحو الوافي » وأردفنا ما نقلناه برأينا في « التضمنين » وفي ذلك الجزء أيضاً باب خاص بتعدي الفعل ولزومه وباب آخر لحروف الجر ، ومعنى نيابة بعضها عن بعض . والأمرفى المشكلات الثلاث لا يتطلب في الغالب أكثر من الأخذ برأى الكوفيين ومن لف لفهم . وملخصه : أن هذه لهجات ولغات أصلية ؛ لم ينب فيها لفظ عن لفظ ، ولم تتضمن كلمة معنى أخرى ، ولم يحذف من الجملة ولم يقدر فيها شيء . إلى غير هذا مما هو مدون تفصيلاً هناك .

وليس ثمة ما يمنع قبيلة أن تصطنع لغتها الخاصة في شئونها المقصورة عليها إن شئت ، وأن تضع لها « نحواً » يلائم تلك اللغة . ويساير أصولها . على أن يكون النحو العام وحده هو الدستور المشترك بين العرب والمستعربين جميعاً .

* * *

وبهذه المناسبة (التي ندعو فيها إلى نحو جديد) أشير إلى مقال لبعض الباحثين يقترح فيه « نحواً » جديداً ؛ أساسه مراجعة المذاهب النحوية القديمة ، واختيار كل بلد منها ما يلائم لهجته العامية ، أو يقاربها ؛ فإذا كانت العامة في صقع من الأصقاع تلتزم الألف في المثني ، والواو في الأسماء الخمسة — وجب أن ننتقي لها من المذاهب النحوية ما يوافق هذا . وإذا كانت العامة في صقع آخر تلتزم الياء في المثني ، والألف في الأسماء الخمسة — بحثنا عن مذهب يؤيد لهجتهم ، ووضعنا « النحو » مطابقاً لها . . . وهكذا يتعدد النحو بتعدد العاميات ، وما أكثرها في الأقاليم المختلفة بل في الإقليم الواحد . . . وهذا رأى خاطيء ؛ لاحظ له من السداد ؛ إذ يعدّ اللهجات الرسمية والواقعية بين البلاد الناطقة باللغة العربية ، ويقطع الصلات المادية والأدبية بينهما ، ويمزق أواصر القوة التي تجمعها ، وفي مقدمتها أصرة اللغة ، كما يقطع الصلات بينها وبين تراثها الديني ، والعلمي ، والأدبي القديم . هذا إلى أن اللغة العامية — مع تعدد أنواعها — تتغير بتغير الأيام

والحوادث — كما هو معروف مشاهد — فالنحو الذى يُبنى على أساسها نحو "قصير العمر ؛ لن يفوز باستقرار . وشتان بينه وبين النحو الذى نقترحه ؛ فإنه طويل العمر غاية الطول ، يرجى منه — على طول المدى ، وتوالى الحقب — أن يكون جاريًا على كل لسان عربى ، بارزاً فى كلام العامة والخاصة ، فى جليل الشئون ويسيرها .

نعم — إن الأخذ بالنحو — كما اقترحنا — سيؤدى إلى إهمال كثير من القراءات القرآنية ، واللهجات العربية ، واستغلاق كثير من النصوص التى تحوى تلك اللهجات . ولكن هذا كله ليس جديداً على أهل العصور القديمة والحاضرة ؛ فأكثرهم لا يعلم شيئاً من هذه القراءات واللهجات التى هى قَصْرٌ على طائفة محصورة ، معدودة ، يتلقونها بالتعليم والتوقيف . أما غيرهم فلا يدري عنها شيئاً . فليس فى الطريقة المقترحة طارئٌ جليل .

وليس مما يضر النحو المقترح أن تظل القراءات واللهجات وقفاً على طائفة خاصة ترغب فى تعلمها ، وتلقيها . ونوضع لها الكتب المفيدة ، وتُسَمِّصَ الآراء النحوية التى مصدرها اللهجات ولغات بعض القبائل لِتُتَدَوَّنَ مستقلة فى تلك الكتب ، بعيدة عن النحو العام ؛ كى لا نعود إلى الخلط ، والفوضى ، والتناقض ، وغير هذا مما كان داء النحر القديم ، وكان دواؤه فيما اقترحناه .

عُصُور الاحتجاج والتوثيق

... ومشكلة أخرى — لها أوثق الصلة بما تقدم — لم يتنبه اللغويون الأوائل لمعقباتها ، أو همّ تنبهوا لها ولكن لم يقفوا منها الموقف الحاسم الحازم ؛ برأى فيصّل يلتزمون حدوده . ويلتزمه بعدهم النحاة وغيرهم من سائر الباحثين ؛ تلك هي مشكلة : « عصور الاحتجاج ، وصحة الاستشهاد » .

فقد اتفق الرأي على أن الكلام الذي يُحتجّ به في الشؤون اللغوية ، ويؤخذ به في الاستشهاد — هو كلام العربي الأصيل ، الذي لا مجال لانتهامه أو تجريحه . وهم يريدون بالعربي الأصيل : من نشأ بالبادية . وأقام فيها حياته ؛ فلم يفسد لسانه بلغة الحضّر المختلطة ، ومعاشرة الأعاجم . ويريدون بالانتهام والتجريح : ألا يكون معروفًا بالكذب اللغوي والاختلاق ، أو مصابًا بخبل ، أو جنون . . .

ولسنا بصدد الإفاضة في هذا الرأي ، ومناقشته من نواحيه المختلفة ؛ قويّتها وضعيفها ، موافقها للعقل والواقع ومخالفها ؛ فبجال هذا كله بحث آخر . وإنما الذي نحن بصددّه هو أن العربي الأصيل عندهم قد يفقد أصالته اللغوية بسكنى الحضّر ، وبمخالطة الأعاجم . ويطلقون على كلامه عندئذ ، اسم : « المولّد » ، أو : « المحدث » وهذه العملة أو التعلّة هي التي اعتمد عليها اللغويون الأوائل في الأخذ عن بعض القبائل

دون بعض — كما سبق تفصيل هذا ^(١) — وهى التى جرحوا بها بعض شعراء الجاهلية الأعلام ؛ كعمدٍ ، والأعشى . . . ولم تأخذهم بهما وبأضرابهما رافة ، ولم يشفع لهما عند القادحين سبق الزمنى والفنى اللغوى . لكن ما السبيل إلى ملازمة البادية — فى عزلة تامة — والفرار من مخالطة العجم ؟ إن أمكنَ هذا فى عصور الجاهلية فليس يمكن بعد ظهور الإسلام ، وامتداد رقعته إلى جهات المعمورة ، وانسياب العرب — كالطوفان الجارف — إلى بلاد العجم غزاةً فاتحين ، وتسرب الأعاجم إلى قلب البوادرى (التى كانت مغلقة فى وجوههم) عبيداً ، أو إماء ، أو خيـجـاجـا ، أو مقيمين ، أو زائرين ، لوجه من الوجوه المختلفة ، واختلاط الفريقين معاً اختلاط معاشرة ومشاركة . وقد سوى الإسلام بين الفريقين فى أكثر الحقوق والواجبات ، وأزال الفوارق أوكاد ؛ فانتهى الاختلاط المؤقت إلى اندماج تام . وامتزاج كامل — فى أكثر الأحيان — بعد زمن طال أو قصر على حسب الأحوال وتـهـيـئـة الأسباب . . . وإذ جرى الأمر على ما وصـفـنـا ، تعرضت أصالة اللسان العربى للاتهام عندهم والتجريح . وصارت الثقة به مزعزعة عند أولئك المشرعين . والرواة اللغويين ومن لف لفهم ، وأخذ بطريقتهم من جمهرة النحاة وغيرهم .

وهنا نسألهم : ما مدى الاتصال الذى يعيب أصالة اللسان

(١) فى ص ٥٨ و ٧٢ .

ويضعف الثقة به ؟ ما حدوده ، وما قوّته ؟ أيكنى فيه مجرد الاتصال ، والاختلاط ، ونزول العربيّ الأمصار ؛ سواء أقصرت المدة أم طالت ، وكثر عدد الأعاجم أم قلّ ؟ وسواء أكان أهل مصر متحفظين ، متحرزين ، أم متساهلين متهاونين ؟

أفلا يتطلب الأمر مدة زمنية تكفي لتأثر العربي بالأعاجم في لغته ، وتسرب العجمة بمادتها ومظاهرها إلى لسانه ؟ فما هذه المدة التي تكفي للعدوى ؟ أيوم ، أم شهر ، أم أكثر . . . ؟ وما مدى التأثير ؟ أقليله وكثيره سواء في التجريح والانتهاك ، أم لا بد من شيوع الفساد وكثرته ؟ وما حد القلة والكثرة والشيوع والانحصار ؟

تلك أسئلة لم يقطع فيها اللغويون والنحويون السابقون — مع يقظتهم ، وعميق تفكيرهم — بإجابة شافية ، موحّدة أو قريبة من التوحيد . فمن قائل إن نزول العربيّ الأمصار محقق الخطر على اللغة ، ولو قسّمت المدة ، وقل الاتصال فيها بالأعاجم . ومن مخالف لذلك ، مشترط طول الإقامة ، وكثرة الاتصال من غير بيان للطول والكثرة . ومن ثالث يقول إن ذلك مشروط بإهمال الفصحى في ذلك المصّر ، وبالتهاون فيها تهاوناً تظهر أماراته بانتشار اللحن ، وذيوع الخطأ هناك . ومن رابع يرى أن الخطر المتوقع لم يتحقّق إلا بعد قرن للهجرة . ومن مخالف يحدد لذلك قرنين . . . أو ثلاثة . . . أو . . .

آراء متنافرة ، وخلف واسع ؛ له أثره العميق في اللغة ؛ مادتها .

« ونسحوها » ، وسائر فروعها . فلم يكن غريباً بعد هذا أن نسمع الراوية اللغوى الكبير أبا عمرو بن العلاء يقول ^(١) : « لقد حسن هذا المولّد ؛ حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته ، يعنى بذلك : شعر « جرير » ، والفرزدق » . فجعله مولّداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين . وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين . قال الأصمعيّ جلست إليه عشر حجج ، فما سمعته يحتجّ بيت إسلامي . وسئل عن المولّدين فقال : « ما كان من حسن فقد سبقوا إليه ، وما كان من قبيح فهو من عندهم ؛ ليس النمط واحداً » . ويقول السيوطي :

« هذا مذهب أبي عمرو » وأصحابه ؛ كالأصمعيّ ، وابن الأعرابي . أعنى أن كل واحد منهم « يذهب في أهل عصره . هذا المذهب . ويقدّم من قبلهم . وليس « ذلك لشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد ، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولّدون . . . » اهـ

ولم يكن غريباً كذلك أن نرى الأصمعيّ لا يحتج بشيء من شعر الكُمَيْت ، والطّرمّاح ، ويعدّهما مولّدين ^(٢) . ويتحدث عن نفسه قائلاً : « أقمت بالمدينة زماناً . ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة ، إلا مصحفة ، أو مصنوعة . وكان بها ابن دأب ^(٣) يضع الشعر ، وأحاديث السمر ، وكلاماً ينسب إلى العرب ؛ فسقط ، وذهب علمه ، وخفيت روايته ^(٤) » .

(١) ما يأتي منقول من كتاب العمدة ج ١ من ٥٧ ومن الزهر ج ٢ ص ٣٠٤ .

(٢) الزهر ج ٢ ص ٢٥٤ الطبعة القديمة .

(٣) توفي سنة ١٧١ هـ .

(٤) الزهر ج ٢ ص ٢٥٩ الطبعة القديمة .

يقول هذا عن عيسى بن يزيد بن بكر بن دأب ، الشاعر الكبير
والعالم الأكبر في الأخبار ويتهمه بما اتُهم به الأصمعي من
عبد الرحمن ابن أخيه ؛ فقد سئل : ما فعل عمك ؟ فقال : قاعد في
الشمس يكذب على الأعراب ^(١) .

ويُعرض شيخه « أبو عمرو بن العلاء » عن شعر « جرير والفرزدق »
في الوقت الذي يروى فيه الرواة أن « (الخذاق يقولون : الفحول في الجاهلية
ثلاثة متشابهون ^(٢)) ؛ زهير ، والفرزدق ، والنابغة ، والأخطل — والأعشى
وجرير . » ^(٣) ولن يصف الخذاق (وهم المختصون بهذا الأمر ، الخبراء
الأمناء فيه) شاعراً بأنه من الفحول إلا إذا كان قويم اللغة ، صحيح
اللسان ، لأن هذه أولى صفات الفحولة ، بل أول شرط لوجودها .

(١) المزهر ج ٢ ص ٢٥٢ الطبعة القديمة . وهذه المناسبة ، وما يقع في الأحكام
والآراء من تضارب عجيب ، وتناقض بالغ ، أذكر أن أبا الطيب بن علي اللغوي ، الحلبي ،
المتوفى سنة ٣٥١ هـ سجل في كتابه المسمى « مراتب النحويين » في الصفحة التاسعة والأربعين
من طبعته الحديثة ما نصه — بعد أن سرد حكاية الأصمعي مع ابن أخيه الواصف له بالكذب .
قال :

هذا باطل ، ما خلق الله منه شيئاً ، ونعوذ بالله من ممة جهل قائله ، وسقوط الخائضين
فيه . وكيف يقول ذلك عبد الرحمن ؟ ولولا عمه لم يكن شيئاً . وكيف يكذب عمه وهو
لا يروى شيئاً إلا عنه ؟ وأنى يكون الأصمعي كما زعموا ؟ وهو لا يفنى إلا فيما أجمع عليه
العلماء ، ويقف عما يتفردون به عنه ، ولا يجوز إلا أفصح اللغات ، ويلج في دفع ما
عداه . . . اهـ .

(٢) أي لكل واحد شبيه .

(٣) المزهر ج ٢ ص ٢٩٧ .

ولابن قتيبة رأى يختلف عن هذين ؛ فهو يقول : « كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه ، بالإضافة إلى من كان قبله . . . ولم يقتصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص قوماً دون قوم ؛ بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر ، وجعل كل قديم حديثاً في عصره . . . » (١)

ومعنى هذا أنه لا يرتبط في صحة اللغة وبلاغة الكلام بقبيلة ولا بعصر ؛ وإنما مناط الأمر عنده تحقق الغرض الذى يرمى إليه من السلامة والبصر ؛ لا يبالي بعد ذلك أين وجدتهما ، ولا متى صادفهما ؛ فلا اعتبار لعصر معين ، ولا لقبيلة خاصة ؛ وإنما الاعتبار كله للبلاغة وما يتصل بها . وأول شرط من شروطها — كما هو معلوم — صحة المفردات والتراكيب ؛ وإذاً لا فضل لعربي في باديته على عربي في حضره ، ولا لشاعر جاهلي على آخر إسلامي أو محدث : وإنما يجيء التفاوت والتفاضل من حيث الصحة ، ومن حيث البراعة وتحقق البلاغة وشروطها ولم يوضح هذا رأى البراق أمارات الصحة والبراعة ، ولا علامات تحقق البلاغة (٢) ، ولا الثقة الثبت الذى يكون أهلاً للحكم . ولابن جني وأضرابه رأى يقارب هذا في ظاهره ، ويخالفه في حقيقته . يرى أن الأخذ وعدمه ليس رهناً بالبدو أو الحضر ؛ وإنما

(١) العملة ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) مناقشة هذا رأى ، والحكم عليه تنضح من مناقشة نظيره الذى يجيء بعده مباشرة .

هو زمن بصحة اللسان وسلامته ؛ فحيثما وجدنا فقد صح الأخذ ، وإلا فلا يصح ، يتساوى في هذا أعراب البادية ، وسكان المدن ، وعلّة ذلك عنده (١) « ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاف والفساد والخلط . ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ منهم كما يؤخذ عن أهل الوبر . وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة ، ونجاساتها ، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها - لوجب رفض لغتها ، وترك تلتقي ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ؛ لأننا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آتينا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعلم ما يفسد ذلك ، ويقدر فيه ، وينال ويفض منه . وقد كان طراً علينا من يدعى الفصاحة البدوية ، ويتباعد عن الضعفة الحضرية ؛ فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له ، وميزناه تمييزاً حسن في النفوس موقعه . إلى أن أنشدني يوماً شعراً لنفسه ، يقول في بعض قوافيه : « أشأأها ، وأدأأها » . فجمع بين الهمزتين كما ترى . واستأنف من ذلك ما لا أصل له ، ولا قياس يسوغه . نعم ، وأبدل إلى الهمز حرفاً لاحظ في الهمز له ، بضد ما يجب ؛ لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما . فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً من غير صنعة ما لاحظ له في الهمز . ثم يحقق الهمزتين جميعاً ؟ هذا ما لا يبيحه

(١) ما يحىء منقول من كتابه « بالخصائص » - ج ١ ص ٤٠٦ .

قياس ، ولا ورد بمثله سماع . . . » ١ هـ .

وظاهر هذا الرأي — كما أشرنا — هو الاتفاق مع كلام « ابن قتيبة » ،
أما حقيقته فالخلف الواسع بينهما ؛ فقد جوز « ابن جنى » أن يقع الخطأ ،
ويشيع في أهل الوبر شيوعه في أهل الحضرة . وهذه مشكلة خطيرة ؛
تتفرع منها مشكلات جمّة ، في مقدمتها غموض المقياس الذى نرجع
إليه في الحكم على فرد بأنه فصيح اللغة ، وعلى أهل مدينة أنهم أصحاب
الكلام ؟ أليس المقياس ردّ كلامهم إلى كلام من سبقوهم من العرب القدماء
الخالصين ومراجعة الحديث على القديم الخالص ؟ فمن هم السابقون الخالصون
الذين نرجع إلى كلامهم عند الرد والمراجعة ؟ أم الجاهليون وحدهم ،
أم هم وفريق من المخضرمين ، ومن الإسلاميين ؟ وما حدود هذا الفريق
وعصره المضبوط ؟ وإذا كان السابقون من جاهليين ، وغير جاهليين ، في
حضرهم ، ووبرهم ، قد يخطئون فإلى من نرجع ، وعلى من نعل ؟
ومن الحكم الفيصل ؟ أريد بهذا الحكم أهل المدر والحضر في عصره فقط ؟
لقد عاش ^(١) ابن جنى خلال القرن الرابع ومات آخره ، فهل يرتضى
تطبيق حكمه على أهل الجاهلية والإسلام معاً إلى عصره ، في الحضرة والوبر ؟
إن ساغ تطبيقه في العصر الإسلامى فكيف يسوغ تطبيقه في الجاهلية
وووبرها ؟ أليس معناه أن عرب الجاهلية يخطئون ويعجمون ؟ فمن له
حق الحكم عليهم بهذا ؟ وعلى أى أساس يستند وهم أهل اللغة وأربابها ،

(١) من ٣٣٠ هـ إلى ٣٩٢ هـ .

وهم المرجع الوحيد في أصولها ، الصواب ما كان منهم ، وما وافقهم .
والخطأ ما خالفهم ^(١) ؟ وكيف يُعْجَبُ « ابن جني » بعربي ، ويصفه
بفصاحة اللسان ، ثم يترد متهماً إياه جارحاً له ؟

ومن أجل ذلك أخطأ ابن جني في كل الذي ذهب إليه من قصة ذلك
الأعرابي الذي لا يخلو حاله من أمرين ؛ فإما أن يكون له ما لنظرائه
العرب ؛ من استقامة اللسان ، وفصاحة اللغة ؛ شأنه في ذلك شأن الوبريين
الخشَّص ؛ وإذاً لا يكون لابن جني ولا غيره أن يحاسبه على القلب ،
أو عدم القلب ، وجمع الهمزتين ، أو تحويل إحداهما ، أو غير ذلك
من الشئون الصناعية التي لا شأن للعربي الأصيل بها ، بل لا علم له
بشيء منها . وإنما يحذقها المتطبعون . وأهل الصنعة ؛ من أمثال « ابن جني » ،
وأضرابه . أما العربي فهو المرجع القاطع ، والحجة عليها وليست هي الحجة
عليه ، وله وحده القول الفصل دون غيره ممن ليسوا عرباً خالصاً .

وإما أن يكون العربي متهماً في فصاحته ، وأصالته العربية ، وسلامة
نطقه — فشأنه شأن غيره ممن لا يحتج بعربيته ، ولا يلتفت إليهم من
هذه الناحية بادي الرأي ، بشرط أن يكون للاتهام أصول ، وقواعد
مرعية تطبق تطبيقاً عاماً لا استثناء فيه ، ولا تخيير ، وهذا ما لم يكن
حتى اليوم .

(١) سبق إيضاح هذا مفصلاً في ص ٣٥ .

وإن الأخذ بكلام « ابن جني » معناه أن نفحص عن حال كل متكلم (ولو كان في عصر ابن جني بل بعده) لنتبين منه سلامة القول ، أو عدم سلامته ، ثم نحكم عليه بمقتضى ما ينكشف عنه القول ؛ وهذا يُسلمنا إلى المشكلات التي أشرنا إليها قَبْلًا من أمر البحث ابتداءً عن أصحاب القول السليم من العرب الأولين ؛ أهم أهل الجاهلية وحدهم ، أم هم مع فريق آخر بعدهم ؟ وما نهاية التحديد ومداه . . . ؟ ثم أيعطى الجاهليون أم لا يخطئون . . . ؟ ومن الحكم الذي يصلح لهذا ؟ (١) أسئلة عسيرة الجواب ، اضطرب في شأنها كبار الباحثين - كما سبق آنفًا -

مما تقدم يتضح بجلاء مبلغ اختلاف الأئمة في أمر التوثيق ، وفي زمنه ، ورجاله ، ومكانه ، وأن الخلاف ليس لفظيًا منطوقه مجرد التثنيق وشهوة الجدل المنطوق ؛ بل له آثاره في مادة اللغة ، « ونحوها » ، وسائر شئونها ؛ إذ يأتي لغوى فيأخذ مادتها من أعرابي دون أعرابي ؛ فيجىء لغوى آخر فيرضى عن الاثنين معًا ، وقد يخالف زميله فيما رضى عنه أو فيما استنكره من فرد ، أو من قبيلة ، أو عصر ، ثم يجرى النحاة في أعقابهم ؛ فيستنبط فريق أحكامه من كلام هذا دون ذاك ، ويخالفه فريق آخر من النحاة مخالفة قليلة أو كثيرة ؛ فتصدر الأحكام متناقضة ، متضاربة وقد يُخطئ بعضهم بعضًا . ويخطئون الكلام العربى الذى يستشهد به لتأييد الأحكام ، أو يدعون أن قائله غير فصيح ، أو ليس ممن يحتاج بكلامه . . . أو . . . ويضطرب الشعراء والكتاب في سائر العصور

(١) انظر ص ٢٥ حيث دعا بعض المعاصرين إلى مثل رأى ابن جني .

المتتالية تبعاً لذلك ، فلا يدرون ما يأخذون وما يدعون .
على هذا الرسم جرى الحكم بإخراج الفرزدق وجريير من حلبة
الفصحاء الثقات الذين يستشهد بكلامهم في اللغة والنحو عند فريق من الأئمة .
وخالفهم آخرون . وكذلك الشأن في الكُسميت والطَّرمَّاح ، وغيرهما ممن
عاصرهما ، أو جاء بعدهما ؛ كبشار ، والمتنبى ، والمعري ، والشريف الرضى .
ولقد رأينا بعض أئمة النحو (كابن هشام في كتبه المختلفة ، ولا سيما
المغنى) يستشهد بشعر هؤلاء وأضرابهم ، ويحتج ببيانهم . ولكن غيره
من مخالفه يرده ، أو يدفع الشواهد بأنها مسوقة لمجرد الاستئناس
لا للاحتجاج العلمى ، ولا الاستدلال القاطع . ولا يسكت الشعراء
المجرحون على هذا بل يتهمون الرواة بالغفلة ، والتقصير والهوى — كما سبق —
ويرمون النحاة بالغشابة ، والتصنع ، والحمود ، والقصور . وقد يخشى
النحاة هجاء الشعراء وإقذاعهم ؛ فيدارون سفهاءهم ؛ بالأخذ عنهم ،
والاحتجاج بشعرهم ؛ كالذى فعله « سيبويه » إمام النحاة البصريين مع
« بشار » ، وكالذى فعله غيره ممن سبقوه أو خلفوه مع شعراء آخرين .
وهذه هى الفوضى الغامرة ، والفساد المبين .

إلى هنا انتهى التصوير الحق للمشكلة التى نشأت منذ عصر التدوين
والجمع ، ولم يواجهها الأئمة الأعلام بما يدفع شرها عن اللغة والنحو ، ويؤمِّن
الطريق أمام الناطقين والكتابيين فى العصور المستقبلية ؛ فظلت تتخطى
القرون قرناً فقرناً حتى دهمتنا بآثارها ، ونالنا منها ما نال أسلافنا ؛ فما أكثر

أن يتكلم المتكلم ، أو يكتب الكاتب ؛ فينبى له من يخطئه ، ويتهمه بالخروج على النهج العربى الأصيل ، ويسوق له من الشواهد والآراء ما يؤيد دعواه ، ويقوى تجربته . وما يكاد يفرغ من الاتهام حتى يوفق المجرح للدفاع عن نفسه ، بأن يجد مصوباً يشد أزره ، وآراء أخرى تؤيده ، وشواهد تثبت قدمه فى موقفه ؛ فيكر على صاحبه هاجماً مسلحاً بما كشف من آراء وشواهد . ويقاومه صاحبه بالظن فيما عرض ، وبأنه مولد ، أو ضعيف . . . أو . . . ويضطر الآخر لمعاودة الرد على الرد . . . وبين هذا وذاك تضع الحقيقة

وإن نظرة صادقة سريعة إلى ما تغص به كتب النحو القديمة — وقد قدمنا أمثلة (١) — كافية لتأييد ما أقول ، ونظرة أخرى إلى كتاب كالذى ألفه ابن خالويه ، وسماه : « ليس فى كلامهم » ، أو الذى ألفه الحريرى ، وسماه : « درة الغواص » ، أو ما تموج به المراجع اللغوية — كالقاموس وغيره من الكتب الكثيرة التى تتصلى للتخطئة ويتصدى غيرها للرد عليها — قاطعة فى إظهار الفوضى التى أصابت فروع اللغة بسبب ذلك الخلاف . ولو أن الأوائل — عفا الله عنهم — قطعوا فيه برأى لأراحوا ، ولقضوا على تلك البلبلة ، وما صحبها من جهد شاق ، وتعويق لا يرضاه المخلصون لغتهم ، ولأغلقوا باب الجدل السقيم فى كل العصور ، وما تبعه من إرهاق العقول وتعجيز الباحثين

(١) فى ص ٦٩ و ٧٦ وما يليهما .

وقد تجرد المجمع اللغوى القاهرى لهذه المشكلة ، وراقبها من مختلف مناحيها ، وانتهى فيها إلى رأى صريح قاطع قد مناه^(١) هو : (أن العرب الذين يوثق بحريتهم ، ويستشهد بكلامهم — هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع .) وحجته التى استند إليها سليمة مقبولة وقد ذكرناها هناك .

وواضح أن رأى المجمع يختلف عن الآراء السابقة التى سجلناها . ولكنه — بالنسبة إلينا — سديد ، يضع الأمور فى مواضعها . ويدفع عن طريق اللغة عقبات كثيرة نحس ثقلها اليوم ، وستختفى آثارها قريباً أو بعيداً بالأخذ به ، ولن تنوع بها الأجيال القادمة . ومن ثم كان الواجب تأييد هذا الرأى قولاً وعملاً ، والإيمان بأنه العلاج الناجع لداء وبيل نشكو منه .

نعم لم يرض عن هذا القرار بعض المعاصرين ، زاعمين أن من الشعراء والنثرين بعد عصور الاحتجاج التى حددتها قرار المجمع القاهرى من هو قويم اللسان ، سليم البيان ، يصلح أن يكون مرجع استشهاد ، ومردّ حجة . ولكن فات هؤلاء الزاعمين — كما أشرنا من قبل^(٢) — أمر هام ؛ هو أن اللسان المقوم ، والبيان السليم — لا يكون إلا بمطابقته الكلام العربى الصحيح فى عصور الاستشهاد التى رسمها المجمع ؛ فن طابقتها

(١) فى ص ٢٣ نقلا عن مجلة المجمع ج ١ ص ٢٠٢ م ص ٣٠ — ٢٩ وما بعدها .

(٢) فى ص ٢٥ .

فكلامه عربى ، مثالى ، لا يضيره التحديد . ومن خالفها لم يستحق أن يوصف لسانه وبيانه بالتقويم والسلامة ؛ وإذا فهو غير ثقة ، وغير أهل للاحتجاج به . أو الاستشهاد بلغته .

وقبل أن أنتقل إلى الكلام على مشكلة أخرى أسوق مثالا من مئات الأمثلة يزيد الموضوع بياناً وإيضاحاً ، ويؤيد ما سردناه :

(جاء فى الجزء الأول من « تاج العروس شرح القاموس » . ما نصه
فى الكلام على مادة : « شت » :

(وشتان ما بينهما) برفع النون فى كلمة « بين » . روى أبو زيد فى نرادره قول الشاعر :

شتان بينهما فى كل منزلة هذا يخاف ، وهذا يرتجى أبدا
فرفع « البين » . قال الأزهري : ومن العرب من ينصب « بينهما »
فى مثل هذا الموضع ؛ فيقول شتان بينهما ويضممر « ما » ؛ كأنه يقول :
شت الذى بينهما ؛ كقوله تعالى : لقله تَقَطَّعَ بينكم ، وقال حسان بن
ثابت :

وشتان بينكما فى الندى وفى البأس ، والخُبْر ، والمنظر

وقال آخر :

أخاطب جهوراً ، إذ لهنَّ تَخَافْتُ وشتان بين الجهر والمنطق الخفت

« ويقال : شتان (ما هما) وشتان ما زيد وعمرو ، وهو ثابت فى

الفصيح ، وغيره . وصرحوا بأن « ما » زائدة ، و « هما » فاعله فى المثال

الأول ، وفي : ما زيد وعمرو « ما » زائدة ، و « زيد » فاعل شتان ، و « عمرو » عطف عليه . قالوا : والشاهد عليه قول الأعشى :

شتانَ ما يومى على كُورِها ويومُ حسيَّانَ أخى جابر
أنشده ابن قتيبة في « أدب الكاتب » وأكثر شراح الفصيح ، قال شيخنا . ويقال (شتان ما بينهما) أى بسعد ما بينهما ، أثبتته ثعلب في « الفصيح » وغيره ، وأنكره الأصمعي ، ففي الصحاح قال الأصمعي : لا يقال : شتان ما بينهما . وقال ابن قتيبة في « أدب الكاتب » : يقال : شتان ما هما ، ولا يقال شتان ما بينهما . وفي لسان العرب : وأبى الأصمعي شتان ما بينهما . « قال أبو حاتم : فأنشدته قول ربيعة الرقي يمدح يزيد بن حاتم بن المهلب ، ويهجو يزيد بن سليم .

لشَتَّانَ ما بينَ اليزيديين في الندى يزيد سليم والأغر ابن حاتم
فهِسَمُ الفتي الأزدى إتلافُ ماله وهم الفتي القيسي جمع الدراهم
» فقال : ليس بفصيح يلتفت إليه . وقال في التهذيب : ليس بحجة إنما هو مؤلّف ؛ والحجة الجيدة قول الأعشى المتقدم ذكره ، ومعناه : تباعد الذى بينهما .

قال ابن برى في حواشي الصحاح : وقول الأصمعي : « لا أقول شتان ما بينهما » . ليس بشيء ؛ لأن ذلك قد جاء في أشعار الفصحاء من العرب ، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلى :

فإن أعفُ يوماً عن ذُنُوبٍ وتعتدى فإن العصا كانت لغيرك تُقرعُ

وشتان ما بينى وبينك لأننى على كل حال أستقيم وتظلمعُ
قال ومثله قول السُّبُعَيْثِ :

وشتان ما بينى وبين ابن خالد أميةَ فى الرزق الذى يَتَقَسِّمُ
« وقال أبو بكر : شتان ما عمرو ، وشتان أخوه وأبوه . . . أى بَعْدُ
ما بينهما . . . وقد تكسر النون عن «الفراء» «كما نقله الصباغاني» . . .

« وقال أبو زيد : شتان ، منصوب على كل حال ؛ لأنه ليس له واحد .
ثم إن كسر نون شتَّان نقله ثعلب عن الفراء ، وظاهر كلام الرضى أنه
رأى للأصمعى أيضاً . وقيل . . . وقيل . . . وقال شيخنا . . . وزعم
ابن الأنبارى . . . وحزم ابن درستويه . . .) فما هذا الخلاف بل هذا
البلاء القاتل ؟

وليت الأمر مقصور على هذا المثال ، وعلى عشرات سواه ! ، إذاً
لحان الكرب ، وخفّ الشقاء ، لكن والأسفاه .

حسبنا هذا المثال من نظائر كثيرة ، وفيه الغنمَاء عنها ، وعن كل
تعليق .

التعليل

عرفنا ما كان من أمر « القياس والسمع » : واختلاف الآراء فيهما ، وفي عصور الاحتجاج وأثر ذلك في المسائل النحوية . وبقيت مسألة تتصل بالقياس أيضاً أو تنفرع منه ؛ تلك هي مسألة : « التعليل » . فلست ترى حكماً نحوياً ولا قاعدة من قواعد النحاة — إلاها تعاميل ؛ يطول أو يقصر ، ويعتدل أو يلتوى — على حسب مقدرة النحوي ، وتمكنه من زمام اللغة والجدل ، ورغبته في التثبوت ، وإظهار البراعة ؛ فالفارسي غير العربي . والمنسب إلى إحدى الفرق الكلامية (١) غير البعيد منها ، والطالب المقلد غير إمامه . وكل واحد من هؤلاء — في الغالب — أخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقي الشائع أيام تدوين النحو ، ذلك الجدل الذي نشأ أول ما نشأ ، للدفاع عن الدين ، وما يتصل به ، ثم التزموه حتى غلبهم في سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية ، وصار أمارة الثقافة ، وعنوان المعرفة ، وقد جلبه وأذكى شعلته الأجانب ، ولا سيما الفرس ، وغيرهم ممن اعتنقوا الإسلام وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر في مقدمتها علم المنطق بما يحتويه من طرق الاستدلال وإقامة البراهين ، وصنوف الجدل . . . نعم إن الأنصبة تختلف والحظوظ تتفاوت ، ولكن الجميع مندفعون إلى الأخذ به : وإن تفاوتت الدرجات .

(١) الطوائف المشتعلة بعلم : « الكلام » (التوحيد) وأهل الملل والنحل .

يقول النحاة : الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، « وأين » مبنية على الفتح ، « وأن » تعمل مذكورة ومحدوفة و . . . و . . . وهذا حسن منهم ، وصنيع لا يجحد . لكن هل للرفع ، والنصب ، أو البناء ، أو غيره من المسائل النحوية — سبب منطقي ، أو تعليل مقبول سوى أن العرب تكلموا به هكذا ، ولو تكلموا بغيره لوجب اتباعهم من غير تعليل ولا تغيير ؟ .

إن النحاة — لا يرضون هذا ، ولا يقفون عنده ، بل يتساءلون : لم رفع الفاعل ؟ ولم نصب المفعول ؟ ولم لم يكن العكس مثلاً ؟ ويجيبون عن كل سؤال واعتراض بإجابة . وقد ينشأ عن الإجابة اعتراض جديد . وإجابة أخرى . . . وهكذا تتعدد الأسئلة والإجابات ، وتخلق الفروض والإشكالات ، وتعقد العقدة وتحل ، وتحدثم الحرب الجدلية في غير طائل . ولقد أصاب ابن سنان الخفاجي حين يقول (١) .

« (إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه . . . فأما طريقة التعامل فإن النظر إذا ساء على ما يعال به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة ؛ ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على ذلك .

» وربما اعتذر المعتذر لهم بأن علمهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير

(١) في كتابه : « سر الفصاحة » ص ٣١ . ولها إشارة عابرة في ص ١٨٢ .

صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدى .
فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح ، والقياس المستقيم -
فذلك بعيد ، لا يكاد يذهب إليه محصل) . هـ

وأو أن الأمر يقتصر على المعارك الجدلية المجردة التى لا يمتد أثرها
إلى تصويب أنواع من الكلام متخطة أخرى بغير حق - نقلنا :
خطب يسير ؛ ولكنه تعداها إلى صميم اللغة ، وأصولها ، وأساليبها
إذ اتخذوا من تلك العلل المعتلة قيوداً حديدية ، أخضعوا لها الكلام العربى
الأصيل ، كما أخضعوا لها كلام المحدثين : فإذا رأوا الأول لا يسايرها
قالوا عنه : شاذ ، أو قليل ، أو مؤول ، أو ما إلى ذلك من أسماء تعلن
ضعفه ، وبطلان القياس عليه . وإذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه
بانحطاً والفساد ؛ وإن كان وافقاً للكلام العربى الأصيل ؛ فالعلل
عندهم غايات يخضع لها النص القديم ؛ وكأنها الأصل وهو الفرع ؛
إذا انحرف عنها تناولته عصاها . فالنصوص خاضعة للعلل ، وليست
العلل هى الخاضعة للنصوص .

ومن هنا تعرض الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ؛ ولاقى
الشعراء والكتاب وغيرهم عنتاً فى إرضائهم ، وإنقاذ الألفاظ والأساليب
من تيجريحهم . فلم يكن الأمر - إذاً - مجرد تعليل أجوف . بل
امتد أثره إلى النواحي العملية الواقعية ، وكان من ثماره المُرّة التحكم

القاسى فى صحة الألفاظ والأساليب وعدم صحتها ، وتضييق مجال التعبير .

ولم يقتصروا سلطانهم على كلام العرب والمستعربين ؛ بل جاوزوه إلى القرآن الكريم نفسه — وقد سبقت الأمثلة (١) — فطبقوا حكمهم عليه ، وتناولوه ، كما تناولوا غيره . وبهذا لم يفلت منهم كلام قديم أو حديث ، قرآن أو غير قرآن ؛ وتلك غاية الإسساءة .

وقد يكون من الإيضاح والتفكهة معاً أن أسوق مثالا من الحوار التعاليمى موضوعه : « تقديم التمييز » والحرب الكلامية بسببه بين النحويين (فى البصرة والكوفة) منقولاً من كتاب ضخيم ، اسمه : « الإنصاف ، فى أسباب الخلاف » . ألفه عبد الرحمن بن الأنبارى (٢) خاصاً بذلك ، وقصره على بعض ما تفرق من « التعليقات » فى طوايا الكتب النحوية ؛ مزهواً بما فعل ؛ منتزعاً به إعجاب كثير من النحاة فى عصره وبعد عصره . إلا من عصم الله ، ومنحه حرية العقل ، والتمرد على التقليد الذى لا يقوم على حجة ، ولا يعتمد على دليل تطمئن له رواجح العقول . وإليك المثال الذى صادفته عقواً بين نظائر له بلغت عدتها واحداً وعشرين فمائة (٣) تضمنها ذلك الكتاب الذى يقف المرء

(١) فى ص ٩٢ (٢) هو : كمال الدين عبد الرحمن بن الأنبارى النحوى

المولود حول سنة ٥١٣ والمتوفى حول سنة ٥٧٧ هـ .

(٣) والمثال فى ص ٤٩٣ المسألة العشرون بعد المائة .

أمام ما فيه من حرب كلامية ضَجِرًا مثلاً بالرغم مما فيها من رياضة عقلية قوية :

« اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً ، نحو : « تصيب زيد عرقاً » ، و « تفقأ الكباش شحماً » . فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز . « أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس . أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم ؛ قال الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كان نفساً بالفراق تطيب
« وجه الدليل : أنه نصب « نفساً » على التمييز ، وقدمه على العامل فيه ، وهو : « تطيب » : لأن التقدير فيه : « وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً » فدل على جوازه .

« وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة . ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً نحو قولك : « ضرب زيد عمراً » جاز تقديم معموله عليه ؛ نحو « عمراً ضرب زيد » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً ؛ نحو : « راكباً جاء زيد » .

« قالوا : ولا يجوز أن يقال تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ، ولا تقولون به ؛ فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز

عندكم ، ولا تقولون به ؟ لأننا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً . إلا أنه لم يجز للدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر على ما بيننا فى مسألة الحال : فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم ، وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ، فصلاح أن يكون إلزاماً عليكم .

« وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل فى المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « تصيب زيد عرقاً » ، « وتفقأ الكبش شحمًا » — أن المتصيب هو العرق ، والمتفقأ هو الشحم . وكذلك لو قلت : « حسن زيد غلامًا ودابة » — لم يكن له حظ (١) فى الفعل من جهة المعنى ؛ بل الفاعل فى المعنى هو : « الغلام والدابة » فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .

« قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال ؛ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها ، نحو « راكبًا جاء زيد » فإن « راكبًا » فاعل فى المعنى ، ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأننا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأنك إذا قلت : « جاء زيد راكبًا » فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى . وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار « راكبًا » بمنزلة

(١) أى : للفاعل فى اللفظ ، وهو : (زيد) .

المفعول المختص ؛ لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ؛ فجاز تقديمه كالمفعول ، نحو « عمراً ضرب زيد » بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت : « تصيب زيد عرقاً ، وتفقد الكبش شحمًا ، وحسن زيد غلاماً » لم يكن زيد (والكبش^(١)) الفاعل في المعنى ؛ بل الفاعل في المعنى هو : « العرق ، والشحم ، والغلام » فلم يكن « عرقاً » و « شحمًا » و « غلاماً » بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى ؛ فلم يحز تقديمه ، كما جاز تقديم الحال .

« وكذلك قولهم : امتلأ الإناء ماء ؛ فإنه وإن لم يكن مثل تصيب زيد عرقاً — لأنه لا يمكن أن تقول امتلأ ماء الإناء ، كما يمكن أن تقول « تصيب عرق زيد » — إلا^(٢) أنه لما كان يمتلأ الإناء كان فاعلاً على الحقيقة .

« وأما الجواب عن كلمات الكوفيين فما استدلووا به من قول الشاعر :
 أنهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب
 فإن الرواية الصحيحة : وما كان نفسى بالفراق تطيب .
 وذلك لا حجة فيه . وإن سلمنا بصحة ما رويتموه قلنا :
 نصب « نفساً » بفعل مقدر ؛ كأنه قال : « أعنى نفساً » . لا على

(١) سقطت هذه الكلمة من الأصل .

(٢) مجيء « إلا » هنا غير سائغ في الاستعمال الصحيح ، إذ أنها مع ما دخلت في هذا التركيب لا تصلح خبراً لأن الناصخة التي قبلها ، ولا جواباً لأن الشرطية التي قبلها أيضاً .

التمييز . ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلا على طريق
الشدوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

« وأما قولهم : إنه فعل ، متصرف ؛ فيجاز تقديم معموله عليه
كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه — فإننا نقول : الفرق بينهما
ظاهر ؛ وذلك لأن المنصوب في « ضرب زيد عمراً » منصوب لفظاً
ومعنى . وأما المنصوب في نحو « تصيب زيد عرقاً » فإنه وإن لم يكن
فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى . فبان الفرق بينهما .

« وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛
لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته . فكيف يجوز أن يستدلوا على
الحصم بما لا يعتقدون صحته ؟

« قولهم : « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل
فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا للدليل دل عليه ، وهو ما يؤدي إليه من
تقديم المضمر على المظهر » قلنا : وكذلك نقول هنا : كان القياس
يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه . إلا أنه لم يجز عندنا
الدليل دل عليه ؛ وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز
تقديمه على الفعل ، على ما بينا . وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم
هناك للدليل — جاز لنا أن نتركه هنا للدليل ، على أننا قد بينا فساد
ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه » اهـ .

هذا مثل من عديد الأمثلة التي جاوزت العشرين بعد المائة — في ذلك

الكتاب . ونعرض مثلاً غيره من كتاب : « التصريح شرح التوضيح —
 ح ٢١٠ ، باب : كان ، وأخواتها — » بمناسبة الاستشهاد ببيت الفرزدق
 ونصه :

فكيف إذا مرتت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام . . .
 قال الجمهور : « كان » ليست زائدة ، لرفعها الضمير . . .
 خلافاً لسيبويه والخليل بحجة كذا وكذا . . . وقال ابن مالك . . . وقال
 الفارسي . . . وقال أبو الفتح . . . وقال ابن عصفور . . . وقال
 المرادي . . . والحاصل . . . اهـ

* * *

فما عسى أن نقول في هذه الحرب الجدلية التعليلية ، وما فيها من
 كرّ ، وفرّ ، وعنّف ، وشدة ؟ أكل هذا من أجل إباحة تقديم التمييز
 أو عدم إباحته مع وروده مقدّمًا في المسموع ، ومن أجل الحكم على
 « كان » بالزيادة أو الأصالة ؟

إن العقل الراجح يحتكم في هذا إلى الكلام العربي وحده ،
 ويخضع لما يشيع ويكثر فيه — وقد أسلفنا تحديد الشيوع والكثرة والقياس (١) —
 — غير ملتفت إلى علل النحاة المصنوعة ، وتأويلاتهم المتكلفة ،
 ومنطقهم الكادح المرهق في التمثيل السابق وعشرات غيره تشابهه ، أو
 تفوقه عنفًا ، ولحاجًا ، وإفراطًا في السفسطة ، مما لم أقصد إليه ،

(١) في ص ٢٢ وما بعدها .

واكتفيت منه بما صادفته عرضاً ، وفجاءة .

على أنى أعرض مثلاً من نوع آخر ، ومن كتاب آخر - هو
الآشمونى وحاشيته - يوضح مبلغ تحكّم النحاة فى أساليبنا وأساليب القدماء :
يقول الوالد لولده فى عصرنا : « اذهب إلى الحقل جرياً » . فقد
يريد منه - غالباً - أن يذهب مسرعاً جاريّاً ، فكلمة : « جرياً » حال ،
ولا يحتمل الكلام معنى غير هذا .

إن النحاة لا يرضون عن أسلوبنا الذى وقعت فيه كلمة : « جرياً »
حالا ؛ زاعمين أن الحال لا تكون إلا مشتقة ؛ خضوعاً لعلّة وضعوها .
وكلمة : « جرياً » ليست مشتقة ، ولا تنطبق عليها العلة ؛ فبى فى
موضعها هذا خطأ عندهم . فإن قلت : إن لها نظائر متعددة فى كلام العرب
الأوائل . أجابوا : بأن تلك النظائر ، على كثرتها - وهنا موضع الغرابة -
لا يقاس عليها ، وأنها مؤولة . فما ورد من مثل : « جاء على ركضاً »
مؤول بالمشتق ، أى : راكضاً ، أو : بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف ،
والجملة هى الحال ؛ أى : « يركض ركضاً » . أو : بتقدير مصدر مضاف
محذوف (أى : جاء مجيء ركض) . أو : بتقدير مضاف محذوف ليس
مصدراً (أى : ذا ركض) . أو على تأويل وتضمنين معنى الفعل فى
الجملة بمعنى المصدر الذى فيها (فيكون جاء على ركضاً ، بمعنى : ركض
على ركضاً . . .)

خمسة أنواع من التأويل اشترط النحاة أن تختار واحداً منها ليكون

جَوَاز مرور لتلك الكلمة المسموعة هي أو نظائرها عن العرب أنفسهم ،
والتي لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل .

وإذا كان القياس عليها غير جائز فقيم التأويل ؟ أنصح به كلام
العرب أم كلامنا ؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه
بعد أن صار بالتأويل صحيحاً ، مضمين في أنفسنا تأويل كلامنا أيضاً ؛
لنستبجح ما لا تبيحه القواعد إلا بالنية القلبية ؛ تلك النية التي لا يمتد
أثرها إلى ظاهر الكلمة الجامدة ، وصيغتها ، ولا إلى جملةتها ، ولا تدخل
على أحدهما تغييراً ملحوظاً ؟ أليس من الغريب القول بأن كلمة : « ركضاً » ،
وأمثالها لا تصلح « حالا » إلا بالنية ؟ فكأن التحريم والحل أمران وهميان
موقوفان على مجرد النية ، من غير أن يكون لهذا أثره في الصيغة والأسلوب ؟
وكان المعنى — عندهم — لا يختلف باختلاف هذه التأويلات التي لكل
منها موضعه من الجملة ، ودلالته الخاصة التي تباين دلالة الآخر
(كما يقول الرضى وابن الحاجب و . . . و . . .) فلن تتساوى
المدركات ولا الدرجات البلاغية بين جاء محمد ركضاً ، وراكضاً ،
ويركض ركضاً ، وجاء مجيء ركض ، وجاء ذاركض ، وجاء (بمعنى :
ركض) محمد ركضاً ؟ فكيف يتحكمون في المعاني قسراً من أجل علمهم ؟
وكيف يتناسون أن تعدد التأويلات في الموضع الواحد يزيل الفوارق الهامة
المعنوية بينها فلا يكون هناك فرق معنوي بين الحال ، والمفعول المطاق ،
والمضاف . . . وهذه هي غاية القوضى .

ومثل هذا يقولونه في المصدر الواقع صفة ؛ كجاء رجل عدل ؛ يتأولونه على حذف مضاف (أى : ذو عدل) ، أو : على الوصف ؛ فيكون « عدل » بمعنى « عادل » ؛ لأن النعت عندهم لا يكون جامداً في هذه الصورة .

ومن عجب أن يقول البلاغيون : إن « جاء رجل عدل » وأشباهها مما وقع فيه النعت مصدراً — أبلغ وأقوى في أداء المعنى من « جاء رجل عادل » ونحوه مما وقع فيه النعت مشتقاً . إذ الصورة الأولى تقطع بأن الرجل هو العدل نفسه ؛ مبالغة في مدحه وتعظيمه ، أما الثانية فتصفه بالعدل وصفاً لا قوة فيه . فكيف يختلف الحكم بين علماء البلاغة وعلماء النحو وهم ينتسبون إلى لغة واحدة ، ويعملون لها ؟ وبأى الرأيين نأخذ ؟ .

وأعجب من هذا أن يعترف النحاة في صراحة ووضوح أن وقوع المصدر حالاً ونعتاً كثير في كلام العرب ؛ وأنه — على كثرتة — مقصور على السماع ؛ لا يقاس عليه^(١) عند جمهورهم ، وقاسه ابن مالك وابنه في الحال في ثلاث مسائل ، وقاسه المبرد بشرط . . .

فهل نرضى عن مثل هذا الاضطراب ؟ وهل — بمثله — نضبط الكلام في يسر وأمان من غير أن نتعثر ؟ ألسنا بهذا نفتح ثغرات ينفذ الخطأ منها

(١) راجع هذه المسألة في باب الحال والنعت من الأشموني والصبان وغيرهما من المطولات . ويتصل بها ما يجيء هنا في ص ١٧٤ .

إلى الصحيح ، أو تنفذ منها الصحة الزائفة إلى الخطأ حتى يصدق ما يقال : ليس في الضبط خطأ ، ولا يضيق النحو عن تصحيح ؟ . واستمع إلى مثال آخر :

يقول الناس : « طيارة تسربت إلى داخل البلاد » . . . فيقول النحاة : هذا أسلوب فاسد ؛ إذ وقعت فيه كلمة « طيارة » مبتدأ . وهي نكرة ؛ والنكرة لا تقع مبتدأ ، لماذا ؟ لأن المبتدأ محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً في أغلب الأحوال .

فإن عرضت عليهم أمثلة عربية أصيلة من ذلك النوع الذي يصفونه بالفساد تألولوها ، وتمحلوا لها . بل إنهم من كثرة ما رأوا المعروض استثنوا من قاعدتهم السالفة صوراً جاوزت الثلاثين . فأى تعليل هذا الذي يقتضيه في القاعدة ثغرات تسبغ العشرات ، كل ثغرة منها تدخّل أفواجاً من النكرات لا تبقى بعدها نكرة لا تصلح للابتداء .

ويقولون . . . ويقولون . . . مما يعرفه الذين يعانون هذه العلة الظاهرة المسيطرة على الكلام : تتحكم فيه صحة ، وخطأ ، وقوة ، وضعف . والغريب أن تعيش هذه العلة منذ نشأتها إلى اليوم ، يتلقاها النحاة بالقبول بجيلاً فجيلاً ، ويملئون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم ، ويصدعون بها الرعوس ؛ لا يفكر أحد في محاربتها ، وإراحة المتعلمين منها ، ومما احتوته المراجع المطولة من ألوانها ، وضروب عبثها ، اللهم إلا ما تم في بعض المدارس الحديثة ، ولم يمتد — بعد — إلى الجامعات ، والمعاهد

الكبرى في البلاد العربية ، وإلى كتبها القديمة المتوارثة امتداداً كاملاً حميداً ، لا بترفيه ، ولا هلهلة .

« مشكلة التعليل » هذه خطيرة ، فقد وُلِدَتْ ، ونَسَمَتْ ، وامتدت أصولاً وفروعاً على الوجه الذى نرى فى مطولات النحو ؛ تتسرب إلى كل مسألة ، وتتسلل لكل قاعدة ، وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مُجَسَّاف للعقل ، بعيد من الحق ، إلا فى أقل المسائل ، وأندر القواعد . وبسببها نشأت آراء متعددة ؛ فتمتحت أبواباً جديدة للاختلاف ، وتشعَّب المذاهب غير الأبواب المفتحة من اللهجات العربية والقياس . وبحسبى تأييداً — وللمشكلة خطرها — أن أعود فأنقل منها نماذج أخرى تكون أدلة قائمة ، وأمثلة حاضرة ، إن كان الأمر فى حاجة إلى دليل يقوم ، ومثل يحضر .

وقبل أن أنقلها (١) أشير إلى حقيقة معروفة ؛ طالما ردتها ؛ ووجهت الأذهان إليها ؛ هي : أن عاوم اللغة العربية — على اختلاف فروعها ، وتعدد أنواعها — مستقاة من الكلام العربى الأصيل ، ومردّها جميعاً إلى ما نطق به الفصحاء من أهل « الضاد » الذين يستشهد بكلامهم ، ويحتج بلسانهم ، فإذا نطقنا باللفظ المفرد أو المركب ، وصعّنا الأسلوب صياغة خاصة ، وبجرينا فى تأليفه على نظام معين — فلا تعليل لذلك إلا محاكاة العرب ، والنسج على منوالهم ، ولا شئ غير هذا . ولو أن سائلاً سألنى : لم بنسيت الكلمة على ثلاث أو أكثر ؟ ولم ضبطت حروفها بضبط خاص ؟ ولم

جَرَّيْتُ فِي تَرْكِيبِ الْأَسْلُوبِ عَلَى نِظَامٍ مُعَيَّنٍ ؟ وَلَمْ . . . ؟ وَلَمْ . . . ؟
 مَا كَانَ الْجَوَابُ إِلَّا وَاحِدًا ؛ هُوَ : أَنِّي فِي هَذَا الْمَقَامِ أَحَاكِي مَا فَعَلَهُ
 الْعَرَبُ فِي مِثْلِهِ ، وَأَنْقُلُ عَنْهُمْ طَرِيقَتَهُمْ ، وَأَخَذُ مِنْ مَادَتِهِمْ وَوَسَائِلِ
 اسْتِخْدَامِهَا مِثْلَ مَا كَانُوا يَأْخُذُونَ . وَكَذَلِكَ جَوَابُ كُلِّ فَرْدٍ ؛ فَالْكَلِمَاتُ
 الَّتِي نَنْطِقُ بِهَا الْيَوْمَ مِنْ حَيْثُ مَادَّةُ تَكْوِينِهَا وَمِنْ حَيْثُ مَظَاهِرُ هَيْئَاتِهَا
 الْمُتَعَلِّقَةُ بِوَضْعِهَا فِي الْجُمْلَةِ وَبِضَبْطِ حُرُوفِهَا ، إِنَّمَا نَخْضَعُ فِي شَأْنِهَا لِلْمَأْثُورِ
 عَنِ الْعَرَبِ وَحْدَهُ وَلَيْسَ ثَمَّةَ مَا نَخْضَعُ لَهُ طَائِعِينَ أَوْ مُرْغَمِينَ إِلَّا ذَلِكَ الْمَأْثُورُ ،
 وَكُلُّ إِجَابَةٍ غَيْرِ هَذِهِ فَضُولٌ ، وَهَزْلٌ ، لَا صَوَابَ فِيهِ ، وَلَا بَجْدَةً ،
 وَلَا أَمَانَةً .

لَمْ رَفَعْتُ أَوْ أَخَّرْتُ الْكَلِمَاتَ ؟ لَمْ نَصَبْتُ أَوْ جَرَّيْتُ أَوْ جَرَّيْتُ ؟ لَمْ
 كَانَتْ عَلَى وَزْنٍ فَفَعَلَ . . . أَوْ فَعَّاعَلَ . . . أَوْ . . . أَوْ . . . ؟
 لَمْ تَقَدَّمْتُ فِي أَسْلُوبِهَا أَوْ تَأَخَّرْتُ ؟ لَمْ ذُكِرَتْ أَوْ حُذِفَتْ ؟ لَمْ كَانَ هَذَا
 التَّجْمِيرُ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ ؟ لَمْ كَانَ هَذَا أَرْقَ وَأَعْدَبَ ؟ . . . لَمْ . . .
 لَمْ . . . ؟ لَا شَيْءَ إِلَّا مَجَارَاةُ الْعَرَبِ الْفَصِيحَاءِ ، وَالْأَخْذُ بِمَنْهَاجِهِمْ فِيمَا
 نَحْنُ بِصَدَدِهِ ، مَعَ التَّصَرُّفِ الْمَحْمُودِ فِي حُدُودِ ذَلِكَ الْمَنْهَاجِ ، وَالتَّزَامِ
 أَصُولِهِ الْعَامَّةِ بِحَيْثُ نَوَاقِمُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ حُرِّيَّةِ التَّصَرُّفِ الْمَأْمُونَةِ .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْنَا فَمَا هَذِهِ الْعُلَلُ وَالتَّعْلِيلَاتُ الْمُرْهِقَةُ
 الَّتِي تَطْفَحُ بِهَا الْمَرَاجِعُ النَحْوِيَّةُ ، وَتَضْيِقُ بِهَا صُدُورُ الْمُتَعَلِّمِينَ وَأَوْقَاتِهِمْ
 مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ الرُّجُوعُ إِلَى تِلْكَ الْمَطُولَاتِ ، لِاسْتِخْلَاصِ بَعْضِ

القواعد النحوية ؟

إن النظرة العَجَلَسِي الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه هذه العلال والتعليلات زائفة لا تَسْمُتُ إلى العقل والواقع بصلة ما ، ولو كانت واهية .

وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها ، وتطهير النحو منها ، اللهم إلا من ذلك النوع ، الصحيح الصادق الذى يسمونه : « علل التنظير » يريدون به ما أشرنا إليه قَبْلًا حين تَرْفَع آخر كلمة أو تنصبيه ، أو تجزئه ، أو تجزئها ، وحين تجعل الكلمة على وزن معين ، وتسلك بها فى التركيب مسلكًا خاصًا . لم رفعتها ؟ لأنها نظير زميلتها فى كلام العرب ، ولم نصبتها ، أو جررتها ، أو جزمتها ؟ للسبب السالف . ولم جعلتها على وزن كذا ؟ ولم قدمتها أو أخرتها ؟ لم استخدمتها أداة استفهام ، أو حصر ، أو نفي ، أو مدح ، أو ... ؟ ... ؟ لأن نظيرتها فى كلام العرب كذلك .

وإن شئت فقل لمن سألت : لم رفعت الفاعل والمبتدأ . . . ونصبت المفاعيل ، وأتبعت التوابع لأصحابها (المتبوعة) وجزيت فى المستثنى على كذا ، وفى اسم « لا » والنواسخ . . . وغيرها على كذا . . . ؟ لم أفعل ذلك لشيء إلا لأنها نظيرة أخرى فى كلام العرب ، جرت على هذا النمط الذى أسايره . ولا علة إلا التنظير . (أى قياس الشيء على نظيره) . فالنظير العربى هو الأصل الذى نتمثله دائماً فى كل ما يتصل

باللغة كلاماً ، وكتابة ، وإليه المفرع حين نريد التعبير ، هو القالب الذى نشكل ما نريد على مثاله وحده ، وفيه — دون غيره — نصوغ كلامنا على كلامهم ، إفراداً وتركيباً ، وهيئة .

والآن نسرد أمثلة أخرى — وعدنا بسردها (١) — لهذه المشكلة التى تعد بحق من كبريات العيوب التى أفسدت النحو ، والتى تقوم دليلاً صارخاً على ما أصابه من البلاء ، وسأقتصر فى اختيارها على الجزء الأول من كتاب « الأشمونى » وحاشية « الصبان » عليه ومن شاء استزادة فعليه بكتاب : « كالحصائص ، وسر الصناعة ، وهما لابن جنى » فإنه من فرسان هذا الميدان التعليلى الضار ، المجلين فيه ، أو « كالأصناف لابن الأنبارى » . أو أشباههما : جاء فى باب واحد « من الأشمونى » : هو : باب المعرب والمبنى ما يلى من التعليقات ، التى أسلفنا أنها تعليقات خاطئة قطعاً ، وأن الغلة — كما أوضحنا — هى نطق العربى الذى يحتاج بكلامه ، ليس غير ، قال ما نصّه الحرفى :

١ — تنبيه : ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد ؛ لم يبنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة ؛ لم يبنى ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يُسأل عنه . وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان ؛ لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وأسباب البناء على الحركة خمسة ، التقاء الساكنين كآين ، وكون

أن يتكلم المتكلم ، أو يكتب الكاتب ؛ فينبى له من يخطئه ، ويتهمه بالخروج على النهج العربى الأصيل ، ويسوق له من الشواهد والآراء ما يؤيد دعواه ، ويقسوى تجريحه . وما يكاد يفرغ من الاتهام حتى يوفق المجرح للدفاع عن نفسه ، بأن يجد مصوباً يشد أزره ، وآراء أخرى تؤيده ، وشواهد تثبت قدمه فى موقفه ؛ فيكر على صاحبه هاجماً مسلحاً بما كشف من آراء وشواهد . ويقاومه صاحبه بالظن فيما عرض ، وبأنه مولد ، أو ضعيف . . . أو . . . ويضطر الآخر لمعاودة الرد على الرد . . . وبين هذا وذاك تضع الحقيقة

وإن نظرة صادقة سريعة إلى ما تغص به كتب النحو القديمة — وقد قدمنا أمثلة (١) — كافية لتأييد ما أقول ، ونظرة أخرى إلى كتاب كالذى ألفه ابن خالويه ، وسماه : « ليس فى كلامهم » ، أو الذى ألفه الحريرى ، وسماه : « درة الغواص » ، أو ما تموج به المراجع اللغوية — كالقاموس وغيره من الكتب الكثيرة التى تتصدى للتخطئة ويتصدى غيرها للرد عليها — قاطعة فى إظهار الفوضى التى أصابت فروع اللغة بسبب ذلك الخلاف . ولو أن الأوائل — عفا الله عنهم — قطعوا فيه برأى لأراحوا ، ولقضوا على تلك البلبلة ، وما صاحبها من جهد شاق ، وتعويق لا يرضاه المخلصون للغتهم ، ولأغلقوا باب الجدل السقيم فى كل العصور ، وما تبعه من إرهاق العقول وتعجيز الباحثين

(١) فى ص ٦٩ و ٧٦ وما يليهما .

وقد تجرد المجمع اللغوى القاهرى لهذه المشكلة ، وراقبها من مختلف مناحيها ، وانتهى فيها إلى رأى صريح قاطع قد مناه^(١) هو : (أن العرب الذين يوثق بحريبتهم ، ويستشهد بكلامهم — هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع .) وحجته التى استند إليها سليمة مقبولة وقد ذكرناها هناك .

وواضح أن رأى المجمع يختلف عن الآراء السابقة التى سجلناها . ولكنه — بالنسبة إلينا — سديد ، يضع الأمور فى مواضعها . ويدفع عن طريق اللغة عقبات كثيرة نحس ثقلها اليوم ، وستختفى آثارها قريباً أو بعيداً بالأخذ به ، ولن تنوء بها الأجيال القادمة . ومن ثم كان الواجب تأييد هذا الرأى قولاً وعملاً ، والإيمان بأنه العلاج الناجع لداء وبيل نشكوا منه .

نعم لم يرض عن هذا القرار بعض المعاصرين ، زاعمين أن من الشعراء والنثرين بعد عصور الاحتجاج التى حددتها قرار المجمع القاهرى من هو قويم اللسان ، سليم البيان ، يصلح أن يكون مرجع استشهاد ، ومردّ حجة . ولكن فات هؤلاء الزاعمين — كما أشرنا من قبل^(٢) — أمر هام ؛ هو أن اللسان المقوم ، والبيان السليم — لا يكون إلا بمطابقتها الكلام العربى الصحيح فى عصور الاستشهاد التى رسمها المجمع ؛ فمن طابقتها

(١) فى ص ٢٣ نقلاً عن مجلة المجمع ج ١ ص ٢٠٢ م ص ٣٠ — ٢٩٤ وبأبعدها .

(٢) فى ص ٢٥ .

فكلامه عربى ، مثالى ، لا يضيره التحديد . ومن خالفها لم يستحق أن يوصف لسانه وبيانه بالتقويم والسلامة ؛ وإذا فهو غير ثقة ، وغير أهل للاحتجاج به . أو الاستشهاد بلغته .

وقبل أن أنتقل إلى الكلام على مشكلة أخرى أسوق مثالا من مئات الأمثلة يزيد الموضوع بياناً وإيضاحاً ، ويؤيد ما سردناه :

(جاء فى الجزء الأول من « تاج العروس شرح القاموس » . ما نصه فى الكلام على مادة : « شت » :

(وشتان ما بينهما) برفع النون فى كلمة « بين » . روى أبو زيد فى نرادره قول الشاعر :

شتان بينهما فى كل منزلة هذا يخاف ، وهذا يرتجى أبدا
فرفع « البين » . قال الأزهري : ومن العرب من ينصب « بينهما » فى مثل هذا الموضع ؛ فيقول شتان بينهما ويضم « ما » ؛ كأنه يقول : شت الذى بينهما ؛ كقولهم تعالى : لقد تمطع بينكم ، وقال حسان بن ثابت :

وشتان بينكما فى الندى وفى البأس ، والخُبْر ، والمنظر

وقال آخر :

أخاطب جهوراً ، إذ لهن تخافُتُ وشتان بين الجهور والمنطق الخفت

« ويقال : شتان (ما هما) وشتان ما زيد وعمرو ، وهو ثابت فى

الفصيح ، وغيره . وصرحوا بأن « ما » زائدة ، و « هما » فاعله فى المثال

الأول ، وفي : ما زيد وعمرو « ما » زائدة ، و « زيد » فاعل شتان ، و « عمرو » عطف عليه . قالوا : والشاهد عليه قول الأعشى :

شتانَ ما يومى على كُورِها ويومُ حسيَّانَ أخى جابر
أنشده ابن قتيبة في « أدب الكاتب » وأكثر شراح الفصيح ، قال شيخنا . ويقال (شتان ما بينهما) أى بَعُد ما بينهما ، أثبتته ثعلب في « الفصيح » وغيره ، وأنكره الأصمعى ، ففي الصحاح قال الأصمعى : لا يقال : شتان ما بينهما . وقال ابن قتيبة في « أدب الكاتب » : يقال : شتان ما هما ، ولا يقال شتان ما بينهما . وفي لسان العرب : وأبى الأصمعى شتانَ ما بينهما . « قال أبو حاتم : فأنشدته قول ربيعة الرقي يمدح يزيد بن حاتم بن المهلب ، ويهجو يزيد بن سليم .

لشَتَّانَ ما بينَ اليزيديين في الندى يزيد سليم والأغر ابن حاتم
فهممُ الفتى الأزديَّ إتلافُ ماله وهممُ الفتى القيسيَّ جمعُ الدراهم
» فقال : ليس بفصيح يلتفت إليه . وقال في التهذيب : ليس بحجة إنما هو مؤلَّد ؛ والحجة الجيدة قول الأعشى المتقدم ذكره ، ومعناه : تباعد الذى بينهما .

قال ابن برى في حواشى الصحاح : وقول الأصمعى : « لا أقول شتان ما بينهما » . ليس بشيء ؛ لأن ذلك قد جاء في أشعار الفصحاء من العرب ، من ذلك قول أبى الأسود الدؤلى :

فإن أعفُ يوماً عن ذُنُوبٍ وتعتدى فإن العصا كانت لغيرك تُقرعُ

وشتان ما بينى وبينك إننى على كل حال أستقيم وتظلمع
قال ومثله قول البُعَيْث :

وشتان ما بينى وبين ابن خالد أمة فى الرزق الذى يتقسم
« وقال أبو بكر : شتان ما عمرو ، وشتان أخوه وأبوه . . . أى بعُد

ما بينهما . . . وقد تكسر النون عن «الفرء» كما نقله الصاغاني . . .

« وقال أبو زيد : شتان ، منصوب على كل حال ؛ لأنه ليس له واحد .

ثم إن كسر نون شتآن نقله ثعلب عن القراء ، وظاهر كلام الرضى أنه
رأى للأصمعى أيضاً . وقيل . . . وقيل . . . وقال شيخنا . . . وزعم
ابن الأنبارى . . . وجزم ابن درستويه . . .) فما هذا الخلاف بل هذا
البلاء القاتل ؟

وليت الأمر مقصور على هذا المثال ، وعلى عشرات سواه ! ، إذا
لحان الكرب ، وخف الشقاء ، لكن وأسفاه .

حسبنا هذا المثال من نظائر كثيرة ، وفيه الغنماء عنها ، وعن كل
تعليق .

التعليل

عرفنا ما كان من أمر « القياس والسماع » . واختلاف الآراء فيهما ، وفي عصور الاحتجاج وأثر ذلك في المسائل النحوية . وبقيت مسألة تتصل بالقياس أيضاً أو تتفرع منه ؛ تلك هي مسألة : « التعليل » . فلست ترى حكماً نحوياً ولا قاعدة من قواعد النحاة — إلاها تعاميل ؛ يطول أو يقصر ، ويهتدل أو يلتوى — على حسب مقدرة النحوى ، وتمكنه من زمام اللغة والجدل ، ورغبته في الشنوق ، وإظهار البراعة ؛ فالفارسي غير العربي . والمنتسب إلى إحدى الفرق الكلامية^(١) غير البعيد منها ، والطالب المقلد غير إمامه . وكل واحد من هؤلاء — في الغالب — أخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقي الشائع أيام تدوين النحو ، ذلك الجدل الذي نشأ أول ما نشأ ، للدفاع عن الدين ، وما يتصل به ، ثم التزموه حتى غلبهم في سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية ، وصار أمانة الثقافة ، وعنوان المعرفة ، وقد جلبه وأذكى شعلته الأجانب ، ولا سيما الفرس ، وغيرهم ممن اعتنقوا الإسلام وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر في مقدمتها علم المنطق بما يحتويه من طرق الاستدلال وإقامة البراهين ، وصنوف الجدل . . . نعم إن الأنصبة تختلف والحظوظ تتفاوت ، ولكن الجميع مندفعون إلى الأخذ به : وإن تفاوتت الدرجات .

(١) الطوائف المشتعلة بعلم : « الكلام » (التوحيد) وأهل الملل والنحل .

يقول النحاة : الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، « وأين » مبنية على الفتح ، « وأن » تعمل مذكورة ومحدوفة و . . . و . . . وهذا حسن منهم ، وصنيع لا يمحذ . لكن هل للرفع ، والنصب ، أو البناء ، أو غيره من المسائل النحوية — سبب منطقي ، أو تعليل مقبول سوى أن العرب تكلموا به هكذا ، ولو تكلموا بغيره لوجب اتباعهم من غير تعليل ولا تغيير ؟ .

إن النحاة — لا يرضون هذا ، ولا يقفون عنده ، بل يتساءلون : لم رفع الفاعل ؟ ولم نصب المفعول ؟ ولِمَ لم يكن العكس مثلاً ؟ ويحييون عن كل سؤال واعتراض بإجابة . وقد ينشأ عن الإجابة اعتراض جديد . وإجابة أخرى . . . وهكذا تتعدد الأسئلة والإجابة ، وتخلق الفروض والإشكالات ، وتعقد العقدة وتحل ، وتحتدم الحرب الجدلية في غير طائل . ولقد أصاب ابن سنان الحفاجي حين يقول (١) .

« (إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه . . . فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سَطَّ على ما يعال به النحويون لم يثبت معه إلا القذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة ؛ ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على على ذلك .

» وربما اعتذر المعتذر لهم بأن علمهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير

(١) في كتابه : « سر الفصاحة » ص ٣١ . ولها إشارة عابرة في ص ١٨٢ .

صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدئ .
فأما أن يكون ذلك جاريًا على قانون التعليل الصحيح ، والقياس المستقيم —
فذلك بعيد ، لا يكاد يذهب إليه محصل) « . اهـ

ولو أن الأمر اقتصر على المعارك الجدلية المجردة التي لا يمتد أثرها
إلى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة أخرى بغير حق — لقلنا :
خطب يسير ؛ ولكنه تعداها إلى صميم اللغة ، وأصولها ، وأساليبها
إذ اتخذوا من تلك العلل المعتلة قيوداً حديدية ، أخضعوا لها الكلام العربي
الأصيل ، كما أخضعوا لها كلام المحدثين : فإذا رأوا الأول لا يسايرها
قالوا عنه : شاذ ، أو قليل ، أو مؤول ، أو ما إلى ذلك من أسماء تعليل
ضعفه ، وبطلان القياس عليه . وإذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه
بالخطأ والفساد ؛ وإن كان موافقاً للكلام العربي الأصيل ؛ فالعلل
عندهم غايات يخضع لها النص القديم ؛ وكأنها الأصل وهو الفرع ؛
إذا انحرف عنها تناولته عصاها . فالنصوص خاضعة للعلل ، وليست
العلل هي الخاضعة للنصوص .

ومن هنا تعرض الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ؛ ولأق
الشعراء والكتاب وغيرهم عنتاً في إرضائهم ، وإنقاذ الألفاظ والأساليب
من تجريحهم . فلم يكن الأمر — إذاً — مجرد تعليل أجوف . بل
امتد أثره إلى النواحي العملية الواقعية ، وكان من ثماره المُرّة التحكم

القاسى فى صحة الألفاظ والأساليب وعدم صحتها ، وتضييق مجال التعبير .

ولم يتقصروا سلطانهم على كلام العرب والمستعربين ؛ بل جاوزوه إلى القرآن الكريم نفسه - وقد سبقت الأمثلة (١) - فطبقوا حكمهم عليه ، وتناولوه ، كما تناولوا غيره . وبهذا لم يفلت منهم كلام قديم أو حديث ، قرآن أو غير قرآن ؛ وتلك غاية الإساءة .

وقد يكون من الإيضاح والتفكهة معاً أن أسوق مثلاً من الحوار التعليلى موضوعه : « تقديم التمييز » والحرب الكلامية بسببه بين النحويين (فى البصرة والكوفة) منقولاً من كتاب ضخمة ، اسمه : « الإنصاف ، فى أسباب الخلاف » . ألفه عبد الرحمن بن الأنبارى (٢) خاصاً بذلك ، وقصره على بعض ما تفرق من « التعليقات » فى طوايا الكتب النحوية ؛ مزهواً بما فعل ؛ منتزعاً به إعجاب كثير من النحاة فى عصره وبعد عصره . إلا من عصم الله ، ومنحه حرية العقل ، والتمرد على التقليد الذى لا يقوم على حجة ، ولا يعتمد على دليل تطمئن له رواجح العقول . وإليك المثال الذى صادفته عفواً بين نظائر له بلغت عدتها واحداً وعشرين فمائة (٣) تضمنها ذلك الكتاب الذى يقف المرء

(١) فى ص ٩٢ (٢) هو : كمال الدين عبد الرحمن بن الأنبارى النحوى

المولود حول سنة ١١٣ هـ والمتوفى حول سنة ٥٧٧ هـ .

(٣) والمثال فى ص ٩٣ المسألة العشرون بعد المائة .

أمام ما فيه من حرب كلامية ضَجيراً متألاً بالرغم مما فيها من رياضة عقلية قوية :

« اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً ، نحو : « تصيب زيد عرقاً » ، و « تفقأ الكبش شعماً » . فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز . « أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس . أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم ؛ قال الشاعر :

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبها
وما كان نفساً بالفراق تطيب

وجه الدليل : أنه نصب « نفساً » على التمييز ، وقدمه على العامل فيه ، وهو : « تطيب » : لأن التقدير فيه : « وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً » فدل على جوازه .

« وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة . ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً نحو قولك : « ضرب زيد عمراً » جاز تقديم معموله عليه ؛ نحو « عمراً ضرب زيد » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً ؛ نحو : « راكباً جاء زيد » .

« قالوا : ولا يجوز أن يقال تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ، ولا تقولون به ؛ فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز

عندكم ، ولا تقولون به ؟ لأننا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً . إلا أنه لم يجوز للدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضممر على المظهر على ما بيننا فى مسألة الحال : فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم ، وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ، فصلاح أن يكون إلزاماً عليكم .

« وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل فى المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « تصيب زيد عرقاً » ، « وتفقد الكبش شحمًا » — أن المتصيب هو العرق ، والمتفقى هو الشحم . وكذلك لو قلت : « حسن زيد غلاماً ودابة » — لم يكن له حظ (١) فى الفعل من جهة المعنى ؛ بل الفاعل فى المعنى هو : « الغلام والدابة » فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .

« قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال ؛ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها ، نحو « ركباً جاء زيد » فإن « ركباً » فاعل فى المعنى ، ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأننا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأنك إذا قلت : « جاء زيد ركباً » فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى . وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار « ركباً » بمنزلة

(١) أى : للفاعل فى اللفظ ، وهو : (زيد) .

المفعول المختص ؛ لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ؛ فجاز تقديمه كالمفعول ، نحو «عمرأً ضرب زيد» بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت : «تصيب زيدٌ عرقاً ، وتفقق الكبش شحمًا ، وحسن زيد غلامًا» لم يكن زيد (والكبش^(١)) الفاعل في المعنى ؛ بل الفاعل في المعنى هو : «العرق ، والشحم ، والغلام» فلم يكن «عرقًا» و «شحمًا» و «غلامًا» بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظًا لا معنى ؛ فلم يجز تقديمه ، كما جاز تقديم الحال .

«وكذلك قولهم : امتلأ الإناء ماء ؛ فإنه وإن لم يكن مثل تصيب زيد عرقًا — لأنه لا يمكن أن تقول امتلأ ماء الإناء ، كما يمكن أن تقول «تصيب عرق زيد» — إلا^(٢) أنه لما كان يمتلأ الإناء كان فاعلًا على الحقيقة .

«وأما الجواب عن كلمات الكوفيين فما استدلووا به من قول الشاعر :
أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيب
فإن الرواية الصحيحة : وما كان نفسى بالفراق تطيب .
وذلك لا حجة فيه . وإن سلمنا بصحة ما رويتموه قلنا :
نصب «نفسًا» بفعل مقدر ؛ كأنه قال : «أعنى نفسًا» . لا على

(١) سقطت هذه الكلمة من الأصل .

(٢) مجيء «إلا» هنا غير سائغ في الاستعمال الصحيح ، إذ أنها مع ما دخلت في هذا التركيب لا تصلح خبرًا لأن الناصخة التي قبلها ، ولا جوابًا لأن الشرطية التي قبلها أيضًا .

التمييز . ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

« وأما قولهم : إنه فعل ، متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه — فإننا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأن المنصوب في « ضرب زيد عمراً » منصوب لفظاً ومعنى . وأما المنصوب في نحو « تصبب زيد عرقاً » فإنه وإن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى . فبان الفرق بينهما .

« وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتدون صحته . فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتدون صحته ؟

« قولهم : « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا للدليل دل عليه ، وهو ما يؤدي إليه من تقديم المضمر على المظهر » قلنا : وكذلك نقول هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه . إلا أنه لم يجز عندنا للدليل دل عليه ؛ وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، على ما بينا . وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك للدليل — جاز لنا أن نتركه هنا للدليل ، على أننا قد بيّنا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه » اهـ .

هذا مثل من عديد الأمثلة التي جاوزت العشرين بعد المائة — في ذلك

الكتاب . ونعرض مثلاً غيره من كتاب : « التصريح شرح التوضيح -
 ح ١ ص ٢١٠ ، باب : كان ، وأخواتها - » بمناسبة الاستشهاد ببیت الفرزدق
 ونصه :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام...
 قال الجمهور : « كان » ليست زائدة ، لرفعها الضمير...
 خلافاً لسيبويه والخليل بحجة كذا وكذا... وقال ابن مالك... وقال
 الفارسي... وقال أبو الفتح... وقال ابن عصفور... وقال
 المرادی... والحاصل... اهـ

فما عسى أن نقول في هذه الحرب الجدلية التعليلية ، وما فيها من
 كرّ ، وفرّ ، وعنّف ، وشدة ؟ أكل هذا من أجل إباحة تقديم التمييز
 أو عدم إباحته مع وروده مقدّمًا في المسموع ، ومن أجل الحكم على
 « كان » بالزيادة أو الأصالة ؟

إن العقل الراجح يحتكم في هذا إلى الكلام العربي وحده ،
 ويخضع لما يشيع ويكثر فيه - وقد أسلفنا تحديد الشبوع والكثرة والقياس ^(١)
 - غير ملتفت إلى علل النحاة المصنوعة ، وتأويلاتهم المتكلفة ،
 ومنطقهم الكادح المرهق في التمثيل السابق وعشرات غيره تشابهه ، أو
 تفوقه عنقاً ، ولجاجاً ، وإفراطاً في السفسطة ، مما لم أقصد إليه ،

(١) في ص ٢٢ وما بعدها .

واكتفيت منه بما صادفته عرضاً ، وفيجاءة .

على أنى أعرض مثلاً من نوع آخر ، ومن كتاب آخر — هو
الأشمونى وحاشيته — يوضح مبلغ تحكّم النحاة فى أساليبنا وأساليب القدماء :
يقول الوالد لولده فى عصرنا : « اذهب إلى الحقل جريئاً » . فقد
يريد منه — غالباً — أن يذهب مسرعاً جاريئاً ، فكلمة : « جريئاً » حال ،
ولا يحتمل الكلام معنى غير هذا .

إن النحاة لا يرضون عن أسلوبنا الذى وقعت فيه كلمة : « جريئاً »
حالا ؛ زاعمين أن الحال لا تكون إلا مشتقة ؛ خضوعاً لعلّة وضعوها .
وكلمة : « جريئاً » ليست مشتقة ، ولا تنطبق عليها العلّة ؛ فبئى فى
موضعها هذا خطأ عندهم . فإن قلت : إن لها نظائر متعددة فى كلام العرب
الأوائل . أجبوا : بأن تلك النظائر ، على كثرتها — وهنا موضع الغرابة —
لا يقاس عليها ، وأنها مؤولة . فما ورد من مثل : « جاء على ركضاً »
مؤول بالمشتق ، أى : راكضاً ، أو : بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف ،
والجملة هى الحال ؛ أى : « يركض ركضاً » . أو : بتقدير مضاف
محذوف (أى : جاء محبى ركض) . أو : بتقدير مضاف محذوف ليس
مصدرأ (أى : ذا ركض) . أو على تأويل وتضمين معنى الفعل فى
الجملة بمعنى المصدر الذى فيها (فيكون جاء على ركضاً ، بمعنى : ركض
على ركضاً . . .)

خمسة أنواع من التأويل اشترط النحاة أن تختار واحداً منها ليكون

جَوَاز مرور لتلك الكلمة المسموعة هي أو نظائرها عن العرب أنفسهم ،
والتي لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل .

وإذا كان القياس عليها غير جائز فقيم التأويل ؟ النصحيح به كلام
العرب أم كلامنا ؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه
بعد أن صار بالتأويل صحيحاً ، مضمرين في أنفسنا تأويل كلامنا أيضاً ؛
لنستبيح ما لا تبيحه القواعد إلا بالنية القلبية ؛ تلك النية التي لا يمتد
أثرها إلى ظاهر الكلمة الجامدة ، وصيغتها ، ولا إلى جملةتها ، ولا تدخل
على أحدهما تغييراً ملحوظاً ؟ أليس من الغريب القول بأن كلمة : « ركضاً » ،
وأمثالها لا تصلح « حالاً » إلا بالنية ؟ فكأن التحريم والحل أمران وهميان
موقوفان على مجرد النية ، من غير أن يكون لهذا أثره في الصيغة والأسلوب ؟
وكأن المعنى - عندهم - لا يختلف باختلاف هذه التأويلات التي لكل
منها موضعه من الجملة ، ودلالته الخاصة التي تباين دلالة الآخر
(كما يقول الرضي وابن الحاجب و . . . و . . .) فإن تتساوى
المدركات ولا الدرجات البلاغية بين جاء محمد ركضاً ، وراكضاً ،
ويركض ركضاً ، وجاء مجيء ركض ، وجاء ذا ركض ، وجاء (بمعنى :
ركض) محمد ركضاً ؟ فكيف يتحكمون في المعاني قسراً من أجل علمهم ؟
وكيف يتناسون أن تعدد التأويلات في الموضع الواحد يزيل الفوارق الهامة
المعنوية بينها فلا يكون هناك فرق معنوي بين الحال ، والمفعول المطلق ،
والمضاف . . . وهذه هي غاية الفوضى .

ومثل هذا يقولونه في المصدر الواقع صفة ؛ كجاء رجل عدل ؛ يتأولونه على حذف مضاف (أى : ذو عدل) ، أو : على الوصف ؛ فيكون « عدل » بمعنى « عادل » ؛ لأن النعت عندهم لا يكون جامداً في هذه الصورة .

ومن عجب أن يقول البلاغيون : إن « جاء رجل عدل » وأشباهاها مما وقع فيه النعت مصدراً — أبلغ وأقوى في أداء المعنى من « جاء رجل عادل » ونحوه مما وقع فيه النعت مشتقاً . إذ الصورة الأولى تقطع بأن الرجل هو العدل نفسه ؛ مبالغة في مدحه وتعظيمه ، أما الثانية فتصفه بالعدل وصفاً لا قوة فيه . فكيف يختلف الحكم بين علماء البلاغة وعلماء النحو وهم يتسبون إلى لغة واحدة ، ويعملون لها ؟ وبأى الرأيين نأخذ ؟ .

وأعجب من هذا أن يعترف النحاة في صراحة ووضوح أن وقوع المصدر حالا ونعتاً كثير في كلام العرب ؛ وأنه — على كثرتة — مقصور على السماع ؛ لا يقاس عليه (١) عند جمهورهم ، وقاسه ابن مالك وابنه في الحال في ثلاث مسائل ، وقاسه المبرد بشرط . . .

فهل نرضى عن مثل هذا الاضطراب ؟ وهل — بمثله — نضبط الكلام في يسر وأمان من غير أن نتعثر ؟ ألسنا بهذا نفتتح ثغرات ينفذ الخطأ منها

(١) راجع هذه المسألة في باب الحال والنعت من الأشموني والصبان وغيرهما من المطولات . ويتصل بها ما يجيء هنا في ص ١٧٤ .

إلى الصحيح ، أو تنفذ منها الصحة الزائفة إلى الخطأ حتى يصدق ما يقال : ليس في الضبط خطأ ، ولا يضيق النحو عن تصحيح ؟ . واستمع إلى مثال آخر :

يقول الناس : « طيارة تسربت إلى داخل البلاد » . . . فيقول النحاة : هذا أسلوب فاسد ؛ إذ وقعت فيه كلمة « طيارة » مبتدأ . وهي نكرة ؛ والنكرة لا تقع مبتدأ ، لماذا ؟ لأن المبتدأ محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً في أغلب الأحوال .

فإن عرضت عليهم أمثلة عربية أصيلة من ذلك النوع الذي يصفونه بالفساد تألولوها ، وتمحلوا لها . بل إنهم من كثرة ما رأوا المعروض استثنوا من قاعدتهم السالفة صوراً تجاوزت الثلاثين . فأى تعليل هذا الذي يفتح في القاعدة ثغرات تسبغ العشرات ، كل ثغرة منها تدخل أفواجاً من النكبات لا تبقى بعدها نكرة لا تصلح للابتداء .

ويقولون . . . ويقولون . . . مما يعرفه الذين يعانون هذه العلل الظاهرة المسيطرة على الكلام : تتحكم فيه صحة ، وخطأ ، وقوة ، وضعف .

والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم ، يتلقاها النحاة بالقبول جيلاً فجيلاً ، ويمسسون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم ، ويصدعون بها الرعوس ؛ لا يفكر أحد في محاربتها ، وإراحة المتعلمين منها ، ومما احتوته المراجع المطولة من ألوانها ، وضروب عبثها ، اللهم إلا ما تم في في بعض المدارس الحديثة ، ولم يمتد — بعد — إلى الجامعات ، والمعاهد

الكبرى في البلاد العربية ، وإلى كتبها القديمة المتوارثة امتداداً كاملاً حميداً ، لا بترفيه ، ولا لهيلة .

« مشكلة التعليق » هذه خطيرة ، فقد وُلِدَتْ ، ونَمَتْ ، وامتدت أصولاً وفروعاً على الوجه الذى نرى فى مطولات النحو ؛ تتسرب إلى كل مسألة ، وتتسلل لكل قاعدة ، وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مُجَافٍ للعقل ، بعيد من الحق ، إلا فى أقل المسائل ، وأنذر القواعد . وبسببها نشأت آراء متعددة ؛ فتحت أبواباً جديدة للخلاف ، وتشتعب المذاهب غير الأبواب المفتحة من اللهجات العربية والقياس . وبحسبى تأييداً — وللمشكلة خطرهما — أن أعود فأنتقل منها نماذج أخرى تكون أدلة قائمة ، وأمثلة حاضرة ، إن كان الأمر فى حاجة إلى دليل يقوم ، ومثل يحضر .

وقبل أن أنقلها (١) أشير إلى حقيقة معروفة ؛ طالما رددتها ، ووجهت الأذهان إليها ؛ هى : أن علوم اللغة العربية — على اختلاف فروعها ، وتعدد أنواعها — مستقاة من الكلام العربى الأصيل ، ومردّها جميعاً إلى ما نطق به الفصحاء من أهل « الضاد » الذين يستشهد بكلامهم ، ويحتج بلسانهم ، فإذا نطقنا باللفظ المفرد أو المركب ، وصُغْنَا الأسلوب صياغة خاصة ، وجرينا فى تأليفه على نظام معين — فلا تعليق لذلك إلا محاكاة العرب ، والنسج على منوالهم ، ولا شئ غير هذا . ولو أن سائلاً سألنى : لم بنسج الكلمة على ثلاث أو أكثر ؟ ولم ضبطت حروفها بضبط خاص ؟ ولم

(١) ستجىء فى ص ١٤٩ .

جَرَّيْتُ في تركيب الأسلوب على نظام معين ؟ ولم . . . ؟ ولم . . . ؟
 ما كان الجواب إلا واحداً ؛ هو : أنى في هذا المقام أحاكى ما فعله
 العرب في مثله ، وأنقل عنهم طريقتهم ، وأخذ من مادتهم ووسائل
 استخدامها مثل ما كانوا يأخذون . وكذلك جواب كل فرد ؛ فالكلمات
 التي نطق بها اليوم من حيث مادة تكوينها ومن حيث مظاهر هيئاتها
 المتعلقة بوضعها في الجملة وبضبط حروفها ، إنما نخضع في شأنها للمأثور
 عن العرب وحده وليس ثمة ما نخضع له طائعين أو مرغمين إلا ذلك المأثور ،
 وكل لإجابة غير هذه فضول ، وهزل ، لا صواب فيه ، ولا جد ،
 ولا أمانة .

لم رفعت أو أواخر الكلمات ؟ لم نُصِبْتُ أو جُرْتُ أو جُرُوت ؟ لم
 كانت على وزن فَعَلَ . . . أو فَعَّعَل . . . أو . . . أو . . . ؟
 لم تقدمت في أسلوبها أو تأخرت ؟ لم ذُكِرْتُ أو حُذِفْتُ ؟ لم كان هذا
 التعبير أبلغ وأقوى من ذلك ؟ لم كان هذا أرق وأعذب ؟ . . . لم . . .
 لم . . . ؟ لا شيء إلا مجارة العرب الفصحاء ، والأخذ بمنهاجهم فيما
 نحن بصددده ، مع التصرف المحمود في حدود ذلك المنهاج ، والتزام
 أصوله العامة بحيث نوائم بينه وبين حرية التصرف المأمونة .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما هذه العلل والتعليلات المرهقة
 التي تطفح بها المراجع النحوية ، وتضيق بها صدور المتعلمين وأوقاتهم
 ممن كتب الله عليهم الرجوع إلى تلك المطولات ، لاستخلاص بعض

القواعد النحوية ؟

إن النظرة العَجَلَسِي الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه هذه العِلل والتحليلات زائفة لا تَسْمَتُ إلى العقل والواقع بصلة ما ، ولو كانت واهية .

وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها ، وتطهير النحو منها ، اللهم إلا من ذلك النوع ، الصحيح الصادق الذي يسمونه : « عِلل التنظير » يريدون به ما أشرنا إليه قسباً حين تَرْفَع آخر كلمة أو تنصبه ، أو تَجْرُه ، أو تجزئه ، وحين تجعل الكلمة على وزن معين ، وتسلك بها في التركيب مسلكاً خاصاً . لم رفعتها ؟ لأنها نظير زميلتها في كلام العرب ، ولم نصبتها ، أو جررتها ، أو جزمتها ؟ للسبب السالف . ولم جعلتها على وزن كذا ؟ ولم قدمتها أو أخرتها ؟ لم استخدمتها أداة استفهام ، أو حصر ، أو نفى ، أو مدح ، أو ... ؟ ... ؟ لأن نظيرتها في كلام العرب كذلك .

وإن شئت فقل لمن سألك : لم رفعت الفاعل والمبتدأ ... ونصبت المفاعيل ، وأتبعت التوابيع لأصحابها (المتبوعة) وجريت في المستثنى على كذا ، وفي اسم « لا » والنواسخ ... وغيرها على كذا ... ؟ لم أفعل ذلك لشيء إلا لأنها نظيرة أخرى في كلام العرب ، جرت على هذا النمط الذي أسايره . ولا علة إلا التنظير . (أى قياس الشيء على نظيره) . فالنظير العربي هو الأصل الذي نتمثله دائماً في كل ما يتصل

باللغة كلاماً ، وكتابة ، وإليه المفزع حين نريد التعبير ، هو القالب الذي نشكل ما نريد على مثاله وحده ، وفيه — دون غيره — نصوغ كلامنا على كلامهم ، إفراداً وتركيباً ، وهيئة .

والآن نسرد أمثلة أخرى — وعدنا بسردها (١) — لهذه المشكلة التي تعد بحق من كبريات العيوب التي أفسدت النحو ، والتي تقوم دليلاً صارخاً على ما أصابه من البلاء ، وسأقتصر في اختيارها على الجزء الأول من كتاب « الأشموني » وحاشية « الصبان » عليه ومن شاء استزادة فعلية بكتاب : « الخصاص ، وسر الصناعة ، وهما لابن جني » فإنه من فرسان هذا الميدان التعليقي الضار ، المجالين فيه ، أو كالإنصاف لابن الأنباري . أو أشباههما : جاء في باب واحد « من الأشموني » : هو : باب المعرب والمبني ما يلي من التعليقات ، التي أسلفنا أنها تعليقات خاطئة قطعاً ، وأن الحلة — كما أوضحنا — هي نطق العربي الذي يحتاج بكلامه ، ليس غير ، قال ما نصّه الحرفي :

١ — تنبيه : ما بني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد ؛ لم بني ؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة ؛ لم بني ؟ ولم حُرِّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وما بني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يُسأل عنه . وما بني منهما على حركة فيه سؤالان ؛ لم حُرِّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وأسباب البناء على الحركة خمسة ، التقاء الساكنين كآين ، وكون

الكلمة على حرف واحد كبعض المضممرات ، أو عرضة لأن يُبتدأ بها كباء الجر ، أو لما أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضي ، فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة ، وصلة ، وحالا ، وخبراً . . . وأسباب البناء على الفتح طلب الخفة ؛ كآين ، ومجاورة الألف كأيان ، وكونها حركة الأصل ؛ نحو : يا مضار ؛ ترخيم : « مضارر » ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو يا لزيد لعمر ، والإتباع نحو : « كيف » ؛ بنيت على الفتح اتباعاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ؛ والساكن حاجز غير حصين :

وأسباب البناء على الكسر التخلّص من التقاء الساكنين كأمس ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحمل على المقابل كلام الأمر ؛ كسرت حملاً على لام الجر ، فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم ، والإشعار بالتأنيث نحو : أنت (أي : لأن الكسر المعنوي — وهو التكسر والفتور والتدلل خاص بالإناث — ! يناسب المؤنث فيكون في الكسر اللفظي إشعار به !!) وكونها حركة الأصل ، نحو : يا مضار ، ترخيم « مضارر » اسم فاعل : والفرق بين أداتين ، كلام الجر ؛ كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو : لموسى عبد ، والإتباع نحو : ذه ، وته ، بالكسر في الإشارة للمؤنثة :

وأسباب البناء على الضم ألا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو : لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ؛ بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : يا زيدُ ، فإنه أشبه « قبلُ وبعْدُ » ، قيل من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى ، وقيل

من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب . وقال السيرافي : من جهة أنه إذا نكّر أو أضيف أعرب ، ومن هذا « حيث » ، فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فنعت ذلك كما منعت « قبل وبعد » الإضافة . وكونها حركة الأصل ، نحو : يا تَـحاجُّ ، ترخيم « تَـحاجُّجُ » مصدر « تَـحاجَّ » إذا سمي به ، وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها ؛ كنحن ، ونظيرتها ، هُمُّ « هُمُو » وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها ؛ نحو : اخشَوْا القوم ، ونظيرتها : قُلْ ادْعُوا ، والاتباع كمنذ . ١٥١ .

فهل يتفق شيء من هذا مع العقل أو الواقع ؟ وما حكمهما على ما قاله الصبان تعليقا على كثير مما سبق ؛ فكان تعليقه ضغثا على إبالة ، وإبغالا في الرطانة واللغو ؟ وهل أدل على ذلك من قوله في حاشيته :

(قوله كنحن) حاصله أن « نحن » ضمير لجماعة الحاضرين ، وهُمُّ « هُمُو » ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان . فلما بنوا « نحن » على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها ، ولما كانت « نحن » لعدد أقله اثنان وهُمُّ « هُمُو » لعدد أقله ثلاثة ، كانت « هُمُو » أقوى ؛ فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له ، وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال . ١٥١ . ثم قال :

(قوله اخشوا القوم) حاصله أنهم ضموا آخر « قل » عند وصله بنحو : ادعوا ؛ اتباعا لثالث ما اتصل به ، لا نقلا ؛ لأن الهمزة همزة

وصل ، فلما أرادوا تحريك واو « اخشوا » التي — هي لكونها فاعلا — بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو « القوم » به ، اختاروا الضمة حملاً للشيء على نظيره ، فوجه الشبه بين الضمتين كون كلٍّ في آخر الفعل ، أعم من أن يكون آخره حقيقة أو تنزيلاً . وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في « لَتَسْبِـلُونَّ » فهي ضمة مناسبة لاضمة بناء ، وضمة « قُلُّ » لإتباع ثالث ما بعده ، فهي ضمة اتباع ، لا ضمة بناء . وأصل تحريكها للتخلص من التقاء الساكنين ، وكلامنا في أسباب ضم البناء . فكان الأولَى إسقاط هذا الأخير (اهـ) .

فما قول المنصف في مثل هذا التصيد الواهي ، والإلغاز التعليل المهرق ؟ وما حكمه عليه ؟ وهل كان العربي الأصيل ومن معه من الناطقين الأوائل يرتبون هذه القضايا الجدلية العنيفة ويفكرون ويقدرّون قبل أن ينطقوا بالكلمة ويعدّون الأقيسة الشاقة الاثنية كي تنتج نتائج مُعَيَّنَة في البناء والإعراب وحركة اليُسَاء والإعراب ؟ ولماذا كانت الحركة ولم يسكن السكون ؟ ولم كانت الحركة المفتحة ، أو الكسرة ، أو الضمة . . . أو . . . أو . . .

أليس معنى هذا أن ذلك العربي الأول كان فيلسوفاً ، ناضجاً ، ومنطقياً عالماً ؟ فن أين جاء له ولأمته في عهد نشأتها وبدء تكوّناتها — قبل انتشار الإسلام — ذلك المنطق ، وذلك التعليل الفلسفي وغير الفلسفي ، وهما لا يظهران إلا بعد تمام النضج العلمي ، والفهم الحضري ؛ والرقى الذي

تسبقة دراسات وبحوث منظمة في نواحي العلوم المختلفة ؟ وإن يكون من هذا شيء في بداية الأمم ، وجاهليتها ، وأطوار نشأتها الأولى ، ولو أنَّ العربي الأول — ومن معه في عهود نشأتهم العتيقة — فكَّر في كل كلمة على هذا النحو ، وأطال النظر في بنائها وإعرابها ، وما يتصل بذلك على الوجه العجيب الغريب الذي سجله النحاة — لَوَدَّعَ الحياة ، وخرج هو وأهل جيله من دنياهم قبل أن يفرغوا من بحث بضع كلمات قليلة على الوجه الخيالي السالف ؛ ذلك أن أعمارهم — وإن طالت — قصيرة لا تتسع لمثل هذا البحث الوهمي المستقصى العنيف ، والدراسة العقلية المستفيضة . بل إن أعمار أجيال متتابعة لا تتسع لمثل هذا ولا للفراغ منه . وإذا فكيف كانوا يتكلمون قبل الانتهاء والفراغ من تلك الدراسة العجيبة ؟

وشيء ثالث — وراء ما سبق تقريره من أن العقل والواقع يأبيان أن يقع شيء من البحث المنظم ، والتفكير العلمي ، والدراسة المنطقية في جاهلية الأمم وبدايتها ، وأن عمر الفرد ، بل الجيل والأجيال ، لا يمتد ولا يتسع لإنجازها على فرض وقوعها — هبها وقعت ، وهذا محض تخيل ، فكيف تم لهم ذلك ؟ أكانوا يجتمعون في مؤتمرات موحدة — كما يقول بعض الباحثين — ليدرسوا ويبحثوا ويجادلوا ، ويسوقوا الأدلة والحجج . حتى إذا ما انتهوا إلى قرار خاسم أذاعوه ؟ ومن أعضاء المؤتمر ؟ وكيف يُخْتَارُون ؟ وما الوسائل الناجحة التي يذيعون بها القرار في الناس ليؤمنوا به ،

ويسيروا عليه ؟ أم كان الأمر متروكاً للفرد ؛ يبحث ، ويعمل ، ثم يذيع ما يستقر على الأفراد والجماعات ؟ أليس ذلك كله دليلاً على دليل على بطلان ما هم بصدد من التعليل ، وفساد الخطة التي رسمها النحاة في كثير من محوثرهم ، وانتهيار تعليلاتهم في تأييد تلك البحوث (١) . وفي بقية الأمثلة التالية من الأسماء وحاشية « الصبان » . ما يزيد الأمر وضوحاً والنفس جزعاً :

٢ - نيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع ؛ الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حده . فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه » .

(قوله ولأن إعرابها على الأصل) أى : لأن الأصل في المهرب بالفرع وهو الحرف . أن يكون رفعة بالواو ، ونصبه الألف ، وجره بالياء ، ليجانس الفرع الأصل . ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة ؛ لأنه لم يسجّر على الأصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة ؛ فإن بعضه جاء على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه ؛ كالأسماء الستة .

(١٠) ومن الانصاف أن نسجل هنا أن فريقاً من قدامى العلماء قد أشاروا لهذا ، ووصفوه بأنه عيب وقع من جهة متأخرى المشاركة الذين نظروا في الفلسفة والمنطق ، ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون كما جاء في هامش التصريح ج ١ ص ١٨ في أول باب شرح الكلام وما يتألف منه .

وبعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالثنى والجمع على حده ؛ فإن الأول جاء على الأصل في الجر ، والثاني جاء عليه في الرفع والجر (ا هـ .

٣ - مذهب سيبويه أن « ذو » بمعنى : صاحب ، وزنها « فَعَلَّ » بالتحريك ولامها ياء . ومذهب الخليل أن وزنها « نَعَلَّ » ولامها واو ، فهي من باب قوة ، وأصله ذَوَوٌ . وقال كيسان تحتل الوزين جميعاً .

(قوله : وزنها « فَعَلَّ » بالتحريك ولامها ياء . . .) أما الأول فلا نقلاب لامها ألفاً في نحو : ذواتنا ، وقيل : « ذاتنا » . أيضاً بلا رد « اللام » كما في التسهيل . وأما الثاني فلأن يأتى اللام أكثر من واو يه ، والحمل على الأكثر أرجح ؛ فأصلها « ذَوَى » حذفت الياء اعتباطاً ، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو ، وحركت الذال بحركة الواو ، اتباعاً لها . ثم في حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل ، وفي حال النصب قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفي حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل ؛ فوقعمت الواو متطرفة إثر كسرة ؛ فقلبت ياء . فإن قات : لا وجه للثقل والاتباع في حال النصب ؛ لفتح الواو والذال فتحاً أصلياً . قلت : يقدر ذهاب فتحهما الأصلي ، وفتح الواو بفتحة الإعراب التي كانت على اللام المحذوفة ، وفتح الذال بفتحة الإنباع ؛ لتكون حالة النصب كحالتى الرفع والجر على قياس ما يأتى للشارح ترجيحاً في « أب » قبيل التنبيه الآتى . ولك ألا تتكلف ذلك على قياس مقابله الآتى !!) ا هـ .

٤ - في إعراب الأسماء الخمسة عشرة مذاهب

(قوله عشرة مذاهب) بل اثنا عشر مذهباً، ساقها السيوطي في «جمع الهوامع» فراجعه ١٥١ هـ.

(تنبيه . إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد : فأعربوا بعض المفردات بها : ليأنس بها الطبع !! فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفر منه ؛ لسابق الألفة !! وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثني لفظاً ومعنى ؛ أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان . وأما معنى فلا يستلزم كل واحد منهما آخر ؟ فالأب يستلزم ابناً ، والأخ يستلزم أخاً ، وكذا البواقي وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة . . . » ١٥١ هـ .

٥ - وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لا ينصرف ، وهو ما فيه علمتان من علل تسع ؛ كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ؛ كمساجد ، وصحراء ، كما سيأتي في بابه ؛ لأنه شابه الفعل فثقل ؛ فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخف عليهم ، والأمكن عندهم ؛ فامتنع الجز بالكسر لمنع التنوين ؛ لتأخيهما في اختصاصيهما بالأسماء ، ولتعاقيبهما على معنى واحد في باب « راقودٌ خلاً » و « وراقودٌ خلٌّ » ، فلما منعوه الكسرة عوضوه عنها بالفتحة ، نحو : فحَيَّوْا بأحسن منها . . . » ١٥١ هـ .
هذه بعض أمثلة في التعليل منتزعة من باب واحد من أبواب

النحو القديم فما الشأن لو استقصيت كل أمثلة ذلك الباب من غير اكتفاء ببعضها ؟ وماذا يكون الحال لو استقصيت الأمثلة كلها مزيداً عليها ما حوته الحاشية ؟ بل ماذا يكون الحكم لو تتبعت كل « التعليل » في أبواب النحو كلها ؟ لا شك أن الحكم سيكون قاسياً أليماً على «منطق» النحو والنحاة ، ومن شايعوهم ، أو سكتوا على عملهم ، وهم عالمون بحقيقته ، مطلعون على ما فيه من خسطل وفساد ، ونحن من هؤلاء الآثمين .

مشكلة « التعليل » كبقية المشكلات التي سبقها ؛ لو اقتضت على الجدل اللغوي ، والتسابق إلى إظهار البراعة المنطقية من غير أن يكون لها أثر عملي في ضبط الكلم ، وتركيب الجمل ، والتحكم في صياغة الأساليب ، وصحة مفرداتها — هان الخطب نوعاً ما ، وإن حصر الضرر في تصديق الرأس بالثرثرة ، واحتمال الجهد فيما لا يستحق احتمالاً ، ولكن الأمر أخطر أثراً ، وأفدح ضرراً ، بما فيه من سيطرة عاتية طاغية تتناول المفردات والمركبات . بل إنها لتمتد إلى طرائق التفكير نفسها ، وتتحكم في المعاني تحكمها في الألفاظ وتفرض على المتكلم والكاتب قيوداً ثقيلة مرهقة ، لا مسوغ لها من عقل سليم ، ولا نقل مسموع عن أهل هذه اللغة وأصحاب الكلمة الأولى في شؤونها ، وإليك صور أخرى مما تضيق به النفس ، ولا يضيق به الحصر

١ — جاء في الأشموني عند الكلام على فاعل^(١) نِعِم وبئس وأنه

(١) ٣ باب نعم وبئس .

يكون مقرونًا بأل أو مضافًا لما قارنهما . . . إلخ . ما نصه :

(ذهب الأكثرون إلى أن « أل » في فاعل « نعم وبئس » جنسية ، ثم اختلفوا ؛ فقليل حقيقة ؛ فإذا قلت : « نعم الرجل زيد » . فالجنس كله ممدوح ، « وزيد » مندرج تحت الجنس ؛ لأنه فرد من أفرادهِ . وهؤلاء في تقريره قولان : أحدهما : أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم ؛ إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على الخصوص . والثاني : أنه لما قصدوا المبالغة عدلوا المدح إلى الجنس مبالغة ، ولم يقصدوا غير مدح زيد ؛ فكانه قيل : ممدوح جنسه لأجله . وقيل مجازاً ؛ فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، جعلت « زيداً » جميع الجنس مبالغة ، ولم تقصد غير مدح زيد . وذهب قوم إلى أنها عهدية . ثم اختلفوا ؛ فقليل المعهود ذهني كما إذا قيل اشتر اللحم ، ولا تُريد الجنس ، ولا معهوداً تقدم . وأراد بذلك أن يقع لبهام ، ثم يأتي بالتفسير بعده ، تفخيماً للأمر . وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فإذا قلت : زيد نعم الرجل : فكأنك قلت زيد نعم هو . واستدل هؤلاء بتشبيته وجمعه ؛ ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك . وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بأن المعنى أن هذا الخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين ، أو رجالاً رجالاً ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حالته جنس ؛ فاجتمع جنسان فشيئاً . . .) اهـ .

لنترك هذه المعركة اللفظية في حامي وطيسها ، ولا نزيد ناراها اشتعالا بإلقاء الخطب الجزل عليها من كلام « الصبان » . ولننظر أثرها العملي في الأساليب والاستعمالات ومدى تحكمها فيها واستبدادها بها ، فلقد كان من أثر هذه التعميلات اللفظية أن حَرَمَت جمهرة النحاة إتباع جملة « نعم وبش » بنعت ، واختلفت في إتباعها بباقي التوابع ، ولم يكن سندهم في التحريم والمنع هو السند الذي يقبله العقل ، ويؤيده الواقع ؛ وأعني به : موافقة الكلام العربي الأصيل ، والمأثور من الأساليب الصحيحة الخالصة ؛ فلو أنهم اعتمدوا في الحظر على هذا السبب - سبب المخالفة للوارد من السُّمُّثْل المصطفاة العربية - لحمدنا الرأي ، وعملنا به . ولكنهم حرّموا وحظروا لأن الإباحة تخالف تعليلاتهم ، وتعارض مع أدلتهم الجدلوية السابقة ، لا مع الواقع المنقول إلينا من كلام العرب السابقين . . استمع إلى رأيهم في ذلك كما دونه الأشموني وحاشيته .

(لا يجوز اتباع فاعل نعم وبش بتوكيد معنوي ^(١)) قال في شرح التسهيل : باتفاق . وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع . وأما النعت فمنعه

(١) جاء في الصبان : قوله : (بتوكيد معنوي) . . . ليس المقام مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤق بكل ، ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤق بالنفس ، كذا قال الساماني قال « سم » وهو لا يتأق في المنفى والجمع اه . قال في الهمع قال أبو حيان : ومن يرى أن « أل » عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز : نعم الرجل نفسه زيد . اه ! !

الجمهور^(١) وأجازه أبو الفتح في قوله :

لعمري وما عمري على بهين لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم
قال في شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق
بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن
تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد . وأما إذا تؤول^(٢) بالجامع لأكمل
الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ ؛ لإمكان أن يراد بالنعت^(٣) ما أريد
بالمنعوت . وعلى هذا يحمل قول الشاعر :

نعم الفتى المرئ أنت إذا هم^١ حضر وا لدى الحـجـرات نارالموقد
وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البذل ، وأبيا النعت ،
ولا حجة لهما . ا هـ ، وأما البذل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل
عنها جوازهما وينبغي ألا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم^(٤) . ا هـ .

ملاحظة : كل ما في هامش هذه الصفحة هو من كلام الصبان .
« (١) (قوله فنعاه الجمهور) أى لأنه إن أفرد خولف المعنى ، وإن جمع خولف اللفظ .
قاله الدماميني . وقال الفارسي : لأن النعت يخصه ، ويقلل شيوعه ، فينبغي المقصود منه ،
وهو : الجنس في ضمن جميع الأفراد ، حقيقة أو مجازاً ، كما هو المشهور فيه .
« (٢) (قوله وأما إذا تؤول) أى الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل . أى : بأن أريد
الاستغراق مجازاً . ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ، ولم يقصد بالنعت التخصيص بل
الكشف والإيضاح ، كما استفيد من مفهوم قوله سابقاً : إذا قصد به التخصيص ، ومثله
أيضاً ما إذا أريد العهد .

« (٣) (قوله لإمكان أن يراد بالنعت) بأن يراد بالنعت الجامع لكلمات الجنس هذا النعت .
« (٤) (قوله إلا ما تباشره نعم) أى ما يصلح لمباشرتها ، وهو « المعروف بأل »
و « المضاف » إلى المعروف بها ولو بواسطة . وقوله جزم بالجواز بهذا القيد السيوطي . قال البعض .
تبعاً لشيخنا وقد يقال : الذي ينبغي الجواز مطلقاً ، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع اه =

فما أعجب هذا الكلام الذى يزدوج فيه العجب . ذلك أنهم منعوا التوايع ؛ لمخالفتها لتعليلاتهم الجدلية دون مخالفتها للمأثور ، وأنهم عادوا فأباحوها إن نوينا كذا وكذا... فالنية — كما أسلفنا — تُصلح ما أفسده التعبير ؛ فمن نوى فقد استقام أسلوبه ؛ وإلا حُكِم عليه بالفساد والبطلان . فليُقَدَّر المتكلم — مقدماً — أنه ينوى بكلامه ما أرادوا ، فتكون نيته رخصة إباحة ، وجواز مرور . ومن لم يفهم ما أرادوا ، أو لم يتسع وقته للنية ، أو لم تسعفه ذاكرته بها — فماذا يصنع ؟ أينسوى نية عامة ، سابقة ، مطلقة ؛ تشفع له فتفوز أساليبه بالسلامة ، ولا يحتاج إلى تكرار هذه النية وتجديدها كلما أراد التعبير ؛ وبهذا يستريح ويرضى التعليلات ؟

٢ — جاء فى ابن عقيل وحاشية الحضرى ما نصه عند شرح بيت ابن مالك فى « نِحْم » :

وجمعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظهرَ فيه خلافٌ عنهم قد اشتهر
(اختلف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى
نعم وأخواتها فقال قوم : لا يجوز ذلك ، وهو المنقول عن سيبويه .
فلا تقول : نعم الرجل رجلاً زيد . وذهب قوم إلى الجواز ، واستدلوا
بقوله :

== وأنت إذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع — ليس أصلاً فى كل موضع ؛ ولذلك يقولون : قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث .
٥١

والتغليبيون بنس الفحل فحلهممو فحلاً وأمهممو زلاءً منطبق
وقول الآخر :

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً
وفصل بعضهم ؛ فقال : إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل
جاز الجمع بينهما ؛ نحو : نعم الرجل فارساً زيد ، وإلا فلا :
نحو نعم الرجل رجلاً زيد . فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه
وبين التمييز اتفاقاً ؛ نحو : نعم رجلاً زيداً (١٠٥) .

قال الخضرى فى حاشيته تعليقاً على بعض ما سبق :
(قوله : قال قوم لا يجوز ذلك) أى . لعدم إبهام الظاهر حتى
حتى يُسميَ وتأولوا ما ورد بجعل المنصوب حالاً مؤكدة أو ضرورة !
ورد بأن رفع الإبهام غير لازم للتمييز ، فقد يرد للتوكيد ؛ كقوله :
ولقد علمتُ بأن دينَ محمدٍ من خير أديانِ البرية ديناً
فكذا ما ورد من هذا (١٠٥) .

وقال الأشمونى ، ممن أجاز مجيء التمييز بعد الفاعل الظاهر : المبرد ،
وابن السراج ، والفارسي ، والناظم وولده ، وهو الصحيح ؛ لوروده
نظماً ونثراً ؛ فننظم قوله :

نعم الفتاة فتاة هندی لو بدکت ردّ التحية نطقاً أو بإيماء
وقوله :

والتغليبيون بنس الفحل فحلهممو فحلاً وأمهممو زلاء منطبق

وقوله :

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً
ومن النثر ما حكى من قولهم : نعم القَتِيل قَتِيلاً أصلح بين بكر
وتغلب . وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه ؛ لمجرد التوكيد كقوله :
ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا
ومنعه سيبويه والسَّيراني مطلقاً ، وتأولاً ما سمع . وقيل : إن أفاد معنى
زائد أجاز وإلا فلا ؛ كقوله :

فنعم المرءُ من رجلٍ تَهَيَّأَ

وقوله :

وقائلة نِعَمَ الفتى أنت من فتى
أى من مُتَنَفِّتٍ ، أى : كريم . وفى الأثر : نعم المرء من رجل
لم يبطأ لنا فراشاً ، ولم يفتش لنا كَنَفًا منذ أتانا . وصححه ابن
عصفور . اهـ .

وفما نقلناه ما يغنى عن التعليق (حيث يتحكم المانعون فى أسلوب
صحيح مسموع بكثرة ، من أجل علة مصنوعة بغير مبالاة ! فأى تعليق
يناسب هذا الخطر ؟) .

٣ — جاء فى الأشمونى وحاشيته فى باب الاشتغال ما نصه عند بيت
ابن مالك : « واختيرَ نَصَبٌ قبلَ فعلٍ ذى طَلَبٍ » . . .
وهو فعل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، نحو : زيداً اضربه ، أو :

ليضر به عمرو ، أو : لا تهته ، واللهم عبدك ارحمه ، أو : لا تؤاخذه ،
وبكراً غفر الله له . وإنما وجب الرفع في نحو : « زيد أحسن به » لأن
الضمير في محل رفع . وإنما اتفق السبعة عليه (أى على المرجوح) في نحو
قوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا » . لأن تقديره عند سيبويه : مما
يتلى عليكم حكم الزانية والزاني . ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء
لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا . ولذا قال في قوله :

وقائلة خولانُ فانكح فتاتهم

إن التقدير : هذه خولان . وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل
الجواب في فعل الشرط وأداته معاً ؛ فكذلك ما أشبهه^(١) ، وما لا يعمل
لا يفسر عاملاً . وقال ابن السيد وابن بابشاذ : يختار الرفع في العموم
كالآية ، والنصب في الخصوص كزيداً اضر به^(٢) .

وهذا على غرابته أخف مما أضافه إليه الصبيان حيث قال :

(قوله وإنما اتفق السبعة إلخ . . .) دفع للاعتراض بلزوم إجماع
السبعة على الوجه المرجوح . وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل
الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ ، خبره محذوف ، والجملة بعده مستأنفة
فالكلام جملتان . وعند المبرد : مبتدأ خبره الجملة بعده ، ودخلت الفاء

(١) يريد : لما في المبتدأ من معنى الشرط وأداته وهو التعليق ، أو العموم والإيهام
والمبتدأ هنا قائم مقام أداة الشرط وفعله معاً .

لما في المبتدأ من معنى الشرط وأداته؛ فلهذا لم يجوز نصب الاسم؛ إذ لا يعمل الجواب في فعل الشرط وأداته، فكذا ما أشبهه، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وقال ابن السيد وابن بابشاذ: مما نحن فيه، والرفع يختار في العموم كالأية. قال البعض: وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح: كقوله تعالى: «وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ» لأن المختار «جمعت» لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فاصل. اهـ. أي ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم.

فهل يصح في الأذهان ما يرمى إليه هذا الكلام؟ وهل نؤمن بأن إجماع السبعة قد يقع في القرآن على رأى مرجوح؟ وإذا كان إجماع السبعة على رأى يقرءون به القرآن لا يكسبه الأرجحية فما الذي يسبغ عليه هذه الأرجحية؟ ولم كان الرأى - مع إجماعهم عليه - مرجوحاً؟ لأنه خالف النصوص العربية الأصيلة أم لأنه خالف قاعدة النحاة؟ أما الأول فلا؛ وحسبه قراءة القرآن به وإجماع السبعة عليه. وأما الثاني فنستعم. ومن أجل قاعدة النحاة وتعليلاتهم يتناولون كتاب الله الأسمى في بلاغته وفصاحته وإجماع السبعة على قراءة فيه - بالحذف، والتقدير، وضروب التأويل المختلفة، كما يتناولون كلام العرب كذلك - من أجل «نحوهم» وتعليلاتهم ولا يتناولون هذين بالتغيير والتحوير ليسايرا أبلغ كتاب عربي؛ وهو القرآن؛ ويأتلفا مع كلام العرب أهل اللغة وأربابها الحقيقيين. ومثل ما سبق كثير (في باب الاشتغال) وغيره.

٤ - ما إعراب مثل كلمة « الرجل » أو : « العاقل » ، أو نحوهما مما يجيء بعد « أي » الوصلة للنداء ؛ مثل : يأبىها الرجل ، أو يأبىها العاقل ؟ معركة محتدمة أثارها « الحضري » ولم يتركها « الصبان » و « التصريح » .

وهذا باب التنازع ! ! إن أحكامه متشعبة ، وكثير منها معقد ، ولا سبب إلا التعليقات الفلسفية التي لا تتصل بالحق والواقع في قليل أو كثير . استمع إليهم يقولون في تنازع العاملين في مثل : قعد وكتب محمد ، ومثل : جاء وأقبل محمود . . . إن الثاني من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة ؛ لقربه ، ولو كان أضعف من الأول في العمل العام . واختار الكوفيون الأول ، لتقدمه . واتفق الفريقان في مثل ذلك المثال على أن أحد العاملين عامل في الاسم والآخر في ضميره ، وقال الفراء (إن اتفق العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ؛ نحو : يحسن ويسىء ابناكا . . . (١)) وهذا هو الرأي المقبول المعقول ولكنهم رفضوه لخالفتهم لفلسفتهم التعليلية حيث قالوا :

(أورد على هذا الرأي أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمرو قائمان . وفيه نظر ؛ للفرق بأن كلا من الفعلين مستقل برفع زيد ، وكل من الاسمين

(١) الأشموني .

لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل . . . (١) . اهـ .

٥ - إذا وقعت كلمة « ما » بعد « نعم » وأخواتها فما إعرابها ؟
تَشَعَّبَت المذاهب إلى أكثر من عشرة ولا يعنيها من هذا التشعب الذى
سجله الأشموني وأمثاله إلا الرأى الذى يجعلها تمييزاً لا فاعلاً والرأى
الذى يعكس (٢) .

وبعد فلعل فى الأمثلة السابقة ما يصلح رمزاً دالاً على نظائرها الكثيرة
المتفرقة فى أبواب النحو . وكلها يؤيد رأينا ، وينطق بأوضح بيان بما أصاب
اللغة (ضبطاً ، ومبنى ، وأسلوباً) فى صميمها من إساءات بالغة بسبب
إخضاعها للعلل والتعللات ، واستبداد هذه بتلك . ولا شفاء لها مما أصابها
إلا بإهدار « التعليلات » وإزاحتها عن صدرها بعد أن أوسعت الخلاف ،

(١) الصبان .

(٢) فالذى يحرم أنها فاعل يحتاج لذلك بخاؤها من « أل » وما يتصل بذلك (كما جاء فى
حاشية الخضرى) . والذى يحرم أنها تمييز يحتاج (كما جاء فى الصبان) بأن الفاعل سيكون
ضميراً ، و « ما » مساوية للضمير فى الإبهام فكيف تكون مميزة له ؟ وأجيب بأن المراد
منها شيء له عظمة ، أو حقارة ، أو نحوهما ، بحسب المقام ، فتكون أخص منه . مع أن
التمييز قديكون للتأكيد - كما سبق - ، والفاعل على أنها مميّز - الضمير المستتر فى « نعم وئس » . اهـ .
فأساس الحرب الكلامية إذاً هو انطباق التعليل أو عدم إنطباقه ، وليس ورود أسلوب مسموع
أو عدم وروده ، أو موافقة « ما » لنظائرها من كل ما يقع فاعلاً . ولهذا الخلاف أثره العملى
الواقعى فى تعبيراتنا ؛ فالذين يحرمون أن تكون فاعلاً ، ويحتمون أن تكون تمييزاً . يحرمون رفع
ما يجوز أن يقع بعدها من التوابع ، ويوجبون النصب ، والذين يحرمون أن تكون تمييزاً يعكسون
فيفرضون الرفع ، ومنعون غيره . والمتكلم حائر بين التحليل والتحرير ، والإيجاب والمنع ،
لا لشيء إلا لأن التعليل النحوى يريد هذا ، ولو خالف المسموع والنظائر وهما يقضيان بأن
تكون « ما » فاعلاً .

وعددت الآراء ، توسيعاً وتعديداً ليس مصدرهما لهجات العرب التي سبق الكلام عليها ، وإنما مصدره المجاذلات ، والمماحكات اللفظية ؛ فاشتد بها الداء . اللهم إلا التعليقات التنظيرية التي أشرنا إليها أول البحث^(١) . وقد يكون الأحزم والأولى أن نستعرض التعليقات (غير التنظيرية) واحدة واحدة في مواطنها من القواعد النحوية وندرسها في تودة ونصفه ونقضى قضاء مبرماً على ما لا خير فيه — وما أكثره — ونستقي ما قد يكون مطابقاً للعقل والواقع — وما أندر — غير مترددين ولا هيايين . فبهذا وذلك وما أشرنا به نطهر النحو من عيب أى عيب ، ونصفه من نقائص وأوشاب طغت عليه ، وأساعت إليه وإلى المشتغلين به ، والراغبين فيه .

* * *

الأوهام النحوية

معناها — ضررها

ومشكلة أخرى تتصل بنظائرها السابقة ، ولكنها أوثق اتصالاً « بالتعليق^(٢) » وأقوى ارتباطاً به . ولست — لولا إكبار العلماء والاعتراف بعظيم فضلهم — أجد اسماً أنسب لها من : « الأوهام ، أو الخرافات ، أو الفضول ،

(١) في ص ١٤٨ .

(٢) الكلام عليه في ص ١٣٣ .

أو ما شئت من عنوان يدل على أن ما تحته ليس إلا اللفظ الأجوف ،
والإفهام التسمية الحقة الملائمة لما يأتي ولنظائره التي تطفح بها مطولات النحو ،
وتفيض بها أمهاته ، والكتب التي تكشف عن أسرارها كما يقول أصحابها ،
وفي مقدمتها كتاب « سر صناعة الإعراب » لابن جني ، وقد سبقت
الإشارة إليه (١) ، وكذلك كتاب « الإنصاف » لابن الأنباري (٢) ،
وأشباههما ، وإليك نماذج :

(١) قال الأشموني في باب : « إنَّ وأخواتها » ما نصه :
(معنى « لكنَّ » الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح ،
وقال الفراء أصلها « لكنَّ » ، « أنَّ » فطرحتم الهمزة للتخفيف و « نون »
لكنَّ للساكنين كقوله :

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مائك ذا فضل

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » وإنَّ والكاف الزائدة لا التشبيهية ،

وحذفت الهمزة تخفيفاً — أى بعد نقل حركتها إلى الكاف)

فأى كلام هذا ؟ ومن أين جاءوا به ؟ أقال لهم العرب ذلك « وحلوا »
لهم اللفظة هذا « التحليل » العجيب ، وركبوها هذا التركيب المستغرب ،
أم أنه كلام مرسل هو بالمرح أشبه ؟ لاشك أنه « تحليل » لا سند له من
أسناد الحق والواقع ، فسمه إذاً ما شئت .

(١) في ص ١٤٩ .

(٢) في ص ١٣٦ .

(٢) وجاء في الأشموني : (في باب : ما ، ولات ، وإن المشبهات بليس) .

(أصل « لات » : « لا » النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربتْ وثمتْ ، قيل ليقوى شبهها بالفعل ، وقيل للمبالغة في النفي ، كما في نحو : علامة ونسابة ، للمبالغة ، وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ، بدليل رُبَّتْ وثَمَّتْ فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها . وقيل أصلها « ليس » ؛ قلبت الياء ألفاً والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين : الأول أن فيه جمعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم لم يحىء منه إلا ماء وشاء — أصلهما مَوّه وشوّه — قلبت الواو ألفاً والهاء همزة — ...

والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل ، والله أعلم) .

فهل رأيت البناء الفكري وإضاعة الوقت فيما لا طائل وراءه ؟

(٣) وجاء في حاشية الصبان في باب : « كان » عند الكلام على :

« ليس » : أصلها عند الجمهور : ليس ، بكسر الياء فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ، ولم تقلب الياء ألفاً لأنه جامد ، فكروهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب ، ولو كانت بالفتح لم تسكن لحفة الفتح ، بل كان يلزم القلب ، ولو كانت بالضم لقليل فيها : لست ، بضم اللام ؟ وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لُست

بضم اللام تكون قد جاءت من البابين ، وحكى الفراء ليست بكسر اللام ، كذا في الجمع مع زيادة من الدمامي .

(٤) وجاء في الصبان في باب اسم الإشارة ما نصه عند الكلام

على « ذا » :

(واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل لا ثنائي ، وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائي وألفه أصيلة ، مثل « ما » كما يقوله السيرافي ، لغلبة أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية ، والتثنية والتصغير ، ولا شيء من الثنائي كذلك . وأصله ذِيّ بالتحريك بدليل الانقلاب ألفاً حذفت لامه اعتباطاً ، وقلبت عينه ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها . وقيل ذَوَى ، لأن باب : « طويت » أكثر من باب : « حييت » . وقيل : « ذِيّ » بإسكان العين (وهي الياء الأولى) والمحذوف العين والمقلوب ألفاً اللام ، لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك . ورد الأول بحكاية سيبويه إمالة ألفه . ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء ، مع كون الحذف أليق بالآخر ، فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء ، والثاني بأن الحذف أليق بالآخر .

(٥) قال الصبان في باب كم ما نصه :

« كم » بسيطة على الصحيح ، وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ، وحذفت ألف « ما » لدخول الكاف عليها ، وسكنت الميم تخفيفاً . ويرده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف جم وعَمَّ ، وأنه

على تسليمه إنما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وإن كان قد يعتذر
عن الأخير بما يأتي قريباً .

(٦) وجاء فيها « باب لولا ولو ما . . . » (الأجرد أن أدوات
التحضيض كلها مفردة ، وقيل مركبة ، فهلا من هل ، ولا النافية ، ولولا
و لو ما « من « لو » وحرف النفي و « ألا » بالتشديد من : أن ولا ،
فقلبت النون لا ما وأدغمت ، وقيل أصلها هلا . وألا المخففة بسيطة في
التحضيض ، وقيل مركبة ، وأما التي للعرض وألا الاستفتاحية فبسيطة ،
كما سبق في باب لا) .

(٧) قال الأشموني في شرح بيت ابن مالك :
« وما للات في سوى حين عمل . . . » ما نصه :
(لا تعمل « لات » إلا في أسماء الأحيان ؛ نحو : حين ، ساعة ،
وأوان . قال تعالى : « ولات حين مناص » . وقال الشاعر :
ندم البغاة ولات ساعة مندم .

وقال الآخر :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء
أى ، وليس الأوان أوان صلح . فحذف المضاف إليه أوان ، منوى
الثبوت ، وبني كما فعل بقبل وبعد . إلا أن أواناً لشبهه بنزال وزنا بني
على الكسر ونوّن اضطراراً . . .) هـ .

(٨) وفي الصبيان تحت عنوان « أفعال المقاربة » ما نصه :

(لم يقل : « كاد وأخواتها » على قياس ما سبق ، لأن هذه العبارة تدل على أن « كاد » أم بابها ولا دليل عليه ، بخلاف أميَّة « كان » لأن أحداث « أخوات كان » داخلة تحت حدثها ، ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها . والمقاربة مفاعلة على غير بابها ، والمراد أصل القرب ، لأن الفعل هنا من واحد ، كسافر ، لا من اثنين كقاتل ، ا هـ . أفاده « سم » وتبعه البعض وغيره ، ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ، ومعنى الخبر من الآخر وإن كان دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم بالزوم . وهل عين « كاد » ياء أو واو ؟ قولان واستدل لكونها واواً بحكاية سيبويه كُدت - بضم الكاف - أكاد ، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود ، لكنهم شذوا فقالوا : أكاد ، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين ، فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها) ا هـ .

فأى كلام هذا ؟ ولا نستطيع أن نقول أى وهم ؟ لأننا وسط هذا البلاء لا ننسى فضل النحاة السابغ وعظيم شأنهم ، وإن وقع منهم ما يسوء كالذى نحن بصدده ،

وهل لنا أن نتساءل مرة أخرى : كيف صدر مثل هذا عن الأعلام المحققين ؟ وما الباعث عليه ؟ وكيف تسلل إلى خلفائهم النحارير ، وجرت به ألسنتهم ، واحتوته كتبهم حتى وصل إلينا سليماً معافى ، لم يتناوله لسان بالقدح ، ولم يمتد إليه قلم بالحو ، ولم

تضيق به صدور العلماء والمتعلمين في الجامعات ومعاهد التعليم العالي ؟
 مهما يكن من شيء فلا مجال للتردد اليوم في أنه آفة من آفات النحو ،
 وشائبة من شوائبه يجب البدار إلى القضاء عليها في غير تردد ولا تريث ،
 وتحرير عقل المتعلمين من ضرورها والاحتفاظ بالوقت والجهد في غير
 هذا الوهم المنبث في ثنايا المراجع النحوية المطولة حتى لا تكاد تبرأ منه
 صحيفة . وما سرده من أمثله ليس إلا بعض من غداق هطال .

(٩ و ١٠) الجرّ على « التوهم » والجرّ بالمجاورة » وهما من أوضح
 الصور الوهمية الفاسدة (١) .

* * *

وقد نشأ من التعليل بمدلوله السالف ، وبما اتصل به من الأوهام التي
 أشرنا إليها ، مشكلة أخرى هي : « مشكلة التعارض » بين النحو والعلوم
 اللغوية الأخرى ؛ كعلوم البلاغة (٢) ، ومتن اللغة وأصولها ... إن هذه العلوم
 كلها متفرعة من أصل واحد لغاية واحدة ؛ هي : الفهم والإفهام من أقرب
 غاية ، وبخير وسيلة للأداء . وإن شئت فقل : إنها روافد تنبع من أصل
 واحد ، وتتلاقى عند مصب واحد ؛ لقصد معين . فلا يصح أن تتعارض
 أو يُعَوَّق بعضها بعضاً . لكن النحو في كثير من مسائله لا يخضع لهذا
 القانون الطبيعي السليم ، بل تراه يخرج عليه — بسبب التعليل الزائف

(١) بيان هذا وتفصيله في كتاب : « النحو الوافي » - ٢ باب حروف الجر .

(٢) أنظر ما يتصل بها في ص ١٤٤ .

ولواحقه — في كثير من قواعده خروجاً عنيفاً لا مسوغ له ، ولا خير فيه ، وإليك بعضاً من ذلك ؟

(١) قال الأشموني في باب النعت عند شرح بيت ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الأفراد والتذكيرا

(تنبيهان : الأول وقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرد . . .)
وجاء في الحاشية ما نصه :

« قوله لا يطرد » أي بل يقتصر على ما سمع منه . . . ولي في هذا المقام بحث ، وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتاً أو حالا ، إما على المبالغة ، أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف ، أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني . اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني ، أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت ، أو حال كأن يكون خبراً نحو زيد عدل فتدبر) اهـ .

ولنا أن نسأل الشارح : — كما سألناه من قبل في مناسبة أخرى (١) — كيف يكون وقوع المصدر نعتاً في كلام العرب كثيراً ، ومع كثرته لا يَطْرُد ؟ كما نسأل الصبان صاحب الحاشية كيف تبيح وقوع المصدر نعتاً بتأويل المجاز ؟ أكان العربي الذي نأخذ عنه الأساليب ونحاكيه

فيها والذي تقررون أن وقوع المصدر نعتاً كثير في كلامه — أكان يعرف
الحجاز المرسل أو غير المرسل ؟ أكان يشترط لوقوع النعت ذلك الشرط أو
يفكر فيه قبل النطق بالمصدر النعت ؟ فما بالكم إذاً تقيّدوننا بما لا يعرفه
صاحب اللسان الأصيل وإن كان لكم في هذا ما يشبه العذر ؟

ونسأل الصبيان أخيراً في الحل الذي ارتضاه لإزالة النزاع وهو قوله
« اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني ». كيف يختلفون وهم علماء
لغة واحدة ، وغاية علومهم واحدة ؟

وأغرب من هذا أن يقول علماء البلاغة « محمد عادل » أبلغ من :
« محمد عادل » كما هو معروف ، فكيف يصح في الأذهان وقوع مثل
هذا الخلاف الجوهرى بين علماء في فروع لغة واحدة ؛ فبرى فريق
أن هذا التركيب أبلغ في حين يراه آخر ليس أبلغ بل ليس صحيحاً ،
ولأنما هو فاسد لا يصح إقامته ولا إقامة بنائه على نظائره المسموعة
التي يجب الوقوف بها عند حد السماح ؟ فأى تعارض وتناقض هذا ؟
أى مفارقة فيما نرى ونسمع ؟ .

(٢) ما قيل في النعت قيل مثله في الحال . قال الأشموني في
شرح بيت ابن مالك :

ومصدرٌ مُنكرٌ حالاً يقعُ بكثرة كبغثةٌ زيدٌ طلعُ
ما نصه :

« مع كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور على
السمع » : وجاء في حاشية الصبيان :

(قوله مقصور على السماع) لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما في معناه . وقد يتوقف في ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع . نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز « ا هـ » .

وفي هذا الكلام ما في سابقه مما أوردناه في النعت . لكن فيه شيء آخر أغرب وأبعث على الدهش ؛ هو أن يكون بين العلماء من يشترط في صحة المجاز ورود شخصه لا نوعه !! فلو كان الأمر كما يقول ما كان هناك داع لعلم البيان ، ولا لكتبه ، ورجاله ؛ على كثرة تلك الكتب ، وهؤلاء العلماء كثرة لا نعرف نظائرها في فروع اللغة ، اللهم إلا النحو . فهل كان البيانيون على كثرتهم خاطئون ، وإجماعهم على ضلالة ، وسيرهم على غير هدى ، بل على غير أساس صحيح ؟ بم نحكم على أصحاب هذه المذاهب ؟ وبم نُسَمَّى مذاهبهم ؟ ندع الجواب لمن وهبه الله قليل عِلْم ، أو مُسَكَّة عقل . (٣) جاء في الأشموني - وغيره - عند شرح بيت ابن مالك في

المنوع من الصرف :

وزائِدَا « فَعْلَان » في وصفٍ سَلِيمٍ من أن يُرَى بتاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمَ

أن صيغة « فَعْلَان » وصفاً تمنع من الصرف : « (إما لأن مؤنث

الوصف : فَعْلَى ، كسكران ، وغضبان ، وندمان من الندم ، وهذا

متفق على منع صرفه . وإما لأنه لا مؤنث له ؛ نحو لَسِحْيَان ، لكبير

اللحية . وهذا فيه خلاف . والصحيح منع صرفه أيضاً لأنه وإن لم يكن

له « فَعَلَى » وجوداً فله « فعلى » تقديرًا ! ! لأننا لو فرضنا له مؤنثاً
 لكان « فعلى » أولى به من « فعَلَانة » لأن باب « فَعْلَان » « فَعَلَى »
 أوسع من باب « فَعْلَان فَعْلَانة » والتقدير في حكم الوجود ، بدليل
 الإجماع على منع صرف « أكرم ، وآدر » ، مع أنه لا مؤنث له .
 ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث « أرمِل » وأن يكون كمؤنث
 « أحمر » ؛ لكن حملة على « أحمر » أولى ؛ لكثرة نظائره ، واحترز من
 « فَعْلَان » الذى مؤنثه « فَعْلَانة » فإنه مصروف نحو : « ندمان »
 من المناداة ، وندمانه ، وسيفان وسيفانة) .

لندع ما يسميه الوجود الحقيقى والتقديرى . والمفروض والواقع . . .
 فهذا — وأشباهه — هو مما يقع فى نطاق « مشكلة الأوهام » . ولننظر إلى
 قوله إن « فَعْلَان » الوصف يمنع من الصرف بشرط ألا يكون مؤنثه
 بالهاء ، فمن الممنوع عنده : سكران لأن مؤنثها سكرى . . . لكن
 لو رجعنا إلى كتاب فى اللغة « كالكاموس المحيط » وهو من أكثر الكتب
 اللغوية شيوعاً لوجدناه يقول : سَكِرَ فهو سَكِرٌ وسَكِرَان — ضد صحا —
 وهى (أى : المؤنثة) سَكِرَةٌ وسَكِرَى وسكرانة . ومثل هذا فى تاج العروس
 وفى المصباح منسوباً لبعض القبائل . فما يصنع المتكلم أىصرف كلمة
 « سكران » أم لا يصرفها ؟ إن الأمر يتطلب تحرير القاعدة وتهذيبها ؛
 لتساير كتب اللغة ؛ أو تهذيب الكتب اللغوية وتمحيصها ؛ لتجارى
 النحو ، أو الإرشاد إلى ما يجب اتباعه فى مثل هذه الحال . وليس

من شك أن التحرير والتهذيب إنما يتجهان إلى « النحو » ، دون اللغة إذ هي السابقة عليه ومنها استمد وجوده ، وأخذ مواد بنائه ؛ فعليه أن يتخير ، وينتقى ما يناسبه ، ويدع أو يصلح ما لا يناسب .

(٤) جاء في الأشموني — وغيره — في جموع التكسير أن صيغة « فواعل » شاذة في جمع « فاعل » الذي هو صفة للمذكر عاقل ، كفارس وفوارس ، وناكس ونواكس ، وهالك وهوالك ، وشاهد وشواهد ، وغائب وغوايب ، وكلها صفات للمذكر العاقل . ثم قال :

(وتأول بعضهم ماورد من ذلك على أنه صفة لـ « طوائف » فيكون على القياس ، فيقدر على قولهم هالك في الهوالك : في الطوائف الهوالك — فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل — قيل : وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك) ا هـ . فالصيغة الممنوعة عندهم جائزة ، ولكن بشرط التأويل ، أو التقدير ، أو النية الصالحة التي تبيح ما ليس بمباح — على الوجه الذي أوضحناه من قبل (١) . فلندع التأويل وما معه ؛ فقد أشبعناه في مكانه من البحث لنقول للنحاة شيئاً آخر جديداً ؛ هو أن أحد العلماء المعاصرين تتبع هذا الوصف الشاذ في زعمهم ، فإذا المراجع اللغوية تمتد بعشرات منه جمعها وسجل مظانها ، فسجل بذلك أن القاعدة النحوية وما يتصل بها من منع ، وتأويل وإباحة لا تساير اللغة كما دونها اللغويون (٢) .

(١) في ص ١٤٣ و ١٦١ .

(٢) بيان هذه المسألة في باب جمع التكسير من الجزء الرابع من كتابنا : « النحو الوافي »

(٥) طَمَأَن . يعده الصرفيون النحاة مجرداً « لعدم وجود فعَّال في زعمهم وأوزانهم » مع وجود « طَمَنَ » في معاجم اللغة ، ومثل هذا كثير في صيغ جموع التكسير وصيغ المصادر والصفات المشبهة وأحكام النسب والمجرد والمزید

من الأمثلة السابقة ونظائرها يتبين أن النحو — مع عظيم مزاياه ، وجليل فوائده — يخاف « اللغة والبلاغة » في نواح كثيرة ، ولا يسير معهما في طريق واحد على غير ما يرجى منه ويؤمل فيه .

سواء أكان السبب خفاء كثير من الثروة اللغوية على النحاة الأوائل ، أم كان السبب تعويلهم على لهجات عربية دون أخرى ، أو « التعليل » ولواحقه . . أم غير ذلك مما لا يعنينا اليوم معشر المستعربين الذين لا يريدون إلا الكلام الصحيح والكتابة السليمة ، ولا يهتمهم في قليل أو كثير تلك الآراء وما وراءها — فما من شك في وجوب التوفيق بين النحو والعلوم اللغوية الأخرى ، والاستقرار على رأى موحد بينهما قدر الاستطاعة ، والمصارعة لذلك غير مغفلين حال المتعلمين والأدباء اليوم ، حيث يرجع أكثرهم إلى اللغة ومظانها ، والنحو ومراجعته ، والبلاغة وكتبها ليستعين فيما هو بصده؛ من طلب معونة ، أو إزالة شبهة ، كالبحث عن ضبط كلمة ، ووزنها ، أو مفردتها وجمعها ، أو معناها مجردة ومزيدة أو مكانها ومكانتها من الأسلوب . . . فيجد المراجع ميسرة ، والغاية قريبة .

وبعد، فما عسى أن يقول المرء في علل النحاة وملحقات العلل؟ أيقول ما قاله بعض السابقين: «(لا يصل أحد من « علم النحو » إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه^(١))» أو يقول ما قاله « الفارسي » في الرماني المولع بالتعليل الجدل والعلل النحوية: « (إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شيء^(٢)) » أو المعمرى: « (لا يسخط عليك الله ولا المكان إن كنت لا تدري لماذا

(١) مقدمة الرد على النحاة .

(٢) بغية الوعاة - ص ٣٤٤ - وأردف المؤلف بعد ذلك مباشرة التعليق التالى على كلام الفارسي (النحو ما يقوله الفارسي . ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق ، وهذه مؤلفات « الخليل » و « سيبويه » ومعاصريهما ، ومن بعدهما بدهر ، لم يعهد فيها شيء من ذلك . اهـ لكن هل ينطبق هذا الرأى المنسوب للفارسي مع القصة الآتية التى رواها عنه تلميذه « ابن جنى » ، والتى توضح شغف القوم بالعلل ، وانكبابهم عليها ، وإفناء عمرهم فيها ؟ قال فى ج ١ ص ٢٨٤ من كتابه « الخصائص » : سألتى أبو على الفارسي - رحمه الله - عن ألف : « يا » من قوله فيما أنشده أبو زيد :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعى المثوب قال : يا لا (أى : يا آل فلان ، أو : يا لفلان) فقال : أمقلبة هي ؟ قلت : لا ؛ لأنها فى حرف ؛ أعنى : « يا » فقال : بل هي منقلبة . فاستدلته على ذلك . فاعتصم بأنها قد خلطت باللام بعدها ، ووقف عليها ؛ فصارت اللام كأنها جزء منها ؛ فصارت « يال » ، بمنزلة قال . والألف فى موضع العين ، وهى مجهولة ؛ فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو . وهذا أجمل ما قاله . والله هو ، وعليه رحمته . فما كان أقوى قياسه ! ! وأثر بهذا بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! ! إنما كان مخلوقاً له . وكيف لا يكون كذلك ؟ وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة عنه ، ساقطة عنه كلفه وجعله همه وسدسه . لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر ، ولا يسوم به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة . وقد حط من أثقاله ، وألقى عصا ترحاله . ثم إنى ولا أقول إلا حقاً - لأعجب من نفسى فى وقتى هذا ؛ كيف تطوع لى بمسألة أم كيف تطمع لى إلى انتزاع علة ، مع ما الحال عليه من عمق الوقت وأشجانه وتدأؤ به ، وتحريك أشطانه ؟ لولا معيكة الحاطر ، =

ضممت تاء المتكلم ، وفتحت تاء المخاطب ^(١) » بل نقول قوله ابن سنان الخفاجي السابقة ^(٢) ، ونردفها بما قاله ابن الأثير ^(٣) :

« إن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد ، حتى لو عكس القضية فيها لحاز ذلك ، ولا كان العقل يأباه ولا ينكره ؛ فإنه لو جعل الفاعل ، منصوباً ، والمفعول مرفوعاً - قُلِدَ في ذلك ، كما قلد في رفع الفاعل ، ونصب المفعول . . .

(فإن قيل) لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها ، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً ، والمفعول منصوباً .

(فالجواب) عن ذلك أنا نقول : هذه الأدلة واهية ؛ لا تثبت على محك الجدل ؛ فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، من غير دليل أبداه لهم ؛ فاستخرجوا

واعتناقه ، ومساورة الفكر واكتداره - لكننت عن هذا الشأن بمعزل ، وبأمر سواه على شغل اه وجاء في إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لياقوت الحموي ج ٥ ص ٢٨١ - طبعة مرجليوث عند الكلام على ترجمة علي بن عيسى الرمانى ما نصه : « وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق ، حتى قال أبو علي الفارسي إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس مغنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه شيء . وكان يقال : النحويون في زماننا ثلاثة ، واحد لا يفهم كلامه وهو الرمانى ، وواحد يفهم بعض كلامه ، وهو أبو علي الفارسي ، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ - وفي رواية : بلا استثناء - وهو السيرافي " اه .

(١) ص ٣٨٠ من محاضر جلسات الجمع دور الانعقاد الأول .

(٢) في ص ١٣٤ .

(٣) المثل السائر ص ٢٨ الفصل الثامن .

لذلك أدلة وعللا . وإلا فن أين علم هؤلاء أن الحكمة التي دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها .

ولله ابن مضاء (١) الأندلسي العالم النحوي الذي ثار على النحاة وهو منهم ، وشن على علمهم الثواني والثالث وما بعدها حرباً شعواء ؛ لا هوادة فيها ولا ملاينة .

١ - حين سمعهم يحاورون على النمط التالي : (٢) « قام زيد » . لم يرتفع زيد ؟ لأنه فاعل . فقال لا بأس بهذه العلة الأولى . ثم سمعهم يقولون بعدها ؛ ولم يرتفع الفاعل ؟ لإسناد الفعل إليه . ولم صار ما أسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمّة أقوى الحركات ؛ فجعل الأقوى للأقوى . هلا عكسوا فأعطوا الاسم الأقوى الحركة الضعيفة لثلاثا يجمعوا بين ثقيلين (٣) ؟ ...

ب - كان محمد كريماً . لم نصب لفظ : « كريماً » ؟ لأنه خبر كان (وإلى هنا لا اعتراض على السؤال والجواب) . لم نصب خبر كان ولم يرفع كاسمها ؟ . لهذا جواب أيضاً ؟ ولم لا يتشابهان في الحركة الإعرابية ؟ لكذا وكذا .

(١) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء . من أكابر قضاة الأندلس ، وأشهر علمائهم في الفقه ، والنحو ، وعلوم اللغة . والراجح أنه ولد سنة ٥١٣ هـ ومات سنة ٥٩٢ هـ .
(٢) ملخص من ص ١٧٨ و ١٨٩ ج ١ كتاب الخصائص .
(٣) كتاب الرد على النحاة ص ١٥٩ وقد سبقه إلى هذا ابن جني في ج ١ ص ١٨٩ من الخصائص - كما أشرنا - .

ج - أين . كيف نضبط آخرها ؟ بالفتح لأنه اسم مبنى على الفتح .
ولا ضرر في هذا التعليل أو العلة الأولى كما كان يسمى أمثالها . لم يبنى
مع أن الأصل في الأسماء الإعراب ؟ . يجاب عن هذا . . . ولم كان
بناؤه على حركة مع أن الأصل في المبنى أن يسكن ؟ يجاب عن هذا
أيضاً . . . ولم كانت الحركة فتحة ولم تكن ضمة أو كسرة ؟ . يجاب عن
هذا أيضاً . . .

فلكل حكم إعرابي أو بنائي سؤال ، ولكل سؤال جواب . وقد
ينشأ عن الجواب سؤال وجواب جديدان ، أو اعتراض ، أو إشكال ، بل
قد ينشأ عن ذلك ما يسمى « الدور » ؛ كقولهم . نون جماعة المؤنث
حركت لأن ما قبلها ساكن ، نحو اضربن ويضربن . وفي مكان آخر
يقولون : إن الماضي يبنى على الفتح إلا إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ،
كالقاء . ونا ، وذن النسوة فيبنى على السكون ؛ لئلا يجتمع أربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ إذ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد . ومعنى
هذا أن الفعل بنى على السكون بسبب النون ، والنون تحركت بسبب
سكون آخر الفعل . . .

إن الأمر في الحركات والسكون وغيرها لا يتطلب شيئاً من هذا ؛
(فالعمدة في هذه الأحكام السماع . وهذه حكم « أى تعليلات » تلتبس
بعده الوقوع ؛ لا تحتمل البحث والتدقيق ^(١)) ولا نحتاج - إن كان ثمة

(١) الخضرى ، باب الإعراب عند الكلام على بناء الأفعال ص ٢٧ .

حاجة إلى أكثر من سؤال واحد قد يمكن الاستغناء عنه في أكثر الحالات ؛
هو : لم رفعت الكلمة ، أو نصبت . أو جرّت ، أو جزمت . . . ؟
فيجواب : لأنها فاعل ، أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو خبر ناسخ ككان . . . وكل
استزادة بعد هذا فضول ، يثير النفس ، ويملؤها حنقاً على أصحابه ؛ كما
أحق صدر ابن مضاء الأندلسي فألف كتابه : « الرد على النحاة » يشدد
النكير عليهم ، ويسخر من دعاوهم . بل يرقى في النكير والسخرية حتى
يصف عملهم في بعض نواحيه بأنه منكر ، وحرام لا شك في حرمة^(١) .
ويؤيد حكمه هذا بما يراه الحجة وواضح البرهان .

ولعلّ لنا به أسوة تحفزنا إلى تدارك الداء ، والمبادرة إلى علاجه .
وما علاجه التاجع الحاسم إلا في أمرين :

١ - وضع النحو الموحد المصنّف ، على الطريقة التي شرحناها
وافية ، مفصلة فيما تقدم^(٢) .

ب - ثم تنقيته من العلل الثواني ، والثالث ، وما يليها ؛ فلا نستبق
من العلل إلا الأوائل ، وما يشبهها ؛ مما لا يدعو إلى تأويل ، أو تمحل ؛
أو تعدد في الوجوه الإعرابية ؛ فحسبنا من العلل تلك الأوائل التي تبين
أن هذه الكلمة مرفوعة - مثلاً - لأنها فاعل ، أو مبتدأ . . . أو . . .
وأن تلك منصوبة ؛ لأنها مفعول ، أو خبر لكان . . . أو . . . وأن
أخرى تنصب مفعولاً به ، لأنها صيغة مبالغة من فعل متعد . . . لا نزيد

(١) ص ٢٢ من كتابه الرد على النحاة . (٢) ص ١٠٦ .

على ذلك شيئاً ؛ مهملين ما عداها من العلل التي أعلت النحو ،
وأضاعت الجهد والوقت في عبث لفظي ، لا غناء فيه ، بل فيه كل
الجناء ، وكان الواجب توجيههما إلى إصلاح نحوي مفيد ، وعمل
مثمر .

العامل

نشأته - آثاره - تدارك عيوبه

ومما له اتصال وثيق بالمشكلات السالفة مشكلة أخرى واضحة الأثر
في تعقيد النحو ، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة ؛ فليس خطرها
مقصوراً على المسائل النحوية البحتة ؛ بل تجاوزها - كغيره مما أسلفنا - إلى
التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع . وأعني بها مشكلة : « العامل » .
فقد استقر في رأي النحاة أن الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هي
أثر لمؤثر أوجدتها ، ولا يتصور العقل وجودها بغيره . متأثرين في هذا
بما تقرر في العقائد ، الدينية ، ومجادلات « علم الكلام » ؛ من أن لكل
حدث مُحدثاً ، ولكل موجودٍ مُوجداً . ولا يصح في الذهن مخلوق

بغير خالق ، ولا مصنوع بغير صانع .
وكما لا يصح أن يكون للأثر الواحد مؤثران بوجودانه معاً في وقت واحد ، لا يكون للمعمول الواحد عاملان . قاعدة مطردة ، وحكم عقلي لا استثناء فيه . وما دام الأمر كذلك فرفع آخر الكلمة حيناً ، أو نصبها ، أو جرّها ، أو جزمها . . . أو انتقالها من الرفع إلى النصب أو غيره . . . كل أولئك حوادث لا بد لها من محدث ، ولا يوجد واحد منها بغير موجد فرد ؛ إذ يستحيل التعدد ، وأن يستقل المخلوق بخلق نفسه ؛ كما يستحيل أن يقوم المعدم بإيجاد نفسه ، ومنحها الحياة ، وهو فاقد لها فقداناً أصيلاً . وإذا ما الذي أوجد الرفع والنصب وغيرهما . . . في الكلمات ؟ لا بد من موجد فرد قياساً على ما مضى .

ولا خلاف عندهم ولا عند غيرهم في ذلك . إنما الخلاف في كنه ذلك الموجد ، وحقيقة ذلك العامل الذي يعمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم . . . ويصنع ذلك ؛ أهو المتكلم الذي يتصرف في الكلمات كما يهوى ، أم هو صانع آخر ظاهر أو غير ظاهر ، يجلب الحركات المختلفة باختلاف التعبيرات ووجوه الكلام ؟ فإذا قلنا : (الشمس نافعة ، كانت الشمس نافعة ، إن الشمس نافعة ، يتمتع الناس بالشمس النافعة . . .) فما الموجد الذي أوجد الضمة ، أو الفتحة ، أو الكسرة في الكلمات السابقة فجعل أواخرها مرفوعة حيناً ، منصوبة أو مجرورة حيناً آخر ، وقد ينقل إحداها من الرفع أو من النصب

أو من الجر إلى غيره ؟ ما الذى فعل هذا وكان له وحده القدرة على إيجادهِ وخِلقهِ ؟ وإن شئت فقل : ما العامل الذى عمل هذا وانفرد به ؟

إِنَّهُ المتكلم فى رأى القلة النحوية المغلوطة (كابن مضاء الأندلسى) وإنه العامل اللفظى أو غير اللفظى فى رأى الكثرة الغالبة من النحاة ؛ فرفع الكلمات السابقة أو جرها أو نصبها أو جزمها ليس إلا أثراً للمتكلم وحده ؛ هو الذى عمله ، واجتلبه ، وأبقاه ، أو غيرهِ عند أصحاب الرأى الأول ، وهو عند أصحاب الرأى الثانى أثر للعامل اللفظى إن وُجِدَ ، (مثل ، « كان » فإنها رفعت « الشمس » ، ونصببت « نافعة » ، ومثل : « إن ») فإنها نصبت « الشمس » ورفعت « نافعة » ، ومثل : « الباء » فإنها جبرت « الشمس » — كل ذلك فى الأمثلة السالفة) وإن لم يوجد العامل اللفظى ظاهراً بين الألفاظ ، فليس معنى ذلك أنه غير موجود ألبتة ، بل قد يكون مستتراً (مثل : « أن » الناصبة المضمرة وجوباً) وقد يكون محذوفاً (كعامل الإغراء والتحذير) سواء أكان الحذف وجوباً أم جوازاً . فإن لم يوجد العامل اللفظى ظاهراً أو مستتراً فليس معنى ذلك أنه لا وجود له — لاستحالة وجود أثر بغير مؤثر ، كما قلنا — وإنما معناه أنه « معنوى » لا يسمت فى كيانه بصلة إلى الكلمات والألفاظ ، ولا يتكون من شئ منها . ومن ثم لا مادة محسوسة له ، ولا يُنْطَقُ به ولا يظهر أو يُقَدَّر فى الكلام ؛ كرفع كلمة الشمس (وهى مبتدأ) بالابتداء ، وكرفع « يتمتع » (وهى

فعل مضارع) بالتجرد من الناصب والجازم . . . فلا ابتداء أو التجرد علامة معنوية — وإن شئت فقل : خيالية . لا وجود لها إلا في الذهن ، ولا حقيقة لها في الخارج ، كما يقول علماء الوضع ، وهي مع ذلك تؤثر في الكلام رفعاً أو نصباً ، وتجتلب الحركة التي تريدها .

ومن كل ما سبق نشأ : العامل اللفظي ، والمعنوي ، والعامل المذكور والمقدر ، والمحذوف ، والعامل القوي أو الأصيل ؛ كالفعل عامة (وأفعال النواسخ منه) والعامل الضعيف ؛ كحروف النسخ الملحقه بكان (مثل ما ، وإن . . .) والذي يكون قوياً حيناً وضعيفاً حيناً آخر ، على حسب التراكيب ، مثل : « أن » الناصبة مظهرة ومضمرة بغير أن تسبقها اللام ، ثم بعد أن تسبقها اللام ، والعامل الذي يصلح أن يكون مفسراً ، والعامل الذي لا يصلح . . . ولكل أحكامه وآثاره ونخصائصه التي تتفاوت بحسب قوته وضعفه ، وحذفه وذكره ، ونوعه (اللفظي هو أم معنوي) ؟ . . . فليست المسألة إذاً مقصورة على حركة يجلبها العامل معه ، أو يستبدل بها غيرها ، وإنما تمتد إلى أثره في تكوين الكلمة ، وتركيب الجملة ، وبلاغة الأسلوب ، فيباح لعامل ما لا يباح لغيره ، ويمنع واحد ما يحرم على سواه ؛ من حذف أو ذكر ، وتقديم بعض الكلمات عليه ، وتأخير بعض آخر ، وإيجاب ذلك ، أو جوازه ، وتأويل ما يخالف ذلك ولو جاء في القرآن الكريم ، والحديث الصحيح ، وتأويله أو الحكم عليه بالشذوذ أو الضعف أو عدم القياس عليه إن

جاء في كلام آخر عربى فصيح . . . و . . . و . . . إلى غير ذلك من ألوان التحكم المفسد ، والتقييد الضار ، لا لشيء إلا للخضوع « للعامل » الذى صنعناه بأيدينا ، ونسينا أننا خلقناه ؛ فقد سنّاه ، وأحطّنا بهالة من الجلال والإكبار أنسّتنا أصله ، والغرض منه .

لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم ، أو هو المعنوى ، أو هو اللفظ ظاهراً ، أو مقدراً ، أو محذوفاً ؛ فذلك أمر سطحى شكلى بحت ، وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه ؛ المعنوى واللفظى ، وننصرف عن العامل « بمعنى المتكلم » ؛ ذلك أن العامل اللفظى والمعنوى يُسهّل على المستعرب ومتعلم اللغة ، والناتئ فيها - أن يرى العامل إن كان حسيّاً ، ويدركه إن كان معنويّاً ؛ فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحس ويدرك فى سهولة وخفة . يرى الفعل أمامه فيعلم أنه يتطلب فاعلاً مرفوعاً ، وقد يتطلب مفعولاً به أو أكثر ، ويرى الاسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعاً أو منصوباً ؛ بحجة أنه فاعل أو مفعول . . . أو . . . أو . . . ويرى حرف الجر والمضاف فيعرف أن كلا يحتاج إلى مجرور ؛ فيجر الاسم بعدهما ، ويرى المبتدأ أو المضارع فيبادر إلى رفعهما . . . وهكذا . فوجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتمام إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدهما ، وكأنّ هذا العامل أمانة قاطعة على المطلوب ، ورائد لا يُضلل . أما العامل « المتكلم » فلن يعرف ضبط أواخر الكلمات ، وما يتصل بها ،

وما ينشأ عن تصرفها إلا إذا كان عربياً أصيلاً ؛ ينطق اللغة العربية بفطرتها ، وتجري على لسانه طائعة بغير أمارات مرشدة ، ولا علامات يستوحيها الضبط ، ويستبينها ما يتطلبه المقام من حركة دون حركة ، ومن ضميط دون آخر ، فالأخذ برأى الجمهرة في أمر « العامل » إنما هو أخذ بالأيسر ؛ عملاً ، وتطبيقاً ، وإفادة ، بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به ؛ ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذى يجلب الحركات ويغيرها ، ويداور بينها إنما هو : المتكلم ؛ ما فى ذلك شك . ولكن لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة فى النسيان أو التناسى ، والضرر لا أثر له . إنما الضرر كل الضرر أن نسيغ على هذا العامل المصنوع ألواناً من القوة ، وصنوفاً من المزايا تجعله يتحكم — بغير حق — فى المتكلم ، ويفسد عليه تفكيره ، ويعوقه فى الأداء ، ويتناول كلامه الصحيح بالتشويه والتجريح ، ويفرض عليه طرقاً خاصة فى التعبير تستمد سلطانها مما أسبغه النحاة على هذا العامل ، لا مما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخالص ، أو مما جاء به التنزيل الحكيم . . . وإليك من الأمثلة ما يُغنى فى الإبانة عن الإطالة .

١ — إذا قلت : محمد — هاجماً — أسد . كان المثال خطأ عند جمهرة النحاة ، على الرغم من شيوع مثل هذا التركيب ، وشدة الحاجة البليغة إليه فى الأساليب المختلفة . إذ يترتب على صحته وقوع الحال — هاجماً — من

المبتدأ ، وهذه الجمهرة لا ترضى أن يكون صاحب الحال مبتدأ . لماذا ؟ لأن العامل في الحال عندهم يجب أن يكون هو العامل في صاحبه . والابتداء هنا هو العامل في صاحب الحال الذى هو : « محمد » ؛ فوجب أن يكون هو العامل كذلك في الحال ؛ تطبيقاً لرأيهم . ثم يقولون إن الابتداء عامل ضعيف لا يقوى أن يؤثر في شيئين ، ولا يصل أثره إلا لواحد منهما ، فوجب قصره على الأساسى منهما « وهو المبتدأ » وترك الآخر تركاً باتاً إن أمكن ، وإلا وجب تغيير العبارة ومجىء الحال فيها على صورة مقبولة نحويًا .

وإذا قلت ؛ هذا — هاجمًا — أسد . كان المثال خطأ كذلك ؛ لسبب آخر غير السالف ، هو : أن — هاجمًا — حال من المبتدأ اسم الإشارة (ذا) فاسم الإشارة — إذًا — هو صاحب الحال ، وهو في محل رفع . وعامل الرفع فيه الابتداء ، في حين نجد الذى عمل النصب في الحال هو « ها » التنبيه (لأنها عندهم تتضمن معنى الفعل : « أنبّه ») وتقوم مقامه في نصب الحال) فلا يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وذلك محذور عند كثرتهم . وخالفهم سيبويه في المسألتين .

قد يكون رأيهم مقبولا ، وطاعتهم واجبة لو لم ترد النصوص الصريحة الناصعة مخالفة لهم . وهم يرونها فيرفضونها ، أو يتأولونها تأولا يثير الدهش بسدّ أن يعيدوا النظر في قاعدتهم . من ذلك ما نقله الخضرى

في تأييده لسيبويه ، وتسجيل رأيهم . قال ما نصه ^(١) :
 (يشهد له — أى : لسيبويه — أعجبني وجه زيد مبتسماً ،
 وصوته قارئاً ؛ فإن عامل الحال هو الفعل ، وعامل صاحبها هو المضاف
 وفي قوله : « لمبتسماً وحيشاً طاملاً » عمل فيها الظرف — وهو هنا الجار مع
 مجروره ^(٢) — وفي صاحبها الابتداء . وفي قوله تعالى : « إن هذه أمتكم »
 أمة واحدة » ، « وأن هذا صراطي مستقيماً » عمل فيها « حرف
 التنبيه » وفي صاحبها « إن » . وفي قوله :
 « ها بيننا ذا صريح النصح فاصنع له ... » عمل فيها التنبيه وفي
 صاحبها غيره) اهـ .

فأنت ترى أن الأمثلة الصحيحة المأثورة من القرآن وغيره ، تخالفهم
 وتشهد عليهم . فإذا يقولون ؟ استمع إلى « الخضرى » يجيب عنهم فيقول
 بعد ذلك مباشرة :

« (لك أن تمنع أن « موحشاً » حال من « طلل » ، بل من ضميره
 في الظرف — أى : في الجار مع مجروره — ليكون حالاً من المعرفة . وأما
 البواقي فلا اتحاد موجود فيها تقديراً ، إذ المعنى : أشير إلى أمتكم ، وإلى
 صراطى ، وتنبه لصريح النصح . أى : فالعامل في الحقيقة الفعل الذى

(١) حاشية الخضرى عند شرح بيت ابن مالك في باب الحال :

وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعملا

(٢) يراد بالظرف — أحياناً — في تعبيرهم : الجار مع مجروره .

أشير إليه بهذه الأدوات ؛ كأتمنى وأترجى ، وفعل الشرط فى أما « فى نحو : أما علمنا فعالم » فإسناد العمل إليها ظاهرى فقط . وأما مثلاً الإضافة فصلاحيّة المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول الفعل . وعلى هذا فالشرط عند الجمهور والاتحاد تحقيقاً أو تقديرًا ، ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدأ ، لأن الابتداء لا يصلح عاملاً فى الحال لضعفه ، فيحتاج إلى عامل غيره ، والاختلاف ممنوع ، وأنجاه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك . قال الرضى وهو الحق : ، إذ لا دليل على وجوب الاتحاد ، ولا ضرورة تاجىء لذلك) « ١ هـ .

أليس الشرط عند من سماهم الخضرى « بالجمهور » مثيراً للدهش كما أسلفنا ؟ كيف ساغ له أن يتناول الكلام الأصيل الرفيع — قرآنًا وغير قرآن — بالتأويل ، وحرّم علينا أن نحاكمه إلا بذلك الشرط العجيب وكيف ارتضى التأويل فى أسمى النصوص وأوضح المثل ، ولم يرتض لقاعدته التحويل والتبديل كما ارتضى سيبويه ؟ وأى شرط هذا الذى يريده ليصح الكلام به ؟ إنه الاتحاد فى التقدير !! ومعنى هذا الاتحاد أن نخلق فى الوهم — لا فى الحقيقة — عاملاً يسيطر بتأثيره على الحال وصاحبها معاً ، وأن ندع الخيال يخترع هذا العامل ويبتكره . وبهذا الخلق والاختراع الوهمى الخيال يصح الفاسد ، ويستقيم المختل !! وهل يعجز خيال عن هذا الذى يريده النحاة ؟ وكأن المسألة « اعتبارية » كما يقولون ، فإن وجدت الاتحاد قائماً فى اللفظ فيها ، وإلا فاعتبره موجوداً فى التقدير

فتحل العقدة ، وتخفى المشكلة ، بل لا داعى لأن تكلف نفسك التقدير الحقيقى الذى تشغل به عقلك ؛ فبحسبك أن تستريح منه معتمداً على فهم النحاة إياه ، فأى جدل هذا ؟ وكيف يرضاه من النحاة جمهورهم وينصرفون عن رأى سيبويه الذى لا دليل يعارضه ، ولا ضرورة تدعو لمخالفته ؛ كما يقول الرضى بحق وتوفيق ؟

بقى شىء أهم ، وسؤال أخطر ! ! أهذا التأويل الخيالى الوهمى يبيح القياس على ذلك الكلام الأصيل أو لا يبيح ؟ إن كان غير مبيح فاصطناعه عبث وإفساد ؛ إذ لا فائدة منه ، وإن كان مبيحاً فما أيسره علاجاً نرضاه لكن النحاة — غير سيبويه ومن وافقه — لا يرضون به ولا يبيحونه .

ب — (أنت — فى الشدة — العون) (إنك — من الدنيا — رجائنا)
 و (عليك — فى مطالب الحياة — اعتمادنا) و (الاعتراف حقاً)^(١)
 واجب بفضلك ...) هذه الأمثلة وأشباؤها سقيمة ، — بل فاسدة — عند النحاة ؛ على الرغم من جريانها على السنة الفصحاء قديماً ، وكثرة تداولها اليوم ، وحجتهم على فسادها صناعة أن كلامها يشتمل على مصادر قد سبقه معموله أو فُصِّل بينهما . وكلاهما محظور عندهم ؛ فلا يجوز تقديم معمول المصدر أو شىء يتعلق بالمصدر ، عليه . كما لا يجوز أن

(١) كلمة : « حق » ليست معموله المصدر ؛ فهى فاصل أجنبى بينه وبين معموله (شبه الجملة) .

يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي . ذلك أن المصدر عامل ضعيف (لأنه في العمل فرع الفعل المشتق ، وإن كان أصلهما في المادة ؛ ومن شأن الفرع في المادة أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ^(١)) وإذا كان ضعيفاً فلن يستطيع أن يؤثر في معمله المتقدم أو المفصول منه بفصل أجنبي ، فهذا الفاصل الأجنبي بمثابة حاجز حصين أمام مؤثر ضعيف .

وشيء آخر يقوله النحاة ^(٢) ؛ هو أن المصدر مع معمله كالموصول مع صلته ، كلاهما بمنزلة الجزء من الآخر ، ولا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي ، فكذلك المصدر مع معمله . فسنأثلهم : ما ترون في قوله تعالى : « فلما بلغ — معه — السعي . . . » وقوله تعالى : « ولا تأخذكم — بهما — رأفة » . . . وقوله : « إنه على رَجْعِهِ — لقادر — يوم تُبْلَى السرائر . . . » وقول الشاعر :

وبعضُ الحُلمِ عند الجُحْمِ لـ — — للذلةِ — إذعانُ
وقول الآخر :

المنُّ — للذمِ داعٍ — بالعطاء ؛ فلا تمنن ؛ فتسلفنى بلاحمد ولا مال ؟
وسنأثلهم ما ترون في الموصولات التالية ^(٣) وصلاتها من قوله تعالى :

(١) الأشموني : باب المفعول المطلق .

(٢) الأشموني : آخر باب إعمال المصدر .

(٣) سبقت الإشارة لهذا بمناسبة أخرى في ص ٩١ — واسم الموصول في الآيات هو

« أَل » . والأصل بغير تأويل : من الزاهدين فيه — الناصحين لهما — من الشاهدين على ذلكم .

« وكانوا فيه من الزاهدين . . . » « إني لكما لمن الناصحين . . . » « وأنا على ذلكم من الشاهدين . . . » وقول الشاعر :

لا تظلموا سنوراً فإنه — لكم — من الذين وقّروا في السر والعلن
وقوله : (وأعرض — منهم — عن هجائي . . .)

وقوله : (فإنك) — مما أحدثت — بالحرب) . . . ؟

فيجيئون : هذا مؤول !! ويعرضون ألواناً من التأويل تنزع منها النفس ، إذ كيف تقع هذه التأويلات من أئمة أعلام نحارير في أسمى أسلوب عربي ؟ وكيف يحملها الزمان عصراً فعصراً ويطوى بها القرون ؛ لا يصادفها من يقف في طريقها ، وبحول بينها وبين سلامة الوصول إلينا ؟ ومن شاء أن يرجع إلى هذا التأويل فأمامه المراجع المطولة ، ومنها : « معجم الموامع » باب الموصول . و « الأشموني وحاشيته » ، باب إعمال المصدر . وفيهما الكفاية الواسعة .

وقد يقنع من ذلك بأن يعلم أنهم يؤولون في أمثلة المصادر بتقدير مصدر آخر يتصل بالمعمول الموجود ، ولا يفصل منه بفواصل أجنبي كما لا يفصل من توابعه ، وبذا يكون في الكلام مصدران أحدهما مقدر ، والآخر ظاهرٌ موجود أول الأمر . وقد يقدران عاملاً آخر غير مصدر إن اقتضى الأمر ذلك . يقولون في الأمثلة السابقة ؛ فلما بلغ — معه — السعي ، تقديره ؛ فلما بلغ السعي ، معه السعي . ولا تأخذكم — بهما — رافة ، تقديره : ولا تأخذكم رافةً بهما رافة . إنه على رجعته — لقادر —

يوم تبلى السرائر ، تقديره : إنه على رَجْعِهِ لِقَادِرِ يَوْمِ تَبْلِى السَّرَائِرِ يَرْجِعُهُ .
وبعض الحلم عند الجَهِلِ للذلةِ إِذْعَان ، تقديره ؛ وبعض الحلم عند
الجَهِلِ إِذْعَان للذلةِ إِذْعَان . المن — للذمِ دَاع — بالعطاء ، تقديره : المن
للذمِ دَاع ، المن بالعطا .

ومثل هذا يفعلون بالموصول وصلته ، وما تعلق بها ، يقولون : فى تأويل
الأمثلة السالفة :

«وكانوا فيه من الزاهدين» ، تقديره : وكانوا من الزاهدين فيه من
الزاهدين .

إِنى لَكِما لمن الناصحين ، تقديره : إِنى لمن الناصحين لكِما لمن
الناصحين .

وأنا على ذلكم من الشاهدين ، تقديره : وأنا من الشاهدين على ذلكم
من الشاهدين .

لا تظلموا سنورا فإنه لكم من الذين وفوا ، تقديره : لا تظلموا
سنورا فإنه من الذين وفوا لكم من الذين وفوا لكم . وأعرض — منهم —
عن هجاني ، تقديره : وأعرض عن هجاني منهم عن هجاني .
فإنك — مما أحدثت — بالهجر ، تقديره : فإنك بالهجر مما أحدثت
بالهجر .

بهذه الطريقة أو بما يشبهها يتأولون^(١) ، ولندع المشكلة الإعرابية

(١) إلا الرضى فإنه يميز تقديم الظرف والجار والمجرور على المصدر . ورأيه هو السيد

الكسود التي جددت ونشأت من هذا التأويل ، وتركها لحرب جدلية أخرى مرهقة يثيرونها ويخوضون غمارها لنسألهم هنا كما سألناهم من قبل : أبهذا التأويل تنفرج الأزمة ، وتنحل العقدة ، فيصح ذلك الكلام ، ويصح محاكاته ، والقياس عليه ، أم تبقى المحاكاة ممنوعة والقياس محرماً ؟ إن كان الجواب هذا أو ذاك فالاعتراض عليه معروف مما سبق على نظيره .

وشبيه بهذا أو قريب منه من حيث أثر الوهم والخيال والتقدير في تصحيح بعض الألفاظ والتراكيب أو تخطئتها ما يقولون من أن متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً — يصح أن يكون مفرداً مشتقاً أو فعلاً . فمحمد عندك أو في البيت ، يُقدَّر : بمحمد مستقر ، أو استقر عندك ، أو في البيت ، أو نحو ذلك ((إلا بعد «أما» وإذا الفجائية)) فيمتعين التعلق باسم الفاعل نحو : أما عندك فزيد ، وخرجت فإذا في الباب زيد ، لأن «أما» و «إذا» الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر^(١)

ثم قال الأشموني : ((على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفراني ، هل يجوز : إذا زيدا ضربته^(٢) ؟ فقال نعم . فقال ابن جنى : يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل^(٣) ولا يليها إلا الأسماء . فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملزم الحذف ،

(١) الأشموني والصبيان ، باب المبتدا والخبر .

(٢) يريد : خرجت فإذا زيدا ضربته — للمفاجأة .

(٣) لأن التقدير عندهم : فإذا ضربت زيدا ضربته . فكلمة : «زيداً» مفعول به لفعل مخنوف يفسره المذكور .

ويقال مثله في «أما». فالخطور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما ، لأنهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات . سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهراً ولا مقدراً ، لكن لا نسلم أنه يليهما فيما نحن فيه ، إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما في الدار فزيد استقر وخرجت فإذا في الباب زيد حصل . لا يقال إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم ، إذ رتبة العامل قبل المعمول ؛ لأننا نقول هذا المعمول ليس في مركزه ، لكونه خيراً مقدماً) “ ١٥ .

فهل بعد هذا تصيّد وإضاعة وقت وبذل جهد فيما لا نفع وراءه ؟ وهل كان العربي الأصيل يعلم شيئاً من هذه المحاورات والمجادلات أو يقدرها أو يدخل في حسابها — وهو يتكلم بسايقته وبمقتضى فطرته — قليلاً أو كثيراً منها ؟

ومن ذلك قولهم : (١) زيدٌ ضربت عمراً أخاه) ، فإن قدرت أخاه «بدلاً» امتنعت المسألة — أي لم تصح الجملة — بناء على المشهور من قولهم : إن البذل على نية تكرار العامل الذي عمل في المبدل منه ، فالعامل في البذل متكرر ، ملحوظ في النية وفي الفكر غير مذكور في الكلام فكأن الضمير من جملة أخرى) هذا كلامهم . لكن لو جعلنا أخاه عطف بيان صح المثال عندهم ، وتوقف القتال كما توقف للسبب عينه في عدة مسائل أباحوا أن تكون عطف بيان ، لا بدلاً ، وسردوا الكثير منها آخر

(١) حاشية للصبان عند الكلام على رابط المبتدأ . ج ١ ص ١٦٠ .

باب « عطف البيان » من كتب النحو المطولة كلها .
وقد يرون أن اختصاص العامل لا ينطبق على أمثلة أخرى كثيرة
صحيحة ، فلا مناص أن يتأولوها أو يبيحوها ؛ بحجة أنه قد يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ^(١) ، أو يقدروالها عاملاً آخر مناسباً
أو غير ذلك مما هو مشور مفرق في كتبهم ، وبعضه مجموع « كالذي في
الجزء الثاني من المغنى في باب خاص بما يغتفر في الثواني » .
وإذا كانت المخالفة في ظرف أو جار ومجرور قالوا إنه يتوسع فيهما
ما لا يتوسع في غيرهما ، وهكذا .

ج - إن علياً وصالح مسافران : هذا التركيب خطأ عند سيويه ^(٢) وأكثر
النحاة ؛ فهم يقررون أن العطف على « اسم إن » قبل مجيء الخبر يوجب
نصب المعطوف ، ولا يجوزون الرفع إذ لا وجه له عندهم (فإنه إن كان
معطوفاً على الضمير المرفوع المستكن في الخبر يلزم عليه تقديم المعطوف
ولا قائل به ، وإن كان معطوفاً على محل اسم إن - وأصله مبتدأ - صار
مبتدأ مثله حكماً واعتباراً ؛ وعمل في الخبر ، وترتب على هذا توارد عاملين
على معمول واحد ، أحدهما ما أصله المبتدأ حقيقة ، والثاني المعطوف
الذي اكتسب هذا الاسم اعتباراً وتقديراً ^(٣) .

(١) لذلك بعض الأمثلة في حاشية الصبان ج ٢ باب المبتدأ عند شرح بيت ابن مالك :
(وقس وكاستفهام النبي . . .) .

(٢) كما سبق في ص ٤٣ و ٨١ .

(٣) الخضري ، باب (إن) عند الكلام على العطف على اسمها . بتوضيح في العبارة .

هذا ما يقرره النحاة، فإذا قرأنا عليهم ما سبقت الإشارة له^(١) من قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، وَالَّذِينَ هَادُوا، وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَسَّنَ آمَنَ . . .» وأسمعناهم قراءة من قرأ: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ . . .) «برفع ملائكة». وقول الشاعر:

فَنِيكَ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

أجابوا: هذا مؤول، وخرجه على التقديم والتأخير، أو حذف الخبر من الأول . . . أو . . . أو . . . مما بسطوه في مطولاتهم^(٢) وقبلوه في القرآن مع التأويل، ولم يجيزوه في كلامنا!! ولا حاجة بنا إلى مناقشة هذا الرأي، فالأمر فيه وفي الحكم عليه كالأمر والحكم فيما سبقه. ولكن لا يفوتني أن أشير إشارة عابرة إلى كلمة غريبة فترطت من سيبويه حين يقول في هذه المسألة كما روى الأشموني: (أعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان). فكيف يغلطون وهم من العرب وقد نقلنا^(٣) عنه وعن الثقات في مكان آخر ما يفيد أن العربي لا يغلط؟ وكيف يعده غلطاً مع انطباقه على ما بجاء القرآن به والشعر الصحيح؟ إن الأمر لا يحتاج إلى تعليق.

د - إن - بالعلم - محمداً مغرم، هذا الأسلوب وأشباهه خطأ عند

(١) في ص ٨١

(٢) راجع ابن عقيل مع حاشية الحضري، والأشموني مع حاشية الصبان: حيث ترى الغرائب، وفيهما الكفاية.

(٣) ص ٣١ وما بعدها ثم ص ٧٧ و ٨٢ و ٨٩.

كثرة النحاة لما فيه من تقديم معمول خبر إن على الاسم وهو محرم كتقديم الخبر نفسه إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور ، قال الخضرى وغيره : (وإنما روى الترتيب مع معمول « إن » ، ولم يراع فى « كان » لضعف « إن » بالحرفية والفرعية مثل « ما » وأخواتها ، وجاز تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور هنا دون « ما » لقوة هذه الأدوات بشبهها الفعل فيما مر ، ولأنها محمولة على الفعل المتصرف ، « وما » محمولة على الجامد وهو ليس ^(١) .

فإذا عرضنا عليهم قول الشاعر الحجة :
 فلا تلتحنى فيها فإن — بحبها —
 أنالك مصاب القلب جم بلا بلاءه
 حيث قدّم — بحبها — على متعلقه الخبر (مصاب) قالوا هذا جائز عند قوم دون آخرين .

هـ — محمد هند مكرمها : هذا المثال خطأ عند البصريين ، والواجب عندهم أن تقول : محمد هند مكرمها هو ، فتبرز الضمير المستكن فى المشتق « ما دام الخبر قد جرى على غير من هو له » سواء أكان اللبس مأمونا كالمثال السابق أم غير مأمون ، نحو محمد عمرو مكرمه هو . أما الكوفيون فلا يرون ضرورة لإبراز الضمير عند أمن اللبس ، قال الخضرى ؛ (قال بعضهم محل الخلاف إنما هو الوصف ، أما الفعل فلا يجب فيه الإبراز)
 (١) الخضرى ، ج ١ ، فى تعليقه على شرح بيت ابن مالك — باب « إن » : وراع ذا الترتيب إلا فى التى ...

عند الأمن اتفاقاً ، ولعل سره أصالته في العمل وتحمل الضمير^(١) .

فإذا عرضت عليهم ما يستدل به الكوفيون من نحو قول الشاعر :

قَوِي ذُرّاً المجد بانوها ، وقد علمت بِكِئْنِهِ ذلك عدنانٌ وقحطانٌ

أجابوا : (باحتمال أن يكون « ذرا » المجد » معمولاً لوصف محذوف

يفسره المذكور ، والأصل : بانون ذرا المجد بانوها . وفيه أن اسم الفاعل

هنا بمعنى المضى ومجرد من آل ، فلا عمل له فلا يفسر عاملاً . وأجيب بأنه

لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في

صحة العمل فيفسر عاملاً كما قاله الناصر^(٢) ١ هـ .

فهل رأيت إباحة وتحريماً ، ووقتاً مضيعاً كهذا . . . ؟

و - حضر وخطب محمود : لمن الفاعل منهما ؟ هذه إحدى مسائل

باب : « التنازع » . والثاني أولى عند البصريين في هذا المثال وأشباهه ؛

لقربه ولو كان أضعف من الأول في العمل « كما يقول الصبان » في

بعض الصور ، والكوفيون يفضلون الأول لسبقه . . .

* * *

لعل فيما أوردناه من الأمثلة ما ينهض دليلاً على أن « العامل » قد

تجاوز اختصاصه حين أخرجه النحاة من دائرته المحمودة إلى التحكم في

الألفاظ والتراكيب : ذلك التحكم الذي هو دعاية الدهش بل السخف ،

(١) الخضرى . باب المبتدا والخبر عند شرح بيت ابن مالك : وأبرزنه مطلقاً حيث تلا .

(٢) الصبان . عند مناقشة شرح الأشموني لبيت ابن مالك : وأبرزنه مطلقاً .

وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة ، وتعبيرها على المتعلمين ، والراغبين فيها ، والناطقين بها . ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من أمثال تلك المسائل التي قدمناها نماذج وصوراً موضحة ، لم نقصد إلى تصيدها ، ولم نرد بها الحصر أو ما يشبهه ؛ فنظائرها كثيرات تتجاوز العشرات إلى المئات ، لا مبالغة في هذا ولا تزَيُّد . فلا عجب أن كان علم النحو - وهو النافع الجليل - بسببها محيياً ، ومن أجلها قاصراً عن إتمام الإفادة المرجوة ، والنفع الأكمل . ولا مناص من تطهيره منها إن أردنا له إصلاحاً ، وللغتنا تيسيراً .

والوسيلة الصحيحة لذلك أن ندع كل تأويل وتخريج على الطراز المعيب السالف ، وأن نجري في الأمور على ظواهر الألفاظ الصحيحة كما رويت ونقلت إلينا (١) ، ونبيح القياس عليها ومحركاتها ، ونغير من أصول القواعد النحوية ما يحرم هذا أو يعارضه ؛ فتسلم الألفاظ والأساليب القديمة بغير حاجة إلى تخيل وتوهم ، ويتسع مجال التعبير أماناً من غير كلفة ، ولا معاناة ، ولا طول دراسة صناعية للمشكلات الجدلية النحوية ، ونكاد نجري في هذا على مقتضى السليقة ، ووحى القراءة الأدبية المحببة ، دون الاقتصار على القواعد النحوية المعقدة ، ومجادلات النحاة المسرفة المغرقة . وأماناً الأمثلة السالفة التي عرضناها نأخذها كما وردت ؛ لا نغير من ظواهرها شيئاً ، ما دام المقصود سليماً ، ولا نربط تصحيحها - بغير داع قوي -

(١) هذا بحيث لا يتغير المعنى المراد .

بعامل محذوف يفسره المذكور ، ولا نوقف تصحيحها على مجرد افتراض التقديم من تأخير ، ولا أشباه هذا مما تخيلوه وتمحلوا له ، واصطنعوه في تكلف وتصيد ، وركاكة أوهت الأسلوب ، وأفسدت المقام .

ولا يقولن قائل إن هذا قد يوقعنا فيما نحاول الفرار منه ؛ وهو : تعدد الضبط في الكلمة الواحدة وكثرة الوجوه فيها . ذلك أن التعدد هنا لن يكون نتيجة اختلاف بين النحاة ، هذا يرى رفع الكلمة ، وذاك يرى نصبها ، وثالث يرى أنها مبتدأ ، ورابع يرى أنها لا تصلح مبتدأ إلا شذوذاً . . . إنما هو نتيجة الإباحة السليمة والقياس على النسق الفصيح الوارد ، وإطلاق اللسان من غير قيد ظالم يحبس ، أو يوجهه . فتحرره لينطلق بما يشاء في الميدان المباح في صياغة بنية الكلمة ، وتكوين مادتها ، وفي دائرة النحو الموحد ، طبقاً لما شرحناه من قبل (١)

على أننا لو أردنا أن نبالغ في الدقة والضبط ونقتصر على ضبط واحد دون غيره ؛ اختصاراً وتيسيراً على الناشئة في تعلم القواعد ، لم يقدّم دون ذلك حائل ، ولوجب الاختصار على لغة القرآن وحده ولواقته ، لتخفيف ما يسير معها — كما سبق عند بحث المشكلة الأولى (٢) — فإذا جاء القرآن بضبطين كالحالة التي نحن بصدددها يجب أن نبينهما معاً ، ولا مندوحة لنا عن ذلك وإن شئنا اقتصرنا على واحدة بغير إلزام .

(١) في ص ٤٥ و ٥٦ و ٩٠ ثم في ص ١٠٧

(٢) في ص ١٠٣ و ١٠٨ .

بكل ما سبق نُسائر منطق الواقع اللغوي ونجرب مع طبيعة الأشياء
في ميدانها الصحيح ، ونظهر النحو من الجدل الضار ، وآثار الفِكَر
السقيمة التي أوجت إلى بعض أصحابها قديماً أن يقولوا : « لولا الحذف
والتقدير لفهم النحو الحمير »

فيا ليت ما كان بالأمر ميسوراً يصبح اليوم محظوراً . إذاً لسهل
النحو ، واستراح النحاة وغيرهم من سلطان العامل القاسي ، واختفى كثير
من المسائل القاعدية التي لا خير فيها ، بل التي لها ضرر محقق بسبب
هذا الحذف والتقدير . . . اللهم إلا فيما لا غنى عنه ، ولا ضرر فيه ؛
كحذف المبتدأ ؛ أو الخبر حين يسأل السائل : من سافر ؟ فنجيب
على . . . وأمثال هذا مما لا بد منه ، ولا بأس به .

* * *

ز - . . . ومن آفات « نحونا » القديم ما يسمونه : « عدم التجميع ،
وسوء التوزيع » يريدون بذلك أمرين معاً :

١ - أحدهما أنك لا تجد - للخاصة المتفرغة - كتاباً جامعاً يشمل
أبواب النحو كلها ، ومسائله المختلفة ، بحيث يكون « موسوعة » نحوية
وافية لا يكاد يَسُدُّ عنها شيء ؛ يرجعون إليها متى شاءوا ؛ فيجدون
المادة كلها بين أيديهم مركزة مجمعة ، لا شتات فيها ولا نقص . يأخذون
منها ما أرادوا ، ويقفون عندها ما طاب لهم الوقوف . لا يبذلون جهدهم
ووقتهم في تصيدها من مظانها المتعددة ، والجرى وراءها هنا وهناك ،

وما أكثر ما يُخفقون ؛ إما لتعدد المراجع ، وكثرة المظان التي لا تتركز
المادة النحوية في واحد منها ، وإنما تتفرق في مجموعها . وإما لعسر الاهتداء
إلى مكان المسألة المطلوبة من المرجع ، وإمّا لسوء طريقتها في
التأليف والتنسيق وتلك صعوبات مرهقة ، تحدد نشاط
الباحثين ، وقد تفسد عليهم نتائج بحثهم بما فاتهم من مراجع وأحكام
لو اهتموا إليها لتغيرت أحكامهم ، ولكان لهم رأى غير الذى ارتأوا .
ولهذا أثره العمليّ الواضح في اللغة قولاً وكتابة ؛ كالذى نشهده اليوم في
الصحف ، والمجلات ، والمجالس الأدبية ، والأندية العلمية ؛ من تخطئة
كلمة أو تركيب ، واستنكار تعبير ، واستكراه آخر ، من غير أن يكون
لذلك سبب - في أكثر الأحيان - إلا خلو المراجع القريرية الميسرة مما
يؤيده . ولا يلبث أن يتصلدى باحث آخر - كما تقدم - لتصويب
الخطأ ، وإدخال المستنكر المستكره في عداد المستحسن الحبيب ؛ مستنداً
في ذلك إلى مراجع نحوية أخرى لم تنتهياً بعد جهد للأول ، أو لم
تساعفه ؛ ومن ثم تقع البلبلة والاضطراب بين الأدباء والمتعلمين ، بل
العلماء المتخصصين ، في الحكم على الألفاظ والتراكيب من حيث
صحة مبناها ومعناها ، ومن حيث التفاوت في بلاغتها وسمو أدائها .
ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جلييلة ، مفرقة في كتب
التفسير ؛ كالذى نراه في تفسير الزمخشري ، والقمي ، والرازي ، والبيضاوي ؛
ففيها بعض اللطائف والدقائق التي لا وجود لها في كتب النحو

أحياناً^(١) ، أو التي يعز الاهتمام إليها في كتبه الخاصة أحياناً أخرى .

وهناك مسائل أخرى كهذه في كتب البلاغة ؛ كالذي نشهده في «حواشي السعد» ، أو في كتب اللغة وخصائصها . ؛ كالشحف والطرائف الجلية المنتورة في : «كتاب المخصص» ، لابن سيده ، والتي تجمّع كثير منها في أجزائه الأخيرة . وكالذي في معاجم اللغة وكتب الأصول وغيرها . . . وقد يكون السبب في ذلك أن مؤلفي هذه الكتب ، عكفوا على فروع كثيرة ، فلم يكونوا أئمة منحصرين في الفرع الذي ألّفوا فيه كتبهم وحده وإنما كانوا أئمة فيه وفي النحو معاً ؛ فهذا «الزحشري» إمام ، مفسر ، لغوي ، نحوي ، بلاغي ، لا يكاد يتخلف في فرع من هذه ، أو يقتصر ؛ فكفايته فيها سواء

(١) هذا كثير يصادف الباحث ويفاجئه في أوقات مختلفة . من ذلك ما قرأته في تفسير البيضاوي لقوله تعالى : «لم فيها أزواج مطهرة» حيث قال : قرى مطهرات ، وهما لغتان فصيحتان ، يقال : النساء فعلت وفعلن ، وهن فاعلة ، وفواعل ، قال الشاعر :
وإذا العذاري بالدخان تقدمت واستعجلت نصب القدور فليت
... اهـ .

ثم جاء في حاشية الشهاب على البيضاوي ما نصه :
(قوله : وهما لغتان فصيحتان) يعني أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع للفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ؛ فتقول : النساء فعلت ، والنساء ، فعلن ونساء قانتات وقانئة ... اهـ .

ويلاحظ أنه لم يقيّد جمع المؤنث بأنه لا يعقل والآية تؤيده في هذا ، مع أن الشائع في مطولات النحو وجوب مطابقة النعت الحقيقي للمنعوتة في الجمع إلا إن كان المنعوت جمعاً يعقل ؛ فيجوز في النعت المطابقة ، ويجوز فيه أن يكون مفرداً مؤنثاً ، نحو ... أيام معدودات أو معدودة ...

وبراعته كاملة . وكذلك « الرازي » ، ومثلهما « السعد » وإن غلبت عليه الشهرة البلاغية . وكذلك « ابن جنى » و « أبو حيان » ، والرضي « البيضاوي » ، و « الشهاب » . . . ومن هنا كانت الحاجة ملحّة في جمع هذا الشتات كله ، ثم غربلته بتؤدة ، وأناة ، ومهارة لاستخراج « النحو والشارد » ، ثم وضعه مواضعه الأصلية من أبواب النحو ، وفصوله ، ثم إخراج « موسوعة » نحوية حديثة لئلا تنظم فوق ما تنظمه من مجموعة هذا التراث — بعد تصفيته وتنقيته — الفهارس الحديثة المختلفة ، والطباعة الموثقة ، الميسّمة بحسن التنسيق ؛ وبراعة الترتيب ، لجامع « موسوعة » ، طريقة ، نافعة ، تشجع المتخصصين فيما هم بسنيله ، وتلبي إليهم ثمار ما يبتغون ، وتخفف عنهم بعض الذي منه يضحجون .

أما من يقوم بالعلاج ، ويتقدم لحمل العبء ؛ أهم الأفراد من ذوي الثقافة النحوية المتخصصة ، أم الهيئات العلمية الرسمية ؛ كالجامعات ، ووزارة التربية ومجامع اللغة ، أم غير الرسمية — فذلك بحث آخر ؟

ب — وثانيهما : وهو متصل بالأول اتصالاً وثيقاً — أن مسائل الباب الواحد لا تندرج تحت ذلك الباب ، ولا تتجمع فيه تجمّعاً شاملاً بحيث تنحصر في داخله ، لا تكاد تُفكّل واحدة ، ولا تندب ؛ فلنستأذن كتاباً نحويّاً يحوى الباب منه أو الفصل جميع مسائله وقواعده الهامة ، أو أكثرها ، بحيث نقرأها في هذا الباب أو الفصل فنجده فيه غنية عن كل باب وفصل آخر .

فإذا كان العيب الأول يتناخص في أننا لا نجد كتاباً واحداً في النحو يجمع أبوابه وقواعد كل باب ، جمعاً لا قصور فيه ولا تقصير ، فإن العيب الثاني أننا لا نجد في النحو كتاباً يحوى الباب منه كل مسائله مع فروعها احتواء شاملاً يحصرها في دقة وتوفية بحيث يغنى عن الرجوع إلى باب غيره . وهذا العيب عام في كتب النحو كلها .

أليس من المفارقات أن نجد كتاباً : « كالأشموني » — وغيره — يعرض لباب مثل : « ظن وأخواتها » فلا يوفى أحكام « التعليق والإلغاء » حقها ، ثم يعرض لسرد ما نقص منها في أبواب أخرى للناسبات عارضة ، كباب : « كم ، وكأى ، وكذا » وقد يتعرض للمعلقات (١) فلا يذكر منها « إذا » الشرطية ، مع كثرة دورانها في التعليق وإنما يذكرها « الصبان » (٢) تلميحاً عابراً في ذلك الباب (باب ظن وأخواتها) . بمناسبة الكلام على « كم » الخبرية وأنها من المعلقة قائلاً : « إن كل ماله الصدارة يعلق » فمن أين للباحث الذى يقرأ أحكام التعليق في موطنها الطبيعي أن يعرف أن لها بقية لم تذكر في هذا الموطن الأصلي ، وإنما ذكرت في موطن آخر لم تسبق إليه إشارة ، ولم يتقدم عليه ما يوجه إليه الأنظار ، أو أنها ذكرت في ركن من أركان الحاشية عرضاً عند الكلام على أداة أخرى بمناسبة طارئة ؟

(١) بكسر اللام المشددة .

(٢) الصبان ، التنبيه الثانى عند الكلام على : لعل .

ومثل ذلك ما ورد في حاشية الصبان، في باب التصغير ؛ حيث قال
ما نصه :

(قال في التسهيل : يحذف لها (أى : لأجل تلك ياء التصغير)
أول ياءَيْنِ وَكِيتَاها ؛ فيقال في تصغير : « على » عَلَيَّ يحذف أولى
الياءين اللتين وليتاها . . . اهـ .

فالنص صريح هنا في باب التصغير أن أول ياءين بعدها يحذف .
على حين لو رجعنا إلى الأشموني في باب : « المنادى المضاف لياء
المتكلم » لوجدنا تنبيهات ، الثانی منها خاص بالكلام على : « بُنَيَّ » ،
وأن ياءه الأخيرة مفتوحة أو مكسورة ، وكلاماً هناك يدل على جواز أن الياء
المحدوفة ليست هي التي تلي ياء التصغير بل يجوز أن تكون هي ، وأن
تكون ياء المتكلم ، ولكل آثاره التي تعالف آثار الآخر . فلم تجزأ القاعدة
في كتاب مطول كهذا ، ولا تذكر كاملة وافية في هذا الباب ، أو ذاك ،
أو فيهما معاً ، وهو الأحسن ؟

وهذا العيب كسابقه في أسبابه ، ونتائجه ، ووسائل علاجه .

لغة النحو ، وطريقة تأليفه

بقيت مشكلة أخيرة ؛ هي : اللغة التي صيغ بها النحو . والطريقة التي أُلِّفَ بها ؛ فليس من شك أنهما لا يناسبان ناشئة اليوم ، ولا من قطعوا في تعليمهم العصري مَرَّاحِلَ أو فرغوا منه ؛ فهم جميعاً سواء أمام لغة الكتب النحوية القديمة المعقدة ، وطريقتها الملتوية ، هم عاجزون أمامها ، وإن تفاوتت الكتب في سلاسة لغتها ، ووضوح مرادها ، واستقامة خطتها ؛ فكان حظ بعضها من هذه المزايا أوفر ، (كشرح ابن عقيل وبعض شروح المفصل) ، ونصيبيهما على — قلته — أكبر ، من بعض آخر ككتاب سيبويه وشروح الكافية) .

— ١ — وما ظنك بلغة علمية تقوم — في أكثر حالاتها — على مجافاة الأسلوب الأدبي العذب ، وينسى أصحابها أن لغة « العلوم » — وإن تفردت بخصائص تناسبها وتميزها من لغة الأدب الخالصة — لم تقطع صلتها بالنواحي الأدبية ، ولم يرقم بين الاثنين عَدَاءٌ ، ولم يفصل بينهما حِجَازٌ قَوِيٌّ يحول بين لغة العلم القاسية المرهقة ، والاستفادة من أختها الأدبية المحببة بالقدر الأنسب الذي لا يطغى فيه الأدب على العلم فيخفى بعض حقائقه ، أو يشوهها أو يحرمها نصيبها من الدقة الصارمة ، والتمحيص الأكمل والتركيز المحمود .

ومن أجل ذلك اشتهر النحاة بلغتهم المتميزة التي تدل عليهم ، ويعرفها أهل البصر بالآداب . حيث لا بد للمتن من شرح يفك رموزه ، ويوضح إبهامه ، ويفصل مجمله ، ويزيده بعض مسائل ، وللشرح حاشية تزيل غموضه ، وتتناول بالتصويب أو التخطئة بعض ما فيه ، وتكمل بعض قواعده . والحاشية « تقرير » هو بمثابة حاشية للحاشية ، وكل أولئك موسوم بالسمة الخاصة التي تبعد أسلوبه عن أساليب البلغاء وتفر من أمثله المرددة المبتذلة ، وتفقد حظه المحمود من البيان الأدبي الذي لا تستغنى عنه لغة العلم من غير أن يسمى إليها ، أو يطغى عليها .

نعم من خصائص اللغة النحوية الإيجاز والاختصار الذي يبلغ مبلغ الأحاسي والرموز فيما يسمونه « المتون » ، ولا سيما المنظوم منها . ومن الإنصاف أن نعترف بما لتلك المتون في غالب أحوالها — من مزايا جلييلة لا ينكرها إلا جاحد أو جاهل . ولكن تلك المزايا لا تلازمها ؛ فهي تتحقق في عصور خاصة غير عصرنا القائم . فقد تحققت يوم كان المتعلمون فارغين لها ، منقطعين لحفظها ، ودرسها وفك طلاسمها بملازمة أستاذيهم وعلمائهم ، والرجوع إليهم ، وإلى الشروح والتقارير ، يوم كانت الحياة هادئة ، ومطالب العيش محدودة ، والقناعة غالبية ، وسن الطلاب كبيرة ، وتقربهم إلى الله بإتقان هذه العلوم واحتمال متاعها قويًا . أما اليوم فلا شيء من ذلك كله ، فالحاجة إلى النحو ليست في المرتبة الأولى لكثير من الناس وطلاب الدراسات العالية (الطب

والهندسة .. و.. و..) وإنما هي حاجة المستكمل الذي تدفعه روح العصر إلى التجميل بألوان من الثقافة العامة لا يليق بالمتحضر أن يجعلها ولا أن يجرد نفسه من قدر منها . فهو — في تعلمها — غير أصيل ، وحظته منها يسير . ومثل هذا يحتاج إلى ترغيب ، ومن خير وسائل الترغيب ، اللغة التي تكتب بها تلك العلوم والطريقة التي تعرض بها .

إن اللغة الموجزة الكثرة (لغة المتون وأشباهاها) معيبة اليوم ، وكذلك اللغة المضغوطة المزدحمة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية الدسمة وأوضح مثال لهذين : « كتاب سيبويه » الذي يمثل في كثير من نواحيه لغة الفارسي المستعرب ، في إيجازها وفي ازدحامها بالمعاني والأغراض ازدحاماً قد يبلغ حد التضمة ، مع التواء حيناً ، وعجز قد يبلغ حد اللكنة أحياناً . استمع إليه في أول عنوان يفتتح به كتابه فيمين أقسام الكلمة قائلاً : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » .

وأقرأ ما جاء في الهامش^(١) عن هذا العنوان . واستمع إليه حين

(١) جاء في هامشه المختار (من تقارير وزيد السراfi وغيره) ما نصه — وفيه من الإيجاز والازدحام ما في الأصل الذي جاء يوضحه —

(قوله : هذا باب علم ما الكلم من العربية) « أشار رحمه الله إلى ما في نفسه من العلم الحاضر ، أو أشار إلى منتظر قد عرف قربه ، هذا الشتاء مقبل ، وهذه جهنم التي يكذب بها المجرمون . والثالث : وضع كلمة الإشارة ليشير بها عند الفراغ مما يشير إليه ؛ هذا ما شهد عليه الشهود . وقوله : « ما الكلم » ، لم يقل الكلام ؛ لأنه للكثير ، و « الكلم » : جمع كلمة ، ولم يقل « الكلمات » لأن « الكلم » أخف ، ولأن « الكلم » اسم الذات و « الكلام » المصدر . وأدخل « من » لوجهين ؛ أحدهما : تبين الجنس ، والثاني أنه قصد إلى الاسم والفعل =

يقرر القاعدة النحوية المشهورة وهي : أن الخبر مرفوع بالابتداء فيقول (١) :
 « فأما الذي بنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع
 هو بالابتداء » فأى كلام هذا ؟ وما ترجمته (٢) ؟ فقد تعب أرباب
 الشروح والخواشي في إبانته وتوصيل مراده إلى الأذهان ، فهل تتسع
 عقول الطلاب — حتى كبارهم — وأوقانهم في عصرنا الحاضر لفهمه ،
 وفهم نظائره ، وإدراك مسأاجع الضمائر المتعددة فيه وفي أشباهه (٣) ؟

الحرف ، وليس هو كل العربية . ولذلك قال : هذا باب ، ولم يقل هذا كتاب ، وفي الترجمة
 خمسة عشر لفظاً !!! .

(١) راجع الأشرفي باب المبتدا والخبر حيث تجد شرحه وتوضيحه .

(٢) جاء في كتاب الإمتاع والمؤانسة ج ٢ ص ١٣٩ ما نصه :
 وقف أعرابي على مجلس الأخفش ؛ فسمع كلام أهله في النحو ، وما يدخل معه ؛ فبحار
 وعجب ، وأطرق ووسوس . فقال له الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب ؟ قال : أراكم تتكلمون
 بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا . وقال أعرابي آخر :

ما زال أخذه في النحو يعجبني حتى سمعت كلام الزنج والروم
 (٣) بل إن بعض المتعلمين في المصور القديمة التي ظهرت فيها تلك الكتب لم يفهموها
 ولم يقدرُوا على تذليل صعوبتها . فقد نقل الجاسط في كتابه الحيوان (ج ١ ص ٤٥) أن
 ممرضاً قال لأبي الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو ؛ فلم لا تجعل كتبك مفهومة
 كلها ؟ وما بالنافهم بعضها ولا نفهم أكثرها ؟ وما لك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ؟
 وفقال : أنا رجل لم أضع كتبى ابتغاء وجه الله ، ولا زلتى إليه ؛ فليست من كتب الدين .
 ولو ضعتها على الوجه الذى تريدونه لقلت حاجة الناس إلى ؛ السؤال عما لا يفهمونه منها .
 وأنا غايى الكسب ؛ فوضعت بعضها مفهوماً ؛ لتدعوهم حلالة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم
 يفهموا . وإنما قد كسبت في هذا التدبير ، إذ كنت إلى الكسب ذهبت . . .

وهذا سبب عجيب من أسباب صعوبة هذه الكتب النحوية .
 وهناك سبب آخر لا يقل عن هذا إثارة للعجب والدهش فقد نقل «ابن يعيش» في الصفحة
 الأولى من مقدمة كتابه : «شرح المفصل» ما يأتى : (قال الخليل بن أحمد من الأبواب ما لو شئنا
 أن نشرحه حتى يستوى فيه القوى والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا !!!) .

وإذا احتملوا هذه فكم قاعدة من نظائرها يحتملونها ؟ وهل تسمح لهم مطالب الحياة الحديثة بذلك ، وبالرجوع في الفهم إلى الشروح والحواشي وغيرها ؟

وليس سيبويه في هذا بالمتفرد فما أكثر من يشاركونه فيما أخذناه عليه ^(١) . نعم إن اللغة الكثرة كلغة المتون معيبة ، وكذلك اللغة الملتوية والمضغوظة كلغة سيبويه . وهناك اللغة الفضفاضة بغیضة كذلك ؛ كلغة شرح المفصل - أحياناً - في أبواب متفرقة .

وليس العيب مقصوراً على الاختصار الخلل ، أو على الالتواء أو على الإطالة ؛ وإنما يمتد إلى نواح أخرى بلاغية تتعلق باختيارهم الألفاظ مرددة ^(٢) ، وتركيب الجمل معادة مبتذلة ، وبناء الأساليب ، بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة . فللمنحاة في هذا كله منهج يتوارثونه ويلتزمون به ، ويحتفظون به ، قد يكون ملائماً لعصورهم السالفة ، بعيداً كل البعد من عصرنا - كما أسلفنا - فن البدائنة أن لكل عصر لغته الفصيحة ، وللسخة كل عصر مقوماتها ! ولا سيما اللغة العلمية التي تستخدم في إيضاح حقائق العلوم وأسرارها ؛ تلك الحقائق التي قد تخلد

(١) ومن الأمثلة ما نقله الأشموني عن ابن السراج عند الكلام على راء المعية . . . ج ٣ ص ٢٣١ باب إعراب الفعل . وغيره وغيره . . .

(٢) كاختيارهم الدائم في كل أمثلتهم : زيدا ، وعمرا ، وبكرا ، وخالدا . . . وضرب زيد عمرا . . . حتى بلغت من الابتذال والهوان حداً بغیضاً مفرغاً .

ولا تتغير مدلولاتها ولا مصطلحاتها العلمية الخاصة . ولكن اللغة التى ترجمها وتعبّر عنها لا تثبت على حال ، أو لا ينبغي أن تثبت على حال ، بل يجب أن تسير الأزمان ، وتشكل بما يناسبها وتعرض فى أجمل الطرائق . فعجيبٌ — إذاً — أن يكون للنحاة لغتهم المتميزة التى تعجفى لغة الأدباء ، ولسانهم الذى يفصح عنهم ، ويعلن أنهم نحاة وإن لم يصرحوا ، وأن تظل تلك اللغة وذلك اللسان على حالهما لدى نحاة اليوم ، وليس عجيباً أن يخشى المشتغلون بالنحو اليوم فساد ملكتهم الأدبية إن هم أهملوها ، ولم يديموا تغذيتها بالزاد الأدبي المتجدد الذى لا يمتد إلى تغيير «المصطلحات» النحوية الخاصة ، فإن تغييرها بغير الطريق الإجماعى مفسدة أى مفسدة ، كما قرره العلماء قديماً وحديثاً .

ب — وما يقال عن لغة النحو القديم يقال كذلك عن طريقة تأليفه ؛ فقد جد اليوم الكثير من طرائق التأليف التى تيسر على القارئ فهم ما يقرأ ، وتحجب إليه المعاودة والاستزادة ، وتحفظ له بنشاطه العقلى والجسمى يستخدمهما فيما يشاء ، وما هذا بالقليل ؟

وكم رأينا مقبلاً على النحو زهد فيه بسبب اللغة ، وطريقة التأليف . وطالباً كبيراً شكاً إلى الله ما يلقى منهما ، ونحن — معشر المعلمين — ندرك من صدق هذا ونشهد من آثاره فى الطلاب وفينا — ما يجعلنا نقطع بضرورة هذا الإصلاح والمبادرة به ، ويحملنا على إطرء من بذلوا جهداً ولو ضئيلاً فى إخراج كتب نحوية جديدة ، فى لغة وطريقة جديدة كذلك ؟

نعم إنها كتب صغيرة ولكنها محاولات فتحتوا بها الباب . فعسى أن يتبعهم القادرون فيتمموا ويكملوا . وقد يمّا قالوا : أول الغيث قطر ثم ينهمر .

* * *

أما بعد . فهذه عيوب «النحو» كما أراها - على رغم فائدته الكبرى وجليل نفعه الأسمى ، وفضل أهله وعظيم عملهم - ولا سبيل لتيسيره وتهذيبه إلا بعد القضاء عليها ويومئذ يمكن اختصاره بحذف الفضول من أبوابه ومسائله وإدماج بعض آخر ثم الاقتصار على بعض منها للشادين إن أردنا ، ثم عرض ما نستصفيه عرضاً شائعاً جذاباً بإحدى الطرق المستحدثة الناجعة ؛ فيجد الناشئة والراغبون في «النحو» ما يجدونه في العلوم الأخرى التي تجذبهم ، وتستهوئ ألبابهم ، فتزيد الرغبة ، وتعم الفائدة ، ويتحقق الغرض من دراسة هذا العلم الأساسي الجليل . والقول بغير هذا الكلام لا غناء فيه .

أما من يقوم بهذا العبء ويتقدم لحمل الراية ، فأولئك الفدائيون ورثة الفدائيين السابقين الذين وهبوا أنفسهم لخدمة العلوم العربية ، والسهر عليها ، واحتمال أفدح الأعباء في سبيلها ، وكانوا قدوة كريمة للباحثين من حملة مشاعل العلم ، ومصابيح العرفان ^(١) . ولم يخل منهم عصر مضى ، ولن يخلو منهم عصر آت . وفي مقدمة الوارثين علماء الجامعات ، ومن يمتنون إليها بأقوى الأسباب . فعسى الله أن يمدحهم بروح من عنده ، ويلهمهم السداد فيما نحن بسبيله ، ويهديهم سواء الصراط .

(١) وقد عرضنا لبعض صفاتهم في ص ٥ و ٦١ .

التعريب

وهذا موضوع آخر يتصل بالقياس أتم اتصال ، والكلام فيه قديم
يتجدد على وجه العصور ، بنشر العلم ، واتساع الحضارة ، وأفانيتها ،
والآراء في تعريفه كثيرة ، ولكنها تتلاقى في أن المعرب هو :
« اللفظ الأعجمي الذي أدخلته العرب في لغتها ، وصقلته على
منهاجها وأوزانها ، أو تركته بغير صقل . وربما تناولته بالاشتقاق ^(١) » .
وقد عرض القدماء والمحدثون للتعريب من ناحية « قياسيته » أو الوقوف به
عند حد « المسموع » ، وأفاضوا في ذلك كماداتهم .
فأما القياسيون فلهم حججهم العتيقة التي يلجشون إليها عند كل
بحث ، ويتسلحون بها في كل حوار ، وإليها ينتسبون ؛ وأغنى بها :
« القياس » .
ينظرون فيما قاله العرب أو فعلوه ، ثم يبيحون لأنفسهم ولغيرهم أن
يقولوا ويفعلوا مثل العرب . ويحاكونهم فيما كثر وروده عنهم ، ويرون
في ذلك السداد والتوفيق ، بل القانون الذي يجب الأخذ به ، والاعتماد
عليه دون سواه ، على الرغم من عدم تحديدهم لهذا الكثير الوارد ، وإهمالهم
تبيين الكثير الذي يصلح أن يقاس عليه ، والقليل الذي لا يصلح .

(١) مقالة تلج العروس ، بحث : المعرب . والمصباح ، في مادة : عرب .

رأوا العرب قد نقلوا من الفارسية ، والهندية ، والرومية ، والحبشية ، وغيرها — كلمات كثيرة ، تبلغ نحو ألف كلمة^(١) ؛ فقالوا : ما يمنعنا أن نشعل ما فعل آبائنا الأولون ؟ لقد نقلوا في جاهليتهم كلمات أجنبية في عصر لم تدهمهم فيه مستحدثات الحضارة ، ولا مبتكرات المدنية وكانت حياتهم محدودة الوسائل ، وفقرهم مدقعا ، فلم يمنعهم ذلك أن يعبروا ، ويدخلوا في لغتهم ما ليس منها ؛ سواء أكانت في حاجة إليه فتغنّى به ، أم في غير حاجة فتزدد ثروة وغنى (كالفيرند ، والإبريسم واللجام ، والإبريق ، والسندس... وغيرهما من أسماء الدولطانظر عندهم) والأعشى وحده نقل من الفارسية نحو خمسين كلمة للدولطانظر في العربية ، وحكاة غيره من الشعراء^(٢) . وفي معلة « امرئ القيس » وحدها عدة كلمات معربة منها ثلاث في أبياته :

- أ - ترى بعرا الأرام في عرصاتهما وقيعانها كأنه حبّ فلفل
 ب - إذا قامتا تَصَوَّع المسك منهما نسيم الصباحات برّيا القمر نفل
 ج - مهفهفه بيضاء غير مفاضة تراثها مصقولة كالسجسجسجل
 « فالفل » و « القرنفل » فارسيان ، و « السجسجل »^(٣) رومية ،

(١) الجزء الثاني من مجلة المجمع اللغوي ص ٣٠٢ .

(٢) كبشار . راجع ص ٣٠٦ من محاضر جلسات المجمع اللغوي ، دور الانعقاد الأول .

(٣) المرأة .

ومثلها باقى « المعلقات » بل إن القرآن نفسه يحوى كثيراً من المعرب ؛
كالذى فى الآية التالية :

« إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نُضِيعُ أَجْرَ من أحسنَ
عمالاً . أولئك لهم جناتٌ عدنٌ تَجْرى من تحتها الأنهار ، يُحَدَّثُونَ فِيهَا
من أساورٍ من ذهبٍ ، ويلبسون ثياباً خضراً من سُندُسٍ وإِسْتَبْرَقٍ ،
مُتَسَكِّينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ ، نعم الثوابُ ، وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقاً » .
ففيها ثلاث كلمات من المعرب ، هى : السندس ، والإستبرق ،
والأرائك . والأولى فارسية أو هندية ، والثانية فارسية أو سريانية ، والثالثة
حبشية .

ثم يتساءل القياسيون : ماذا عاينا لو حاكينا العرب ، وارتضينا
ما ارتضاه القرآن الكريم ؟ فإو كان فى التعريب ضرر محتوم بل موهوم
ما أقدموا عليه ، وما جاء به القرآن . ويسترسلون فيقولون :
إن العرب لم تكتف فى التعريب بنقل الكلمات الأجنبية إلى لغتها ؛
بل « اشتقت ^(١) من الأعجمى النكرة كما تشق من أصول كلامها . قال رؤبة :
هل ينسجمنى خكِيف ^(٢) سَخْتِيت أو فضة أو ذهب كبريت

(١) ما بآتى ملخص من ص ٣٦٣ ج ١ كتاب : « الخصائص » .

(٢) لعل الصواب : « خكِيف » فقد ورد هذا البيت فى التاج « مادة سخت » بروايات

أوضح ؛ هى :

هل ينسجنى كذب سختيت هل يعصمنى حلف سختيت .

والكذب سختيت : الخالص الشديد . وكذلك الحلف سختيت .

« فِسِيخْتِيَت » من السَخْت كزَحْلِيل من الزَّحْل . ويقال: دَرَهْمَتُ الخُبَّازِي؛ أى: صارت كالدرهم؛ فاشتقوا من « دِرْهَم » وهو اسم أعجمي. وقالوا رجل مُدْرَهْم. ومن أئمة النحاة من يبيح زيادة بعض الحروف على آخر الكلمة لتصير (بعد هذه الزيادة التي لم يعملها العرب في هذه الكلمة ولم يعلموها) نظيرة كلمة أخرى مسموعة؛ كأن يُصاغ من « الضَّرْب » على مثال « بُرْثَن » فيقال « ضَرْبُ » ويسمى هذا: «بالإلحاق» وحجة هؤلاء النحاة في جواز الإلحاق: أن العرب أدخلت في كلامهم الألفاظ الأعجمية كثيراً؛ سواء أكانت على بناء كلامهم أم لم تكن (١). فكذلك يجوز إدخال هذه الكلمات المصنوعة هنا في كلامهم، وإن لم تكن منه. قياساً على الأعجمية. وهذا رأى أبي على الفارسي؛ قال: «لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسماً أو فعلاً أو صفة لجاز ذلك له، وكان من كلام العرب. وذلك قولك خَسِرَ جَمِيعٌ «أحسن من دَخَلْتُ وَضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا، ومررت برجل كَرَمَتَمْ وَضَرْبَ. قال ابن جنى: فقلت له: أترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال: ليس هذا ارتجالاً، لكنه مقيس على كلامهم (٢)».

(١) كان العرب ينقلون الكلمة الأعجمية بجاها، أو يصقلونها حتى تكون على أوزان لغتهم. جاء في المجلد العاشر من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق - ج ١٢ ص ٧٠٧ - من بحث لأحد الأعضاء ما نصه «(الجوهري يشترط في تعريب الكلمة أن تكون على أوزان العرب، وسيبويه - أحسن الله إليه - لم يشترط هذا الشرط المتعيب المنصب)».

(٢) هم الهوامع ج ١ ص ٣٣ باب الممنوع من الصرف، وج ٢ ص ٢١٧ باب حروف الزيادة. والخصائص ج ١ ص ٣٦٢ باب: (ما قيس على كلام الثرب فهو من كلام العرب).

فهذا الفريق من النحاة لا يكتفى بإقرار التعريب واستحسنانه ، بل يحتاج به ، ويعتمد عليه في خلق كلمات لا تعرفها العرب ، ولم تجر على ألسنتهم ، وفي صنْع ألفاظ مبتكرة لا عهد لهم بها ، ولا افتقار إليها . فهل — بعد هذا — نرفض التعريب أو نأباه ؟ .

هذا رأى القياسيين كما يرددونه ، على الرغم من أن جمهرة النحاة لا تقر « الفارسي » على رأيه السالف الذي يبيح الإلحاق المطلق بغير قيد . وترى فيه خطراً على اللغة يغرقها في طوفان الغموض والألفاظ الدخيلة التي تقضى عليها . وإنما لعل سداد وحق في هذا .

وأما السامعيون فحجتهم : أن التعريب مقصور على العرب أنفسهم (كما يفهم من تعريفاته المختلفة) لأن اللغة ملكهم الخاص ؛ يتصرفون فيه وحدهم تصرف المالك الطليق . وليس لدخيل أن يتناول بالتصرف ما ليس له . ولو فتحنا هذا الباب لتدفقت منه أفواج العجمة ، وجرفت أمامها لغة القرآن ، والدين ، والتراث الخالد . ولن تستطيع لغة واحدة — مهما قويت ، واشتدت مقاومتها — أن تثبت أمام السيول الممهمة عليها من اللغات الأجنبية ، الزاحفة في غنف ومروالة . هذا إلى أن ما عربه الأوائل لم يعد الأسماء والأعلام إلى الجمل والتراكيب . وما عربه من تلك الأسماء والأعلام — على كثرته — قليل بالقياس إلى ما لم يعربه .

والحق أن أدلة الفريقين واهنة ، لا تثبت على البحث ولا تقوى على التمهيص ؛ فن ثم لا تتخذ طريقها إلى العقل ؛ إذ كيف نفتح باب التعريب على مصراعيه بغير قيد ولا شرط فيدخل منه إلى العربية حشود متسابقة من اللغات الأعجمية لا يمكن صدّ تيارها الجارف المتلاحق على مر الأزمان ؟ أو كيف نمنع التعريب مع شدة الحاجة إليه ، واعتقادنا أن لا ضرر يحيق بلغتنا من وراء استخدامه على الوجه الحكيم الذي سلكه السابقون ؟

وإذا صح أنهم أهل اللغة ومالكوها الأوائل — فقد صح أنهم انقرضوا ، ونحن أبناؤهم ، وحفدتهم ، والقائمون على تراثهم ؛ نتصرف فيه تصرف الوارث الرشيد في التركة الغالية ، بغير سفه ، ولا سوء تدبير .

وعندى أن البحث في أمر التعريب يجب أن يتجه أولاً وقبل كل شيء إلى الأمور الآتية :

(١) أمفيد هو فائدة لا يشوبها ضرر ؛ فيكون الإقدام حزمًا ، وأمرًا واجبًا . والتردد أو الإمهال عجزًا ، وسوء تدبير ؟

(٢) أم مفيد إفادة يشوبها بعض الضرر الذي يسهل احتماله ، واستخلاص الفائدة منه ؟ وهذه الحالة كسابقته يجب الإقدام فيها ؟

(٣) أم مفيد فائدة يساويها الضرر ، أو يرجحها ، أو يحققها ؟ ولا مناص في هذه الحالة من الإحجام ، بل الهرب والفرار . فمن البدائث

ألا يقدم المرء على ما يتساوى فيه النفع والضرر ، أو يرجع فيه جانب الإيذاء ويطنى .

هذه أقوم الطرق لمعالجة ما نحن بصددده . بل لمعالجة كل موضوع نرغب أن نصل فيه إلى أحمد الغايات ، وأصح النتائج (كما سبق) .
فن أى الحالات الثلاث ما نحن فيه ؟

لا شك أنه من النوع الثانى ؛ فليس التعريب خالص الفائدة ، وليس ضاراً إلى الحد الذى يتساوى فيه الضرر والفائدة أو يرجحها ، أو يحتملها ، فلم يبق إلا أنه مفيد ، وأن فائدته مشوبة بما يمكن استبعاده من غير مشقة ولا إعنات ؛ فما تلك الشوائب ؟

إنها الخوف من هجوم اللغات الأجنبية على العربية فى غير هوادة ولا رفق . لكن هذا الخطر المتوقع لن يجىء من وراء التعريب المقيد الذى نريده محصوراً فى بعض من الأعلام وأسماء الأجناس والمصطلحات ، إنما يجىء من التعريب المطلق الذى لا يحده حد ولا يقيد قيد ؛ فيشمل الأعلام ، والأسماء المختلفة ، كما يشمل الحمل ، والتراكيب ويشمل ما نفتقر إليه ، وما لا نفتقر ، ولن يرضى عن هذا مخلص أمين .

فإذا نادينا — عند ميسس الحاجة — بالتعريب فما تدعو إليه الحاجة القوية هو المراد ، وينحصر فى ألفاظ أعجمية لا تتجاوز الأعلام ، وبعض المصطلحات ، وأسماء الأجناس ، وأشباهها ، فإذا ما اقتصرنا عليها — نزولاً على حكم الحاجة الشديدة — أدركنا غايتنا ، ونجونا من

خطر التعريب المطلق ، واستطعنا أن نوفق بين المحافظة على لغتنا والمزاومة في ركب الحضارة المتجددة ، ومواكب المدنية ؛ وإلا تخلفنا ، أو اجتاحتنا الركب غير شاعر بنا .

إن نقل الأعلام الأجنبية لم يختلف فيه القدامى ولا المحدثون ؛ بل اتفقت كرامتهم عليه ؛ بصقل يسير أو بغير صقل ، ولو خالف أوزانها . وإنما الخلاف في أسماء الأجناس والمصطلحات وما يتصل بها ؛ أنتقل إلى العربية ولو كان لها نظائر فيها ، أم يقتصر النقل على ما ليس له نظائر ؟ . فكثير من الباحثين يفضلون الرأي الثاني ، ويرون فيه وفاء بالغرض ، ودفعاً للضرورات الحافظة . فوق ما فيه من صيانة اللغة ، والمحافظة على كياناتها من سيل العجمة المتدفق الذي يتزايد بتزايد الأزمان ، ويصير أمواجاً ساحقة لا تقوى اللغة الأصيلة على مقاومتها فتستسلم صريعة كما يزعمون . ويرون من الإساءة العدول عنه إلى الرأي الآخر الذي يخلى الطريق للعجمة وجيوشها المغيرة ، ويسمح لها أن تغزونا ، وتشيع في لغتنا آمنة ، بل مستعينة بنا ؛ فتقضى عليها لا محالة .

وأصحاب الرأي الأول يسطون ما قالوا ، ويطيئون إطالة يتوهمون أنها تفيدهم في التأييد وانتزاع الحكم لهم . وصفوة ما يرددونه ، ويدافعون به ، وإنه للدفاع طويل لا بد من عرضه ، إذ أنه — على الرغم من طوله — يكشف الرأي الآخر وينيره — يقولون هذه أسماء المخترعات والمصطلحات العلمية والفنية ، وكل ما طلعت به المدنية — لو حاولنا أن نقسمه

قسمين ؛ قسمًا نُعَرِّبه ، وقسمًا نختار له ما يقابله من الألفاظ العربية — لنفد العمر قبل أن نحقق بعض ما نصبو إليه . كم سنة نقضيها في ترجمة تلك الأسماء ، والمصطلحات ، والبحث لها عن نظائر في لغتنا تؤدي معناها ؟ هذه السيارة ، والطيارة والباخرة ، والقاطرة — بها من الأجزاء ما تنوء العزائم المجتمعة الصادقة بترجمته ، واختيار مقابل عربي له . فكيف لو حاولنا هذا في كل المصانع ، والآلات وأجزائها ، سواء أكانت بخارية ، أم كهربية ، أم غيرهما ؟ وكيف لو أردنا هذا في جميع المسميات الطبية ، والنباتية ، والحيوانية ، وسائر مصطلحات العلوم ، والفنون ، والمخترعات ؟ إن الجواب معروف لا مجال للخلف فيه !! وهل هو إلا أحد اثنين أو هما معًا ؟ انقضاء عمر الباحثين قبل أن يصلوا من مهمتهم إلى غاية محمودة ، أو انقضاء عمر تلك الأجهزة والآلات باختراع جديد يحل محلها ، ويُسَمَّى عليها ؛ فيضيع ما بذل من الكد ، والتعب في الترجمة ، والبحث عن المقابل . وابتدئ الكد والتعب مرة أخرى في الاختراع الجديد ، وينتهي الحال به إلى ما انتهى بسابقه . وهكذا دواليك ؛ لانفرغ من كد إلا إلى كد ، ولا ينتهي من تعب إلا إلى تعب ؛ في غير إدراك للفائدة ، ولا وصول إلى الغاية المرتقبة فان يقف التنقيب ، ولن ينقطع الاختراع ، ولن يتلاقيا عند نهاية مرحلة فاصلة . وما نظن عاقلا منصفًا يرضى بهذا العناء الذي لا نتيجة له ، أو له نتيجة ضئيلة ؛ لا تستحق بعض ما بُذِلَ فيها .

ويقولون : هل نقدم دليلاً أوضح وأجلى ؟ هذا المجمع اللغوي بمصر قطع من سنوات حياته حتى اليوم ما يربى على أربعين عاماً . وفيه أحبار اللغويين ، والعلماء ، والباحثين في مختلف العلوم ، والفنون ، وكلهم موفور الرغبة في خدمة اللغة ، والسير بها قدماً إلى أسنى الغايات . فهاذا قرّر هو ومن يعاونونه من عديد الخبراء والمستشارين من غير أعضائه ؟ .

« أجاز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم^(١) » .

واستمسك بقراره هذا ، ووقف أمام طوفان الكلمات الأجنبية التي تغرقنا بها الحضارة ، يعرب بعضاً ، ويضع أسماء عربية لبعض آخر . فما مبلغ نجاحه فيما اختاره ؟

كدح ، وواصل الجهد ، وانتهى من ذلك إلى كلمات تبلغ الآلاف ، ولكنها - على كثرتها - ليست إلا قطرة في محيط المسميات الأجنبية التي غمرتنا . وما عسى أن تفعل الصنفوة الجمعية أمام ذلك الطوفان ؟ وما قيمة ألف كلمة أو ألفين أو أضعافها تخرج كل عام إزاء ما لا يحيط به حصر ، ولا يحده رقم ؟ وهل توتف العمال والصناع ، والأطباء ، والصيدليون ، والكيميائيون عن أعمالهم ، وعن النطق بالألفاظ

(١) محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول ص ٤٢٢ - ثم انظر الهامش رقم ١

الأعجمية انتظاراً لما يقدمه إليهم المجمعون ؟ وهل يمكن أن يتوقفوا ؟
 إن الحياة لا تنتظر التواني ، وحركة الأعمال لا تحتل التمهّل .
 هذه حقيقة نشهدها ، ونحس آثارها ؛ فمن الحزم أن نتخذ من وسائلنا
 العلمية والعملية ما يلائمها ، ويألف معها ، ولا شك أن « التعريب » أليق بها ،
 وأشدّ الثمناً معها . أما إضاعة الوقت . وبذل الجهد المضي في البحث
 عن كلمات عربية للكلمات الأجنبية أو لأكثرها ، فتلك طريقة مضيئة ،
 بطيئة ، قاضية على اللغة .

لقد أباح المجمع التعريب للضرورة . فهل وصف لنا تلك الضرورة ،
 وحدد كنهها ، وبين الفيصل في تقديرها ، ومن له الحكم في قيامها
 أو عدم قيامها ؟ لم يفعل شيئاً من ذلك ؛ بل تركها غامضة مبهمة كما
 ترك السابقون تحديد « الكثرة » وضبطها في شأن « القياس » ؛ وكان من
 أثر ذلك ما نعانيه . أيكون المجمع هو المرجع للمشتغلين بالعلوم والفنون
 الحديثة ؛ يقفون مكتوفين في انتظار حكمه على كل كلمة أجنبية يحتاجون
 إليها ؛ ليتلقفوها من بين قراراته ، ويأخذوها بعد أن يميزها لهم ، ولو طال
 بهم الوقوف شهوراً وسنوات ؟ أم هم الذين يقدرّون الضرورة ؛ لمواجهة
 إياها ، واحتكاكهم بها دون غيرهم ؟ وهل نفرض عليهم في هذه
 الحالة أن يبادروا إلى المجمع ليستأذنوه في تعريبها ، وينتظروا أمره ؛ سواء
 أطال أم قصر عليهم الانتظار ؟ وهل يقف المجمع ليتلقى هذه
 الاستشارات تنهال عليه من سائر الأنحاء ؛ فيتخذ فيها قراره الذي يريد ؟

أليس الخير أن نبيح لهؤلاء المتخصصين في علومهم وفنونهم التعريب ونكلفهم أن يرسلوا إلى الجمع ما ارتضوه ليوثقه ، ويقره ، ويذيع خبره بمختلف وسائله الناجعة التي لا تتجمع ولا تكتمل لسواه . ؟ وإن رأى ما يستحق التغير فله ذلك . وبهذا لا نقف معوقين في طريق العلماء ، والباحثين ، والمبتغين بالصناعات المختلفة ، ولا نحمل الجمع ما لا يطيق ولا نخرجه عن دائرة اختصاصه المقبولة .

إن الذين يحرمون تعريب المصطلحات ، وأسماء الأجناس ، ويستدلون بآراء فريق من العلماء السابقين — ينسبون أن أولئك العلماء ظهروا في عصور تختلف عن عصورنا ؛ فلم ترجمهم المصطلحات كما زحمتنا ، ولم تصعب عليهم ترجمة أسماء الأجناس الأجنبية كما تصعب علينا ؛ لتمكنهم من اللغة ، واتساع الوقت لديهم ، وخفة أعباء الحياة عليهم . أما اليوم فالحال غير الحال ؛ أفواج من المصطلحات والمسميات الجديدة في إثرا فواج ، ولغة متفرقة في بطون المعاجم الواسعة ، المرهقة للجيل الحاضر ، وزمن مزدحم بمطالب العيش ، فمن الخطأ بل الخطر أن نأخذ بقول العلماء القدامى في حياة تختلف عن حياتهم ، وفي حاضر علمي وصناعي لا يمت إلى الماضي إلا بأوهى الصلات . ومن الغفلة أن نخضع لآرائهم في شئون لم يعرفوها ، ولم يكن لهم بها علم . ولو أنهم رأوا ما رأينا ، وعرفوا ما عرفنا ، ما أبقوا من تلك الأحكام شيئاً ، أو لاجتهدوا أن يوفقوا بينها وبين الحياة المحيطة بهم ؛ وإلا كانوا خياليين ، غير جديرين باسمهم ، وكنا أحراراً في مخالفتهم ، بل مطالبين بالخروج عليهم .

هؤلاء علماء الدين في عصرنا الحاضر ، يخالفون بعض الأحكام القديمة التي ارتضاها الأئمة السابقون ، ويستبدلون بها أخرى تلائم الحياة الحديثة ، ويوفقون بها بين أحكام الدين ومطالب الحياة ؛ إذ ليس الدين الإعانت ، وتكليف الناس ما لا يطيقون . وإذا كان هذا هو الشأن في مسائلنا الدينية المقدسة أفلا نتبعه في مسائلنا اللغوية ؟

ولقد سبقنا إليه أهل العصور الإسلامية السابقة ، ولا سيما العصر العباسي - وبخاصة زمن المأمون - حين بَغَتَتَهُم الحضارة بمثل ما بَغَتَتُنَا ؛ فانبرى علماءهم وفلاسفتهم يعربون من غير نكير عليهم من أئمة الدين واللغة في زمانهم . وجاء بعدهم من سار على نهجهم ، واشتهر باتباع خطتهم « كابن سينا والرازي والبيروني ، والفارابي ، وابن البيطار ، وغيرهم كثير . . . » بل إن صاحب : « القاموس المحيط » يسجل في قاموسه كثيراً من الأسماء الأجنبية للعقاقير ، والنبات ، وغيرها . من غير أن يشير إلى أن الاسم أجنبي . وعابه على هذا بعض العلماء كالشهاب الخفاجي ؛ ناسياً أن صاحب القاموس من المجاهدين اللغويين الذين أخلصوا للغة ، وفَسَّوْا في صيانتها ؛ كما يشهد بذلك كتابه النفيس وكتبه الأخرى ، وما بذله فيها من جهد ، ووقت ، وفال . وليس في عمله ما يستحق الملام ؛ فقد سلك فيه مسلك اللغوي الناضج ، سديد الرأي ، ثاقب النظرة ، العامل على تنمية اللغة وتهيئتها لمواجهة التطور المستمر . ومن عجب أن يغمزه الشهاب الخفاجي ؛ صاحب الرأي القائل : « لو

اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة لحجرتنا
الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من جاء بعدهم^(١) « فبأي رأيه نأخذ ؟
وإلى أيهما نميل ؟

ثم يستطردون في تأييد رأيهم فيقولون :

إن اللغة التي لا توأمت بين نفسها وما يحيط بها مصيرها الزوال لا محالة ؛
كالأمة التي تنطوي على نفسها . وتقيم بينها وبين المدنية حجاباً —
لا تلبث أن تتخلف وتبيد .

وإذا كنا لانحيا حياة السابقين في مطاعهم ، ووسائلهم ، ومساكنهم ،
ووسائلهم البدائية في الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، والعلوم والفنون ،
والتداوي ، وسائر أساليب الحياة — فما بالنا نخرج على هذا القانون في الشؤون
اللغوية وحدها ؛ دون ضرورة ملجئة ؛ أو خشية ضرر متوقع ؟ بل إن الضرورة
هي التي تدفعنا إلى المخالفة ، وإن الضرر لو في الاستمسك بالقديم بغير
تحفظ . وإذاً لا مناص لنا من تعريب الأعلام والأجناس والمصطلحات ؛
بصقل أو بغير صقل . وعندنا المجمع اللغوي الذي يمثل البلاد العربية كلها
يقوم ببعض هذه المهمة ، ويقرأ ويهذب ما عرّبه المتخصصون ؛ كي
تتوحد الطرائق ، ويتم الاتفاق على الكلمات المعربة ، فلا تتعدد
بتعدد الأفراد والبلدان . ولن يبذل من الجهد في هذا إلا القليل مما يبذل
في اختيار الألفاظ العربية الملائمة على حسب خطته الحالية .

(١) ص ٧٠ عند الكلام على « كافة وقاطبة » من شرح درة الغواص ، للشهاب .

ثم يقولون : إن الأفضل أن نعدل عن تعريب الأسماء الطويلة كثيرة الحروف (كالبيولوجيا ، والحيولوجيا) وأن نختار لها أسماء عربية ، خفيفة الوقع على اللسان والآذان ؛ فراراً من الثقل . أما ما كان قليل الحروف ، قصير الرنين ومقابلته العربي بعيد التناول (ككلمة : فِلِمٌ ، لَسَنَشْ ، مَسْكَنَهْ ، قَنَصَل . متر . يَرَدَهْ ، جَاكِتْ ، جِرْسْ ، « فِيلَا » ، جَفِنَتْ - لآلة التي يستعين بها الطبيب في التوليد ، وآلاف مثلها) فالخير في تعريبه إن أردنا للغتنا بقاء وقوة ، ولا خير في البحث الكادح الطويل عن كلمات عربية له ، لأنها - فوق ما فيها من عُسْر - لن تؤدي المعنى الدقيق إلا بإضافات وزيادات موضحة تنضم لكل كلمة . بل إنها مع هذه الزيادة لن تقوى على تأدية المراد إلا على وجه التقريب لا التحديد .

وفي التعريب فائدة قد تكون أجل فوائده ؛ هي إشاعة المصطلحات العلمية والفنية بين الناطقين بالعربية . وهي مصطلحات عامة عالمية ؛ تكاد تكون مشتركة بين العلماء ، والباحثين ، والمخترعين في مختلف البلاد المتحضرة ؛ فمعرفة نصوصها تمكن الباحثين من معرفة مسمياتها الحقيقية معرفة دقيقة لا لبس فيها ولا إبهام ؛ فيتابعون ما يدونه الفنيون عنها ، وما يطرأ عليها في البلدان الأجنبية .

ونصرح في جلاء ووضوح ، أن التعريب - وإن أثرناه - لا نختاره حراً طليقاً بغير تقييد ، بل نختاره أحياناً ، وقد نعدل عنه أحياناً إلى

اختيار أسماء عربية لكلمات أجنبية لا تحتاج ترجمتها إلى جهد شاق ، وطول استقصاء ؛ فهذا خير لا شك فيه ، ولا ننصح بالخروج عليه بل نوجب التمسك به ، ونشتد في الاعتماد عليه ؛ حفاظاً على لغتنا أن يطغى عليها سيل الأجنبي خلال العصور المتعاقبة فيبيدها . لكن البغيض الذميم أن يتأخر المرء في إنجاز عمله بسبب البحث الدائب ، والوقوف طويلاً أمام كل كلمة أجنبية بعيدة المدلول العربي ، علّه يجد لها مقابلاً في لغتنا ، فذلك الداء العتياء .

لقد قال المجمع اللغوي في قراره الخامس : (إنه يجيز استعمال بعض الألفاظ الأجنبية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم) فأى ضرورة أشد وأقسى مما نحن فيه ؟ وأى دافع يدفعنا إلى التعريب أقوى من دوافع المدنية الحاضرة ؟ إن المجمع يوافق كما نوافق على التعريب ، فكلانا به راض . ولكنه يطلب قبل تعريب الكلمة : الكدح المرهق ، والسعى الدائب وراء كلمة عربية تقابلها . حتى إذا بدا العجز ، وانبهرت الأنفاس — اطمأن للضرورة ووقعها ؛ فأباح الممنوع . أما نحن فلا نرى مساعاً لهذا الإرهاق والإجهاد ؛ بل نكتفى من البحث والاستقراء بالحمود المحتمل منهما ، فإن أوصلنا هذا الجهد إلى المقابل الذي يكشف عنه الجهد الحميد ، البعيد عن القصور والتقصير بعبءه عن الجهد والإعناء ، أخذناه ، وإلا بادرنا إلى التعريب .

وليس من الجرأة على اللغة ومكانتها القول بأن اختيار الألفاظ

العربية للمصطلحات الحديثة ليس له القيمة التي يتوهمها أنصارها ، ونحن نسائل هؤلاء الأنصار : لماذا تعارضون وتخالفون ؟ .

قد يكون الاختلاف منتظراً حين نجد أنفسنا أمام نوعين من كلام العرب ، لكل منهما ظواهره التي تغيّر ظواهر الآخر ، وأحد النوعين أشهر وأكثر نظائر من صاحبه ؛ فنفتق في الرأي — كعادتنا — فرقتين ؛ واحدة تذهب إلى اتباع الأكثر ، جرياً وراء القياس ، وأخرى وراء السماع تعويلاً عليه ، بغير نظر إلى القلة والكثرة . لكن الشأن في التعريب مختلف ؛ فليس عندنا قليل وكثير نتردد في اتباع أحدهما دون الآخر . وإنما نحن أمام ألفاظ معربة ، وعمل سلكه العرب أنفسهم ، وليس لدينا ما يعارضه من أقوالهم أو أفعالهم . فلم لا نتبعهم ؟ وفيهم الخلاف وليس أماناً إلا نمط واحد مأثور ؟

فإن ساغ وقوع الخلاف حين يكون أماناً مسموع كثير ومسموع قليل يغيّره في حكمه ، ونتردد في معرفة الأولى منهما بالأخذ — فلن يسوغ هذا حين يكون المسموع نوعاً واحداً لا يختلف فيه الحكم .

وهل غاب عن هؤلاء الأنصار أن وضع اسم عربي لكلمة أجنبية فيه نقل للاسم من معناه «الوضعي» الأصيل إلى مسمى جديد لا تعرفه العرب ؟ فأى فرق بين هذا وبين نقل الكلمة الأجنبية إلى اللغة العربية وكلاهما نقل تم وراء ظهر العرب ، ومن غير أن يعلموا عنه شيئاً وإن كان موافقاً طرائقهم .

وأمر آخر ؛ هو أننا نسيء إلى اللغة العربية بالإسراف في نقل أسمائها إلى المسميات الأجنبية ، لما يترتب على هذا من إشاعة الألفاظ المشتركة (وهي ألفاظ يشوبها الغموض من بعض نواحيها بسبب الاشتراك ، وإن قيل إنها متساوية الدلالة) . فوق ما في ذلك من خطر كامن نبه إياه أحد المستشرقين بالمجمع اللغوي حين قال (١) :

« أرى أنه لا يجوز أن نأخذ كلمة عربية ونضعها لاصطلاح علمي خاص ؛ لأن ذلك يضيق دائرة اللغة . ففي اللغة العربية كلمات كثيرة تؤدي معنى واحداً ؛ مثل النشر ، والإذاعة ، والإعلان ، فإذا خصص النشر بشيء والإذاعة بشيء ، والإعلان بثالث — فإن هذه الكلمات الثلاث تخرج عن دائرة الاستعمال الأدبي العام ؛ فتضيق اللغة . ولذلك أرى ألا يسرف المجمع في قصر الكلمات العامة على الاصطلاح الخاص فلما أن نرجع إلى التعريب وإما أن نرجع إلى الاشتقاق » .

إن التعريب علاج ناجح ؛ وهو — مع الحيلة والحذر — باهر الأثر ؛ يمد اللغة بزاد صالح هي في أشد الحاجة إلى بعضه ، ليدفع عنها فقرها المدقع في عصر المخترعات والمبتكرات . ومن حمق الفقير المضيق عليه أن يجد الفسحة السائغة فيتأبى ، والسعة المباحة فيؤثر الضيق . والتعريب بالوجه الذي اقترحناه خير محض ، لا تشوبه شائبة ضرر ، أو فساد . وقد

(١) هو الأستاذ « جب » عضو مجمع فؤاد الأول . (راجع محاضر انعقاد الدور الأول ص ٤٢٢) ورأيه هذا عرضة للمناقشة في بعض نواحيه .

سبقنا إلى الأخذ الأوروبيون بمئات السنين ، فلم يفسد لغتهم ، ولم يصبها بأذى ، ولم نسمع منهم ما يزهونا فيه ، بل إنه أحسن إليهما ، وقدم لها من المعونة والقوة ما يجعلنا نبادر إليه ؛ مطمئنين لنتائجها ، كما اطمأن الأجانب إليه ، ولم يخشوا منه على لغتهم إبادة أو ضعفاً . بل إنه منحها نموّاً وقوة كما أسلفنا . والشر كل الشر في إهماله .

هذا ، وخطر الإهمال لا يقل عن خطر الإباحة بغير تقييد ؛ فالبلاء في التطرف والإفراط ؛ سواء أكان ذلك في إباحة التعريب إباحة مطلقة ، أو تحريمه تحريماً مطلقاً .

إلى هنا انتهى رأى أنصار « التعريب » ، وفيه كثير من البريق والحلاوة ، وإثارة العاطفة ، فإذا استفاق المرء من التأثير العاطفى ، وأعمل الفكر المثبت لم يجد في هذا رأى ما يعارض رأى المانعين وملخصه أن : « (الخير أن نبيح للمتخصصين فى العلوم والفنون « التعريب » ونكلفهم أن يرسلوا إلى «المجمع اللغوى» ما ارتضوه ليوثقه ، ويقره ، ويذيعه بمختلف وسائله الناجعة التى لا تتجمع ولا تكمل لسواه . وإن رأى ما يستحق التغيير فله ذلك . وبهذا لا نقف معوقين فى طريق العلماء ، والباحثين ، والمشتغلين بالصناعات المختلفة ، ولا نحمل «المجمع» ما لا يطيق ، ولا نخرجه عن دائرة اختصاصه المقبولة) » .

إذاً فلا بدّ من المجمع اللغوى حتماً ، ومن عقد صلة بينه وبين المتخصصين بالطريقة الأنفة .

والآن : ما الحديد في هذا ؟ وما مواضع الخلاف ؟ وهل المجاز والاشتراك بنقل اللفظ من معناه واستعماله في آخر بطريقة من طرق النقل الصحيحة يسيئان إلى اللغة ؟ وهل أجمعت الأمم - في عصرنا أو غير عصرنا - على توحيد المصطلحات العلمية ؟ الجواب عن كل ما سلف : لا ! ! !

لا خلاف بين الرأيين ، ولا يكاد يكون بينهما فرق . فالمتخصصون يستمرون في أعمالهم ، ويسرون قُدُمًا - ولكن بغير تسرع ولا استهانة - فيما هم بسبيله ، ولا يتوقفون ، انتظاراً لفتوى المجمع اللغوي ، أو لرأيه ، فإذا ما وصلهم قراره عملوا به في المستقبل وواصلوا المسير دواليك . فالخاوف التي تثار لا مجال لها ولا مكان .

الاشتقاق والنحت

وهذان تابعان من توابع القياس ، وذيلان له .

١ - فأما الاشتقاق فالحاجة إليه شديدة في مختلف العصور ، وبين سائر الطبقات - ولا سيما المشتغلة بالفنون العملية ، والصناعات ، والاختراعات - لأنه يسعفها بوابل من الكلمات المختصرة ، الرشيقة ، السهلة التناول ، يضرب كل نوع منها في ناحية معنوية جليلة . ولهذا تشد الحاجة إليه في فورة المبدئية ، وزهو الحضارة ، ويكون التيسير فيه مطلوباً حميداً .

ويعيننا من المشتقات تلك السبعة المشهورة : (اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآلة) وقد وفاهما النحويون القدماء حقها من البحث ، وسجلوا أحكامها وافية في المراجع الخاصة ؛ فلا حاجة لتكرار ما فصلوا ؛ ولا سيما التي تناولها المجمع اللغوي بالدراسة المتأنية ، والزيادة المفيدة^(١) . لكنى - بالرغم من تلك الدراسة - أرى المجال لا يزال يتسع للزيادة ، - وبخاصة أفعال التفضيل ، والصفة المشبهة - وفيه فسحة لمن شاء . . . وقد اخترت للكلام اليوم مسألتين هامتين :

(١) كصوغ : « فعال » للنسب ، والمبالغة من الثلاثى المتعدى وغيره ، وبعض أحكام خاصة « باسم المكان » واسم الآلة

الأولى : تتصل بصيغة اسم الزمان والمكان ؛ فقد ظل الدراسون عصوراً طويلة يقتصرون في صياغتهما من الثلاثي على وزن : « مَفْعَل » قياساً مطرداً . ولا يلجئون إلى « مَفْعلة » ، رغم النصوص العلمية القديمة التي تبيح لهم ذلك . وجاء المجمع اللغوي أخيراً فعرض لتلك النصوص وانتهى إلى قرار نصه (١) :

« نباح » « مَفْعلة » ، قياساً من « أسماء الأعيان » الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد . اه ففتح بذلك باباً من التيسير أمام المتعلمين والمترجمين ، والمشتغلين بالعلوم الحضرية . ولكنه لم يفتح على مصراعيه ، بل اكتفى بجانب منه . ذلك أنه اشترط أن يكون الاشتقاق من « أسماء الأعيان » وحدها ، دون « أسماء المعاني » . مع أن الحاجة ماسة إلى الاثنين ، ونصوص الأئمة السابقين تساعد على الاشتقاق منهما . فهذا شيخ النحاة وإمام البصريين « سيبويه » صاحب الكتاب يقول فيه :

« هذا باب ما يكون « مَفْعلة » لازمة لها الهاء والفتحة — أي فتحة العين — ، وذلك إذا أردت أن يكثر الشيء بالمكان . وذلك قولك : أرض مسبعة ، ومأسدة . وهذابة . وليس في كل شيء ، يقال ذلك (٢) »

(١) ص ٥٣ الجزء الثاني من مجلة المجمع .

(٢) قال ابن سيده في الاختصاص : « المعنى لم يقل العرب في كل شيء من هذا . فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه » راجع جزء ٢ ص ٥٢ من مجلة المجمع .

إلا أن تقيس شيئاً ، وتعلم أن العرب لم تتكلم به . فسيبويه أطلق الكثرة التي بالمكان ؛ فلم يحدد نوعها ، ولم يصرح « بالأعيان » ، وإن جاءت أمثله منها ، وصرح بالقياس دون أن يقيده .

وهذا صاحب المكمل في شرح المفصل يقول :

« اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا له « مَفْعَلَةٌ » مع لزوم التاء إياها . وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك : أرض مَسْبُوعَةٌ ؛ أى : يكثر فيها السباع ، ومَأْسَدَةٌ ، أى : يكثر فيها الأسد ، ومَذَابَةٌ ، أى : يكثر فيها الذئب ، ومَحْيَاةٌ ، أى : تكثر فيها الحية ، ومَفْعَاعَةٌ ، أى : تكثر فيها الأفعى . »

وغير هذين من المراجع التي تصرح بصوغ « مَفْعَلَةٌ » للدلالة على كثرة حصول « الشيء » بالمكان ؛ من غير أن تقيد ذلك « الشيء » بأنه « اسم عين » كما قيدته بعض المراجع الأخرى التي اعتمد عليها المجمع ، ولا أدري سبباً لإيثاره التقييد على الإطلاق الذي فيه التوسعة والتيسير. نعم إن الأمثلة التي وردت في المراجع اقتصرَت على « الأعيان » ؛ ولكن كثيراً من النصوص القاعدية الصريحة أطلقت « الشيء » ولم تقيده بأنه اسم معنى ، أو اسم عين . وأقوى من هذا كله أن زيادة تاء التأنيث في آخر المشتق قياسية إذا كان المشتق لمؤنث ، ولا أعرف في هذا خلافاً . نعم إنهم استثنوا بعض صُورَ ، لكن ليس منها « مَفْعَلٌ » صيغة اسم المكان فمن الخير أن ننتفع بهذا الإطلاق ، ونبيح « مَفْعَلَةٌ » بغير تقييدها بأسماء الأعيان وبخاصة إذا اشتدت إليها الحاجة ، أو آزرها

الاستعمال ؛ وأشاعها العرف : كالمعلّمة « لما يسمونه دائرة المعارف »
 والمَسْبَرَة « لمكان البر » والمَصْحَة « لمكان الصحة » والمخطبة « لمكان
 الخطابة » والمَعْطَفَة « لمكان العطف » والمقرأة . « لمكان القراءة » والمخطة (١)
 « لمكان الخط » — وأمثالها مما صاغه الناس أو يصوغونه مدفوعين
 بحوافز الحياة .

الثانية : فُعْلَمَى ، مؤنث : أفعل . — والحاجة إليهما شديدة في

التفصيل —

كان المجمع اللغوي في إحدى جلساته (٢) يبحث عن كلمة عربية
 تقابل كلمة : « الميكروسكوب » ؛ الأجنبية ؛ فاقترح بعض الأعضاء
 « مِجْنَلَة الدُّقَّاق » (وهي التي نالت الاستحسان والإقرار) واقترح
 آخر الواحدة الدقيقة . وقال ثالث « الدُّقِّي » ، مؤنث : « الأدَّق »
 على وزن : « صغرى » مؤنث « أصغر » . ودار حوار مجمعي حول
 إباحة هذا الوزن ومنعه . فالمانعون يلوحون بحجّتهم المكررة المرددة ؛ وهي
 أن كلمة « الدُّقِّي » لم ترد عن العرب ، وأن ما ورد من صيغة : فُعْلَمَى
 مؤنث « أفعل » — قليل لا يقاس عليه ، وإذا استعمال كلمة :
 « الدُّقِّي » غير صحيح عند هؤلاء .

والمبيحون يقولون : لم لا نبيح : « عُلْمَى » مؤنث : « أعلم »

(١) هذه الكلمة مسموعة سجلها صاحب « تاج العروس » .

(٢) راجع ص ٤٣ من محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الثالث .

و « دُقِّي » مؤنث « أدق » ؛ تيسيراً ، وتوسعة ، وتذليلاً للصعوبات التي تواجهها ، وقياساً على الوارد ، وإن قل ؟ .

وطال النقاش ، وتردد على الألسنة لفظ ؛ القياسي ، والسماعي والكثرة ؛ والقلة . من غير أن يتجه الباحثون لتحديد هذه الكثرة الطاغية التي لها السلطان الباطش في كل بحث ، والتي انتهت الأمر بانتصارها هنا ؛ على ما بها من إبهام ، وغموض ، كما انتصرت في مواطن أخرى كثيرة . وعجبت أن يلمس حضرات المجمعين الحاجة في المصطلحات الحديثة إلى قياسية « فعَلَى » فيفرون منها خوف ذلك السلاح الوهمي الذي يسمى : « الكثرة » وعدم توافرها هنا . ولا أدري كيف لا تتوافر الكثرة المنشودة فيما نحن بسبيله ومعنى منها — على الفجاءة ، وبغير تتبع واستقصاء — الكلمات التالية الصحيحة :

العُظمى ، الصغرى ، الكبرى ، الوثقى ، الفضلى . القُصوى ، الأولى ، الجلىّ (أنثى : الأجلّ) الدنيا ، الأخرى ، العلما ، السفلى ، الكُوسى (كثرة الكياسة) الطولى (أنثى الأطول) الضيق (شديدة الضيق) . وجاء في الأمالى (ج ١ ص ١٥٢) ما نصه :

« قال بعض بني عُقَيْل وبني كلاب : هو الأكرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأجمل ، والأرذل ، والأنذل ، والأسفل ، والألام . وهى الكرّمى ، والفضلى والحسنى ، والجملى ، والرذلى ، واللؤمى . وهن الرذل ، والنذل ، واللؤم . .) اه وأنا زعيم بعشرات غيرها لو رجعت إلى المعاجم اللغوية — .

وهبنا لم نجد إلا ما قدمته أليس فيه مقنع للمتردد في قياسية
فُعَلَى^(١) ؟ ألا يكفي هذا العدد لإثبات الكثرة في وزن صيغة مَآ
لتصير معه قياسية ؟ لشد ما كنت أريد توضيحاً جلياً وتحديداً
قاطعاً لهذه الكثرة المتحكمة ، أو تسميحاً في الأخذ بالنظائر ولو كانت
قليلة فيما لا يتصل بالحركات الإعرابية كما سبق أول الكتاب^(٢) .

ولا يعوقنا عن إجازة « فُعَلَى » غرابتها على الآذان ، أو خفاء معناها ،
فإن هذه الغرابة تزول بالاستعمال ، والخفاء ينكشف به ، كما ينكشف
بتفهم السياق الذي وردت فيه . وذلك شأن أكثر الكلمات اللغوية غير
المتداولة .

* * *

ب - وأما النحت فلم يضع له الأقدمون نظاماً بعينه ، ولا ضابطاً
يجب الخضوع له . وكل ما قالوه : إن العرب قد تاجأ إلى
الاختصار فتصنع الكلمة الواحدة من الكلمتين أو الكلمات ؛
تأخذ من هذه ومن تلك بعض حروفها ، وتدع بعضاً آخر ،
وتصوغ مما أخذته كلمة تستغنى بها عن تينك الكلمتين أو
الكلمات . من ذلك قولهم : « بسمل الرجل » أى : قال « بسم الله »

(١) قد بسطنا القول في هذه القياسية بالجزء الثالث من كتابنا « النحو الوافي » باب :
أفعل التفصيل .

(٢) ص ٤٥ و ٥٦ و ٩٠

وحولق أرحوقل ، قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله » . وطلبق ، قال :
« أطال الله بقاءك (١) » . . .

(١) جاء في مقدمة الجزء الأول من حاشية الحضري على ابن عقيل - ص ٣ عند كلامه على بسم الله الرحمن الرحيم ما نصه : - ونلاحظ في النص الآتي تصريحاً غريباً هو قوله : « (إن النحت - مع كثرة عن العرب - غير قياسي) » فكيف يكون كثيراً ولا يحكم بقياسيته؟ : « (البسلة من باب «النحت» ، وهو : أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة . ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء - خلافاً لبعضهم - ولا الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات ، كما يعلم من شواهد . نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ؛ ولذا عد ما وقع للشهاب الخفاجي في : «شفاء الغليل» من «طبلق» - بتقديم الباء على اللام ، إذا قال : أطال الله بقاءك - سبق قلم ، والقياس : طبلق . والنحت - مع كثرة عن العرب - غير قياسي ، كما صرح به «الشمسي» ، ونقل عن «فقه اللغة» لابن فارس قياسيته . ومن المسموع : «سمعل» إذا قال : السلام عليكم ، وحوقل - بتقديم القاف على اللام - وقيل : بتقديم اللام - إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . وهليل تهليلا ، وهليل هيلة إذا قال : لا إله إلا الله ، وياء «هليل» للإخفاق بدرج . ومنه في القرآن (وإذا القبور بعثرت) قال الزمخشري : هو منحوت من «بعث وأثير» أي : بعث موتاه ، وأثير تراهما

(ومن المولد : «الفذلكة» من قولهم : فذلك العدد كذا وكذا . و «البلكفة» التي - أخذها الزمخشري من قول أهل السنة : إن الله تعالى يرى بلا كيف . ورد عليهم - بناء على زعمه الفاسد - بقوله :

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا شنع الوري فتستروا بالبلكفة
«قيل ومن المولد : «بسمل» ؛ لأنه لم يسمع من فصحاء العرب . قال الشهاب الخفاجي : والمشهور خلافه ، فقد أثبتتها كثير من أهل اللغة ؛ كابن السكيت ، والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة :

لقد بسلمت ليلي غداة لقيتها فيما حبذا ذاك الحديث المسمل
«وقد استعمل كثير - ولا سيما الأعاجم - النحت في الخط فقط ، والنطق به على أصله ؛ ككتابة : «حينئذ» «حاء» مفردة ، ورحمه الله : «رح» ، ومنوع : «مم» ، وإلى آخره تارة : «الخ» وتارة : «اه» ، وصلى الله عليه وسلم : «صلعم» وعليه السلام : «عم» إلى غير ذلك . ويحسن ترك نحو الأخيرين وإن أكثرته منه الأعاجم» . اهـ ،

وقد تجدد البحث أخيراً حول إباحته أو منعه ، فرأى رجال الطب ،
والصيدلة ، والعلوم الكيمياوية ، والحيوانية ، والنباتية ، وغيرها — في
إباحته وسيلة من خير الوسائل التي تساعدهم عند ترجمة المصطلحات
الأجنبية إلى اللغة العربية . تلك المصطلحات التي يغلب عليها عند
الفرنجة التركيب من كلمتين ، متمازجتين مختصرتين ، أو أكثر على
طريقة تشبه النحت العربي ، فلو ترجمت الكلمتان أو الكلمات ترجمة
حرفية بغير اختصار لنشأ من ذلك اصطلاح عربي طويل ، مركب من
كلمتين ثقيلتين ، أو أكثر . أما إذا تناولناها بالترجمة أولاً ثم بالنحت
على الطريقة العربية السالفة — فإننا نصل إلى اصطلاح عربي خفيف
مقبول .

وحجة المانعين محفوظة مرددة ؛ هي أن الوارد منه محدود ضئيل
لا يسمح بالقياس . ويزيدون على ذلك أن المنحوت لا يظهر معناه
إلا لطائفة قليلة أو دون القليل ، ودخوله في اللغة يؤدي بعد زمن طويل
أو قصير إلى حشوها بكلمات غير واضحة المعنى ، ولا مفهومة الأداء ،
وبخاصة حين يختفي المرددون له العارفون .

والحجتان واهيتان ، والتمحل فيهما واضح . فأما من جهة القلة
المسموعة فيمنفيها ما وراه ياقوت في كتابه^(١) معجم الأدباء حيث قال :
إن « عثمان بن عيسى النحوى سأل الظهير بن الخطير الفارسي عَمَّاً وقع

في ألفاظ العرب على مثال شقحطب . فقال : هذا يسمى في كلام العرب : « المنحوت » . ومعناه : أن الكلمة منحوتة من كلمتين ؛ كما ينحت النجار خشبتين ، ويجعلهما واحدة . فشقحطب : منحوت من شق حطب^(١) . فسأله عيسى أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه ؛ ليعول في المعرفة عليه . فأملأها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه ، وسماها : « كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب » .

بل إن مذهب بعض اللغويين « كابن فارس » في كتابه : « فقه اللغة » أنه قياسي « وأن أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف منحوت^(٢) » : كقول العرب للرجل الشديد : « ضَبَّطَر » من « ضبط وضهر » و « صلدم » من « الصلد والصلدم »

ومن أمثلة النحت الواردة :

حمدل الرجل	— أكثر من قول : الحمد لله .
هيال	» — أكثر من قول : لا إله إلا الله .
جعفد	» — قال : بجعلني الله فداءك .
حيعل	» — قال : حي على الصلاة ، حي على الفلاح .
دمعز	» — « أدام الله عزك .

(١) إن كانت « شقحطب » منحوتة من « شق حطب » فأين الحروف التي جذفت اختصاراً ؟ إلا أن ضبطنا « شقحطب » بتخفيف القاف وإسكان الحاء فتكون إحدى القافين محذوفة . أو : أن الاختصار سيجيء في شيء من مشتقاتها وليس فيها .

(٢) راجع رقم من هامش ص ٢٤٦ ، والمزهر جزء ١ ص ٢٨٥ .

سبحل	الرجل	— قال سبحانه الله .
حسبل	»	» حسبي الله .
مشكن	»	» ما شاء الله كان .
سمعل	»	» سلام عليكم .
طلبق	»	» أطل الله بقاءك .
عبشمى	—	فى النسبة لعبد شمس .
عبد رى	»	» لعبد الدار .
مرقسى	—	» لامرئ القيس .
عبد قسى	—	» لعبد القيس .
تيملى	—	» لقيم الله .
شَقَعَلَنَتْنِي	—	فى النسبة إلى الشافعى وأبى حنيفة معاً .
حَنَفَلَنَتْنِي	—	» إلى أبى حنيفة مع المعتزلة .

* * *

وأما من جهة غموض معناه ، وأنه لا يدرك إلا عند طائفة قليلة وأنه يزيد غموضاً بزوال أفرادها — فالشأن فيه شأن الألفاظ المنحوتة المسموعة عن العرب ؛ فإننا لا نفهم معناها إلا بتوقيف ، وشأن سائر المصطاحات العلمية المختلفة ، بل شأن كثير من الكلمات اللغوية ؛ لا تدرك إلا بتوقيف وتلقين ورجوع إلى مظانها . ولا يغيب عنا أن الألفاظ المنحوتة التى نطالب بقياسيتها إنما تدول وتروج بين طوائف معينة ، تشد حاجتهم

إليها ؛ فالأمر فيها كالأمر في باقي المصطلحات المختلفة ؛ سواء أكانت طبية ، أم هندسية ، أم نحوية ، أم بلاغية ، أم كيميائية ، أم غيرها . . . لا يعلمها إلا أهلها ، ولهم وضعت ، وعليهم قصرت . أما غيرهم فلا يعنيه من أمرها شيء . وعلى هذا قامت شؤون الحياة العلمية كلها ، وإذا انقرضت طائفة من الطوائف المتخصصة المدركة لتلك المصطلحات فإن أخرى ستحل محلها ، ولن يخلو الميدان من أهله ؛ إلا إذا انقرض معهم العلم أو الفن الذي كانوا به يشتغلون . وعندئذ سيكون « اللفظ المنقرض » معروفاً في تاريخ العلوم ، موضحاً في المعاجم التي تسجل الكلمات ومعانيها على وجه الدقة لمن أراد أن يستبين .

ويكون مثلها - والحال ما وصفنا - مثل الأسماء التي انقرضت مسمياتها ، وذهبت الأيام بمدلولاتها ولكنها لم تذهب بتلك الأسماء ولم تمحها من بطون الكتب اللغوية والمراجع العلمية الخاصة التي تسجل المصطلحات ، وتاريخها ، وتطورها ، وما يتصل بها ؛ فهي باقية في انتظار من يبحث عنها للاستفادة بها ، أو لمعرفة مسماها .

على الرغم مما سبق ، فالحكمة والحفاظ على الكيان اللغوي الأصيل ألا نلجأ إلى النحت ما وجدنا عنه مندوحة فإن اشتدت الحاجة إليه استخدمناه - مضطرين - استخدام الدواء ، نقصر في استعماله على التداوى ، ونتركه بعد البرء ، وأيام السلامة . غير ناسين أثر الإسراف في النحت ؛ حيث يطغى بمرور العصور على فصيح اللغة ، ووضوح بيانها .

النحت سائغ مباح ، حينما تدعو إليه الحاجة الحافزة التي تقدّر لها
الجماعات المتخصصة — لا الأفراد — وإن الوقوف في طريقه تشديد
لا يجد له سنداً من عقل ، أو نقل ، أو واقع . أما طرائقه الكثيرة الواردة
عن العرب فموكولة للناحيتين ؛ يتخيرون منها ما يلائمهم ، ويوافق بحوثهم .
وبهذا نفتح لهم باباً من التوسعة الحميدة ؛ يعينهم في مهامهم ،
ويأخذ بيدهم إلى حيث ينتجون ويفيدون . وقد اتخذ المجمع اللغوي
القاهري في « النحت » قراراً فيه بعض القيود التي تقربه من الطرائق التي
سلكها العرب قديماً ، دون أن تقلل الانتفاع به ونصه :

« النحت ظاهرة لغوية أخذ بها قديماً وحديثاً . وقد وردت منه كثرة تجيز
قياسيته ؛ فينحت عند الحاجة من كلمتين ، أو أكثر على أن يستعمل الحرف
الأصلي دون الزائد ، وأن يلتزم الوزن العربي إذا كان المنحوت اسماً ،
وأن تضاف « ياء النسب » إن كان وصفاً (نحو : عبد شمسي في
عبد شمس) وأن يقتصر على وزن : « فَعْلَال ، وَتَفْعَلَل » إن كان فعلاً ،
إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك .

الدعوة إلى العامية وترك الإعراب

انتكاس في الجهالة

وجناية على القومية

عادت مشكلة الفصحى والإعراب — كما يسمونها — إلى الظهور ، وعاد بعض الكتاب والباحثين إلى ترديد حديثها ، وعرض المقترحات لها . ولست أعرف دعوة أئيمة أبعد من الحق وأجلب للخطر والضرر على البلاد العربية من الدعوة إلى الإلحاد اللغوي ، والمروق من حدود الفصحى ، والعبث بمقدساتها .

إنها دعوة قديمة جديدة تظهر حيناً ، وتختفي حيناً ؛ على حسب ما يتاح لها من جو ملائم ، وفرصة مهيأة ، لنفث سمومها ونشر جراثيمها . وليس في هذا ما يدعو للعجب ؛ بل هو أمر مرتقب ، إن اختفى وقتاً فسوف يظهر وقتاً آخر وهكذا دواليك ما بقيت الفصحى وقواعد اللغة هدفاً لا يدرك إلا بالدأب المحمود ، والدربة الوافية ، والدراسة الحكيمة . وبين هذه وتلك يضج العابر الذي لا يستطيع التابث ، ويصرخ المعجّل الذي تسوقه الشواغل ، ويئن الراغب الذي تحول بينه وبينها الحوائل . فالحديث عنها ليس بدمعاً طارئاً ، ولا سنة دخيلة . وإنما هو ترديد لصيحات سبق إليها تفسّر من أهل القرون الغابرة ، بعيدها وقريبها

واشترك فيه بعض العامة والخاصة . وكانت صبيحات الأمس كصبيحات اليوم ، مزيجاً من أصوات جاهلة مدفوعة بعجز الوسائل وقصور الثقافة ، وأخرى نفتتها أهواء عنصرية مردية ، وحركتها أحقاد تاريخية دفينه في حنايا الصدور تنتظر الفرصة للمواثمة ؛ لتنشر سموها ؛ فتختار لها دعوة الإصلاح ، وصيحة التجديد ؛ لتصرف عنها الشكوك والريب ، وتحول الأنظار والأفكار عن مراقبة أصحابها والقائمين بها .

لكن هذا المظهر الزائف لم يخدع إلا أهله . ولم يخف ما وراءه ، ولم يشغل سدنة اللغة وحراسها عن استماع صوت الحق ، والاستجابة له قدر الاستطاعة ؛ فتناولوا المشكلة بالعقل الحصيف ، والفكر الأملع ، والدراسة المثبته البعيدة عن الهوى المدخول والتعصب الأحق ، ووصلوا إلى نتائج حسنة ، لم ينزلقوا فيها إلى الآراء الفسجة ، والمقترحات الفاسدة الصادرة إما عن حاقد ساخط لأسباب عنصرية — كما قلنا — لاخير في مجادلته ، ولا غاية ترجى من وراء إرشاده إلا أن يبرأ صدره من الأضغان وما أبعد ذلك ! ! وإما عن عاجز في مواهبه ، مقصر في ثقافته ، وهو إلى عجزه وتقصيره واسع الأمل فسيح المطامع ، يرى أن لاسبيل إلى تحقيق مطامحه وهطامعه إلى على جسرمتين من الكفاية اللغوية والمقدرة الأدبية وهما عنه بعيدان ، ما إليهما من سبيل فلا يجد له مخلصاً إلا بنم اللغة واتهامها بالإساءة ، وإلقاء التبعة عليها ؛ تلمساً للمعاذير الكاذبة عل أن يكون فيها شفاء النفس من بعض ما تعانیه . وما أخطر

هذا دواء هو بالداء أشبه ، وللمريض أقتل .

ولقد قرأت — فيما قرأت خلال هذه الأيام — من مقترحات لمشكلة
الفصحى والإعراب رأيين قديمين مسبوقين نوّهت بها الصحف والمجلات
وتجدد حديثهما على ألسنة بعض الباحثين مقترحاً الأخذ بأحدهما ،
والاعتماد عليه في جميع الشؤون التي تحتاج للتفاهم ، وأريد الساعة
حسم الأمر بالوقوف عندهما ، ومناقشة ما ينطوى عليه كل منهما ؛ عسى
أن ننتهى في دراستهما إلى حق يُعترف به ، أو نتيجة موحدة تتلاقى
عندها الآراء والعقول في حزم وإصرار .

وأحد الرأيين هو « اصطناع العامية » في كل ما يتصل بالتخاطب ،
والتفاهم الشفهي ، والكتابي ، وسائر نواحي الحياة العلمية ، والأدبية ، والفنية .
وثانيهما : الاستغناء عن « الإعراب » الذي هو خصيصة من
خصائص الفصحى والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات ؛ وصلاً
ووقفاً ، في مختلف أحوالها . وهذان الرأيان يعرضان للخواطر الهائمة كما
تعرض الحديث لمشكلة الفصحى والإعراب ، وترددتهما الألسنة المندفعة كما
رددت تلك المشكلة . وفي السكوت عليهما تغرير ، وخديعة وإساءة .

١ — فأما اصطناع العامية لغة للتخاطب والتفاهم والعلم والأدب والفن ،
فأمر غريب حقاً ، لا أريد أن أدفعه بأكثر مما دفعه به علماء الاجتماع
الأوروبيون ، والمستشرقون في مؤتمراتهم . وغيرهم من كبار الباحثين بعد
دراسة طويلة ، وبحث مستفيض ؛ فقد عرضوا للمشكلة من حيث هي

موضوع اجتماعي عام وموضوع علمي فني ، لا تنفرد به أمة دون أمة ، وركزوا بحثهم في الاجابة عن السؤال الآتي : « أمن الخير أن ترتفع اللغة العامية إلى مستوى الفصحى ، أم الخير في أن تنزل الفصحى إلى درك العامية ؟ » . .

جاءت الإجابة صريحة قاطعة في أن الخير كله في رفع العامية ، لا العكس . وحججهم في هذا ناصحة ، يعينينا منها قولهم : إن العامية لا ضوابط لها تحدها ، ولا قواعد تجمع شتاتها ، وأنها تختلف اختلافاً واسعاً بين أمة وأخرى تخالفها في عنصرها ولكنها تسايرها في لغتها . بل إنها لتختلف في الأمة الواحدة بين مدينة ومدينة ، وإقليم وآخر ، كالذي نشاهده في بلادنا المصرية فعامية القاهرة تغاير عامية الريف ، وعامية الوجه البحري تغاير عامية الوجه القبلي ، ولاسيما أقاليمه العليا حيث تغمض اللغة العامية هناك على غير أهلها حتى ليتعذر على الوافدين من القضاة والمحامين أن يفهموا لغة المتقاضين والمحكومين بغير ترجمان .

وإذا كان هذا هو الشأن في عامية البلاد المصرية وحدها فكيف يتم التفاهم بينها وبين سكان العراق ، واليمن ، وسورية ، وتونس ، ومراكش وسائر الأوطان العربية ، ولكل منها لغات عامية ، متعددة ، متشعبة على النحو الذي في بلادنا ، فأى تلك العاميات نأخذ ، وأيها ندع ؟ وأي عصر نؤثر عاميته ونهجر سواه ؟ أنصطح العاميات جميعها في كل الممالك العربية ، في مختلف عصورها ؟ وهل في الاستطاعة ذلك ؟ وبخاصة

إذا عرفنا أن العامية لا تثبت على حال ، بل تتغير بتغير القرون وتواليها ، فعامية هذا العصر في صُقع تختلف عنها في سابقه. وما عسى أن يصنع اللاحق بالتراث العلمي والأدبي والفني الذي ورثه من الأجيال السالفة ؟ وكيف يتم للمتأخر أن يستفيد مما تركه المتقدم وهو عاجز عن فهم نصوصه وحل رموزه ؟ وكيف يتهيأ للحضارة ومواصلة السير قُدُمًا إذا كانت اللغة التي تضم أسرارها ومظاهرها لا تلازمها ملازمة دائمة ، وإنما تفارقها في مراحل ، وتتخلى عنها بعد زمن معين ؟ فلا تتصل حلقاتها ، ولا تماسك تماسكًا قويًا يدفعها إلى التقدم ، ومتابعة الخطو الدائب .

وجاء في الإجابة كذلك أن العامية لدى أُمم الأرض قاطبة لا تصلح أداة طيِّعة للأدب الرفيع ، ولا ترجمانًا صادقًا للفن والحضارة السامية ، وألوان المشاعر ، وخارجات النفوس وكل ما دقَّ وجلَّ من ثمار العقول ، ونبضات الوجدان وإنما الوسيلة الفذة لكل ذلك هي الفصحى دون سواها . . . ذلك رأى كبار الباحثين فتأى كسب في العامية إذا حرِّمَتْ هذا كله ، وأنتهت بنا إلى قطع الصلات والروابط بين بلادنا وشقيقاتها بل بين أجزاء الوطن الواحد ، وبين حاضرنا وماضيها ؟ تلك الصلات والروابط التي قامت على أمتن الدعائم ، وأقوى الأسس ، وفي مقدمتها الفصحى ، واللسان العربي الموحد يجمعهم حول غرض واحد ، ويوجههم إلى هدف مشترك ، ويزودهم جميعًا ب زاد صالح من العلم والأدب ، والدين ، والسياسة ، وكل ما يكسبهم قوة ، ويزيدهم في الحياة عزًّا ،

واستعلاء ، واقتداراً .

وإذا كنا نرى الأمم الغربية في عصرنا الحاضر تبدل من علمها ، وثقافتها ، ونفيسها ، ما تتودد به إلى الأمم العربية ، وتعمل جاهدة لاستئثارها إليها ، وضمتها إلى كتلتها — بالرغم مما بينهما قديماً وحديثاً — أفلا يجدر بنا أن نحفظ بصلاتنا القائمة مع البلاد العربية الشقيقة ، ونسهر على القرابة تقويها ، وعلى الروابط بيننا وبينها نزيدها تأكيداً وثباتاً في عصر تتسابق فيه الأمم إلى التجمع والتكتل وبذل أغلى ما يملكونه في سبيل هذه الغاية التي هيأها الله لنا بأكرم الوسائل وأنجعها ، وأيسرها ، وفي مقدمتها : « اللغة الفصحى » التي هي خير وسيلة للتجمع والتكتل بغير بذل ، ولا تضحية ولا فداء ؟ فكيف يسوغ في المنطق السديد ، والرأى الأرشد أن نُغفل أمرها ، أو نهمل الحرص عليها ، والتمسك بها ؟

وإذا زعم فرد أنه يستطيع — وهذا زعم لا محالة باطل — أن ينطوى على نفسه ، ويقتصر على العامية ويستغنى بها عن الفصحى فهل تستطيع الجماعة التي يعيش فيها . والأمة التي هو فرد منها ، أن تنطوى على نفسها وتستغنى بالعامية عن الفصحى في علاقاتها وشؤونها الداخلية العامة ؛ التشريعية ، والعلمية ، والأدبية والفنية ؟ وهل تستطيع الاستغناء بها في شؤونها الخارجية الرسمية مع الأمم الأخرى الناطقة بلسانها ؟

لا جدال أن الداعين إلى العامية ناسون أو متناسون ذلك ، غافلون أو متغافلون عن أن العامية لا تصلح لشيء مما سبق ؛ وأن الانتفاع بها

لا يتم إلا بضوابط كضوابط الفصحى أو أشد عسراً ، وأنها لا تثبت على الزمان ولا تعمّر طويلاً ، فتتغير بتغير الأجيال ، وينتابها التزبد والتحيّف فى العصور المتوالية إذ لا حارس — كالقرآن الكريم وكرام الفصحاء — يضمن لها السلامة والبقاء ، ويدفع عنها الدخيل ، ولا قيم ، من علماء اللغة وأعلامها ومراجعها يصونها من الدخيل الذى يشوبها ولا يلبث أن يلتهمها وهى كلها دخيلة ؛ فهى كبيت مفتوح النوافذ والأبواب ، لا عائق يمنع داخله ، أو يصد قاصده ؛ فلا يلبث أن يمتلئ بالدخلاء والأخلاق ، لا تجمعهم جامعة ، ولا تؤلف بينهم رابطة ، ولا ينتظر منهم توافق وإفادة . ولا تلبث — بعد زمن يطول أو يقصر — أن تتحول إلى عامية جديدة ؛ تتطلب فهماً جديداً وضوابط مستحدثة ثم تتحول ، وهكذا دواليك حيناً بعد حين . وفى هذا ما فيه من عناء موصول متجدد ، وحفوة تاريخية بين حاضر الأبناء وأسلافهم . وقطع للصلات الروحية والمادية بين هؤلاء والأمم العربية المعاصرة وتنكر للتراث القديم النفيس ، وإغفال لما يشته من معانى النبلى ، والشرف ، والترابط الوطنى والفضيلة فى أسمى أوصافها وأجمل معانيها .

وشىء أخير : بماذا يشير دعاة العامية على الأجانب فى بلادهم ، أو بعد وفودهم إلينا زرافات ووحداناً ، رغبة منهم فى تعلم لغتنا وآدابنا والتزود من ثقافتنا وتراثنا الدينى واللغوى لينتفعوا به فى أنفسهم وفيما حولهم وننتفع بالاتصال بهم ؟ أنعلمهم لغتنا وديننا ، ونواحى ثقافتنا بالعامية

أم ماذا ؟ وبأيّ العاميّات ؟

« وبعد » ، فلمعل فيما سبق ما يحمل أنصار العامية ، أو المخدوعين منهم — على الرجوع إلى الحق ، وعدم التماهى فى الباطل فليس من الشجاعة المحمودة الإصرار على هذا الباطل لداء نفسى ، أو عجز شخصى فردى ؛ تلمسًا لراحة النفس راحة زائفة يزول أثرها سريعًا ، ويعود الألم بعدها أطول زمنًا ، وأعنف شدة ، وما أجدرنا أن نفىء إلى الحق ، وندع المكابرة ؛ ففى بغير العقلاء والمنصفين أولى ، وأن نكف عن تلك الدعوة البغيضة التى تتردد فى عهود مختلفة — كما أسلفنا — ، إما عن جهل بمغبتها ، أو غفلة عن سوء نتائجها فى نواحى حياتنا الدينية ، والعلمية ، والعملية ، والقومية . وإما عن حقد دفين لأهلها ، وعلينا ألا نخدع بما يقوله أعداء العربية وربائبهم وأبواق المستعمرين من طعن فى الفصحى ، وغمز فى مناحى قوتها وتشويه جمالها ، فتلك شنشنة الحاقد والمستعمر ، يتجه بنظرة أول ما يتجه إلى لغة الأمة الضعيفة ودينها ؛ ليتخلص منهما ، ويأمن الكفاح العنيف الذى ينهال عليه من طريقهما ؛ ثقة منه أن لغة الأمة تذكرها بسآلف عزها وحررتها ، وبماضيها الكريم ، وحاضرها الضعيف ، وتدعوها إلى الموازنة والنظر والعمل للتخلص مماهى فيه بمختلف الوسائل الميسرة ، وغير الميسرة ، وأن دينها يدعوها للدفاع عن كرامتها ، واسترداد حقها ، ومقاومة المعتدى ، وانزاع حريتها فى غير ملاينة ولا استسلام . وهذا شر ما يصادفه الدخلاء ، وأقسى ما يلاقيه الحاقدون .

ولهذه المناسبة نهيب بالأمم العربية - شعوباً وحكومات - أن يقاوموا بلاء العامية، ويمنعوا تسربها إلى الصحف، والمجلات، والمسارح والإذاعة، وأجهزة الإعلام والنشر، ومعاهد العلم، وكتبه، وسائر وسائل الإعلان والذيع، ونصيب الحكومة من أداء هذا الواجب أكبر وأخطر، لما تملكه من قدرة، وسلطة، وسيطرة لا يملكها الشعب أفراداً وجماعات، وهي التي تملك بسلطانها أن ترد تلك الأجهزة البعيدة الأثر في حياتنا وحياة اللغة إلى الجادة إذا انحرفت وتهديها سواء الصراط فلو قمنا بواجبنا في هذه الناحية لكان فيه الضمان الوثيق لصيانة الفصحى، وامتداد ظلها، وبسط نفوذها ومنحها الحياة القوية الدائمة، والقضاء على العامية، أو حصرها في أضيق نطاق، وأصغر رقعة بحيث لا يمتد خطرها إلى الفصحى ولا يستشري ضررها، فكأنها النار المحصورة من سائر نواحيها بسياج متين يعوق انتشارها ويمنع امتدادها.

* * *

ب - وأما التحرر من الإعراب، والاستغناء عنه بتسكين أو آخر الكلمات، فاقترح يعوزه - إن حسنت النية، وبرئ الصدر - ما أعوز سابقه من الدرس الفاحص والبحث الرشيد الأكمل، وتذليل ما يواجهه من عقبات وأهوال لا يمكن تذليلها.

هنا وافقنا أصحابه على الأخذ به والتزمنا التسكين في آخر الكلمات كلها، وصلاً ووقفاً، كما يريدون حين نستخدم الفصحى، وتناسينا أن

الإعراب علامة رمزية صغيرة تؤدي ما لا تؤديه الألفاظ الكثيرة في كشف المعاني المختلفة المتعددة - كالفاعلية ، والمفعولية ، والإخبار ، والتعجب ، والنعت وغيرها . . . -

(١) فما عسى أن يكون موقف الأجيال الآخذة به ؛ من تراثها القديم الديني وغير الديني ، وهو تراث لا غنى عنه ، ولا سبيل لفهمه بغير الإعراب الذي لا يعرفونه ؟ وما عسى أن نصنع في الشعر العربي كله ؟ وهو قائم على الوزن والموسيقى اللذين يعتمدان اعتماداً كلياً على تحريك بعض الحروف ، وتسكين بعض آخر ؛ فلو حركنا ساكناً ، أو أسكنا متحركاً لاختل الوزن ، وتهدم بيت الشعر ، ولم يكن شعراً عربياً .

قد يقولون : ولم نحرص على الوزن ، وعلى ما يتطلبه من قيد الحركة ، والسكون ؟ لم لا نتحرر من هذه القيود ، ونصطنع نظاماً شعرياً جديداً بريئاً منها (١) ؟

هذا كلام ظاهره التيسير ، ولكنه في بريقه وخلايقه لا يثبت على التمهيص ، فلو أخذنا به لم نكن نسترد الإعراب ولا ذلنا مشكلته ، وإنما تركناها قائمة - كما سيتبين مما يأتي - ، وخلقنا شعراً جديداً ، لا جمال فيه ولا حياة ، على أنقاض الشعر القديم الرائع الفتان . وإذا لا يكون الأمر إصلاحاً ولا تيسيراً ، بل خلقاً جديداً لشعرواه متحجراً لا يمت إلى الشعر العربي

(١) سيجيء الرد الكامل عن هذا الفهم الخاطئ ، بموضوع مستقل خاص بهذا الشعر في ص ٢٧٧ .

ولا زعرف - فوق ما في الأسلوب عند الكتابة من لبس بالنداء^(١) ، والأمر -
أنى الكلام قصر أم ليس فيه قصر ؟ ومثل المفعول به غيره مما يجرى فيه
القصر البلاغى ، وغير القصر من قواعد البلاغة العربية التى تشتهر ،
وتنهى عنها المعانى والمدلولات ، أمام هذا الاقتراح الفصيح .

هذه بعض الصعاب والمشكلات التى تنشأ من الأخذ بذلك الاقتراح
الذى ينتهى إلى وأد اللغة العربية ، وإحلال لغة جديدة فياضة بالتقائص
محلها ، طافحة بكبائر العيوب والمثالب . وكنا نود لأصحابه أن يعرضوا لتلك
العقبات ووسائل تذليلها ، وللعيوب وجوه تلافيا ، ولكنهم لم يفعلوا ، لسبب
لا أدريه أياكون السبب أنهم لم يتنبهوا لها ؟ أم ندّ عنهم حلها ؟ أم ارتضوا
الأخذ برأيهم مع قيامها ، وعدم المبالاة بآثارها فينطبق عليهم قول القائل :
إذا استشفيت من داءٍ بداءٍ فأقتل ما أعلاك ما شفاكا

ولعل تلك العقبات لم تخف على الأئمة القدامى ، ولم تغب عنهم ؛ فإنى
لا أعرف واحداً منهم قد أباح ذلك التسكين باطراد ، أو أجازاه فى السعة
والاختيار ، وإنما الذى أعرفه أنهم أباحوه فى حالة الوقف ، وقصروه عليه
وعلى بعض صور قليلة من الاضطراب وشبهه^(٢) ، لا نتصل بما نحن فيه .

(١) بمناسبة النداء والضبط الإعرابى نعيد قصة العاصر الذى دخل على الخليفة يتباهى
أمامه بقبيلته وزعيمهاسمى : « شبيب » ويقول : . . . ومنا أمير المؤمنين - شبيب .
فنضب الخليفة وقال : أنكم أمير المؤمنين ؟ فبادر الشاعر قائلا :
- منا - « أمير المؤمنين شبيب » . أى : يا أمير المؤمنين . فأنقذ نفسه .
(٢) كتوالى ثلاث متحركات أو أربع فى كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها .

وبعد ، فذلك رأيي في الاقتراحين السالفين ، وهو رأى لا يمنعني أن
أصرح معه في صدق وأمانة أن الإحاطة بالأحكام الإعرابية لا تخلو من
مشقات ، وأن الإلمام الوافي بقواعد النحو عسير إلى حد ما . لكن هل
انفردت اللغة العربية بهذا ؟ ألا تشركها في هذه الصعوبة لغات قديمة
وحديثة كالفرنسية والألمانية ؟ فهل تنادى أهلها بالإلغاء ضوابطها ،
وإهمال قواعدها أو اصطناع لغة أجنبية ؟ ولماذا يحرص المرء على أن يكون
أديباً أو عالماً ، أو كاتباً ، أو مؤلفاً ، أو فنيّاً على وجه من الوجوه
دون أن يتقن لغته ، ويبذل الجهد الكريم الذي يوصله إلى غايته ؟ ولماذا
لا يدفع ضريبة التقدم والتمكن ؟ وهل تتفاوت أقدار الناس ، وتباین منازلهم
بغير الجهد ، والبذل ، والفداء ؟ وأي نفيس في الحياة ينال بغير العناء .
وأعود مرة أخرى فأقول : إن النحو العربى - على عظيم شأنه ، وجليل
قدره - يحتاج إلى نوع من التيسير والتجديد في بعض مناحيه دون بعض ؛
فالتفريعات الكثيرة بغير داع ، والآراء المتباينة بتعليقاتها المصطنعة ،
والأصول المضطربة بعباراتها المعقدة ... كل أولئك - وغيره مما أوضحناه
في الموضوعات السالفة - مما يمكن تداركه بالإصلاح وملاحقته بالتسديد ،
واستصفائه بما يعود على اللغة بالسعة والتيسير المفيد ، والتركيز المأمون :
فيدمج بعض في بعض ، ويستغنى بآراء ومسائل وتعبيرات ، وطرائق ، عن
أخرى ، وتفتح أبواب أغلقها التضييق والإعنات بمفاتيح الحذر والحرص
الذى لا تدانيه أباحيّة ، ولا يفسده قصور أو استهتار .

الدعوة إلى اصطناع الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية

أوضحت في الموضوع السابق دوافع الدعوة الأنيمة إلى اصطناع اللغة العامية دون الفصحى ، وإيثارها في ميادين العلوم والفنون والآداب ومسارب الحياة ، وكشفت عن مواطن الخطأ والخطر في هذا وفي ترك الإعراب . وقد طالعنا صحيفة يومية بمقال طويل ، لكبير من دعاة العامية ، يدافع عنها ، وينتهى في أسلوب عَفّ ، وحوار مهذب ، إلى ما سماه سؤالاً ، وما هو إلا سلسلة من أسئلة مركزة ، تتناول إلى نواح متباينة من العلوم العربية ؛ في نشأتها ، وتطورها ، وحركتها ، وجمودها ، وما فعلت بها يد الأحقاب ، وما عسى أن تقبله اليوم من إصلاح وتجديد ، أو تتأباه . فيقول :

إذا كان الشأن في الفصحى — وحدها — عظيم والاستغناء عنها في فنون الأدب الرفيع ، وفروع العلوم — ضرب من الخذلان ، والخلل ، بل وافد من وفود البلاء الماحق ، فهل فرض على قواعدنا — ولا سيما النحوية والبلاغية — أن تظل حياتها في مكانها من الصعوبة والجمود ، وفرض على الناشئة وعلينا أن نرزح تحت أعبائها الثقال ؟ وإذا كان اقتراح العامية وإحلالها محل الفصحى له ما يتردد من سوء الأثر ، وخطر الغاية ، فهلا

نستمع إلى إقتراح مفيد ينادى به بعض أنصار التجديد ، وهو استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية ، والاستغناء عن هذه بتلك ، تيسيراً للراغبين ، وتخلصاً من أثقال القواعد النحوية والإملائية وسواهما ؟ .

وهب الحاجة ماسة إلى قليل أو كثير من تلك القواعد ، فما حاجتنا إلى « العلوم البلاغية » بأصولها المعقّدة ، وتفصيلاتها المرهقة ، وبهرجتها الصناعي الأجوف ، وأمثلتها المرددة التي تثير الضحك حيناً والضجر أحياناً ؟ وما غناؤها في هذا العصر ؟ وما مكانها بين البلاغات الحديثة ؟ .

ثم ما ذلك العلم الذي يسمونه : « علم الشعر » ، أو : « علم العروض والقوافي » ؛ بحدوده وقيوده ، وعقباته التي ينثرها في طريق الشعراء ؛ فتكدر عقولهم ، وتحد أحيائهم ، وتعجز وسائلهم ، وتحول بينهم وبين الكمال الفنى والتوفيق ؟ ...

لقد انتظم السؤال — كما يبدو ، وكما أشرت قبلاً — سلسلة من الأسئلة الدقيقة العميقة ، تتطلب الإجابة عنها فيضاً من البحوث ، والدراسات الواعية المثبتة ، ميدانها معاهد العلم المتخصصة ، لا المجالات العامة ، ولا الصحف السيارة . لكن هذا لن يقف حائلاً دون الرد الذي يجمع — إلى حد ما — بين اللوحة الخاطفة النافعة ، والإقناع المركز المنقذ .

فأما أن القواعد النحوية والبلاغية وغيرهما من فروع العربية - جامد
مُسْتَعَص على التجديد الحميد ، واليسير المأمون ، والتجميل البارع ، فتلك
دعوى لم تقم عليها بينة ، ولم يقل بها ثقة خبير ممن يعرفون للقول خطره
وجلال شأنه ، وقد ناقشت هذا في بحوث أخرى خاصة - ومنها الموضوعات
التي تقدمت - تعلن زيفه ، وترسم السبيل القويم - كما أراه - لوجه من
الجدلة والطرافة ، وألوان من التقوية والتطرية ، تجول في خواطر أنصار الفصحى
وأعوانها الأبرار ، بنهج لا تخلف فيه ولا تهور ، ولا بطء ولا اندفاع .

أما كلمة الساعة فإني جاعلها لما وسم بأنه : اقتراح طريقة الكتابة
اللاتينية واستخدامها بدلاً من طريقة الكتابة العربية المتوارثة .

إن أنصار الكتابة اللاتينية والاستغناء بها عن الكتابة العربية يؤيدون
دعواهم بأن القارئ العربي لا يستطيع أن يقرأ ما يقع عليه ناظره قراءة
صحيحة سليمة إلا إذا فهمه أولاً ، وأدار فيه فكره ؛ فكلمة مثل :
سمع ، أو : فهم ، أو : علم ، أو مئات وآلاف غيرها من الكلمات
المفردة أو المنضمة إلى غيرها ، تصلح أن تقرأ بصيغة الماضي المعلوم
أو المجهول ، وبصيغة المضعف أو غير المضعف ، وبصيغة المصدر . . .
ولكل واحدة من هذه الصيغ معناها ، وأثرها في معنى الجملة ، وتركيب
الأسلوب ، ودلالته وحظه من القوة أو التخاذل . وجملة مثل : على سمع
والده يؤنب الخادم لإهماله ، ويقدم له النصيح بالجد والنشاط ، وقصيدة
كقصيدة أبي العتاهية ، التي يقول فيها :

يا بن الخلائف لا فُقدت ولا عَدِمَت العافية
 من يَرتجى للناس غيرك للعيون الباكية
 أَلْقَيْتَ أَخْبَاراً إِلَيَّ لَكَ مِنَ الرِّعْيَةِ شَافِيَةٌ

تحتمل الكلمة الواحدة منها ضبوطاً مختلفة ، وتتقبل حروفها حركات عدة متباينة ، وليس من المستطاع قراءة مفرداتها أو تراكيبيها ، ولا ضبط حروفها ضبطاً يساوق المراد ، ويساير الغرض ، إلا بعد فهم سابق يستعان به على القراءة الصائبة المسددة بعد ذلك ، وضبطها بحركات نحوية ولغوية ، ورموز إملائية وغير إملائية تشير إلى المراد وتدل عليه ، وكذلك الشأن في كل أنواع المنشور والمنظوم ؛ إفراداً وتركيباً ، فن الحق أن العربي يفهم المكتوب بلغته أولاً ثم يقرأ ثانياً ، وهذا يناقض الحكمة الأولى من الكتابة والغرض الأصيل منها ، ذلك الغرض الذي يقضى بأن الإنسان يقرأ ليفهم ، لا العكس ، ومن ثم كان القارئ اللاتيني موفقاً في قراءته ، مسدداً بفضل حروفه اللاتينية ونظام كتابتها ذلك أن الكلمة اللاتينية الواحدة تشتمل على نوعين من الحروف ، أحدهما أساسى ، والآخر فرعى ويتصل بالأول في كتابته اتصالاً وثيقاً مباشراً ؛ ويغنى عن الحركات الإعرابية واللغوية ، طويلة كانت أم قصيرة فإن مثل كلمة : « سمع » العربية تتركب عندنا من حروف ثلاثة ، لكل حرف حركة خاصة به ، منفصلة منه انفصالاً تاماً وقد يمكن الاستغناء عنها أحياناً . أما في اللاتينية فلكل حرف من هذه الحروف الثلاثة نظير يقابله ، ولكن

لكل حركة حرفاً فرعياً يتصل - كتابة في جميع الحالات - بأخر الحرف الأصلي ويغني عنها ؛ فحرف « السين » له ما يقابله عندهم ، ولحركته - وهي الفتحة - حرف فرعياً يشترك بذيل الأصلي تماماً ويرتبط به ، « والميم » حرف أصلي يقابله هناك ، ولحركتها - وهي الكسرة - حرف فرعياً يتصل بهذا المقابل مباشرة ، وكذلك « العين » وباقي الكلمات ، فإذا كنا في كلمة : سمع ، نكتب السين وفوقها الفتحة الضابطة لحركتها ، المعينة لها فإنهم يكتبون الحرف الأصيل الذي يقابل عندهم السين أولاً ، ويكتبون بدل الفتحة المنفصلة حرفاً فرعياً محتوماً يدل عليها ويتصل بأخر ذلك الحرف الأصيل كما سبق ، وإذا كنا نكتب الميم وتحتها الكسرة فإنهم يكتبون ما يقابل الميم من حرف أصيل عندهم ، ويصلون بآخره حرفاً فرعياً محتوماً يغني عن الكسرة ، ويكتبون بدل العين حرفاً أصلياً وبدل الفتحة التي فوقها محتوماً حرفاً فرعياً متصلاً بالأصيل . . . وهكذا سائر الألفاظ ما ذكر منها وما لم يذكر .

وما سبق يتضح أن الكتابة اللاتينية كالكتابة العربية كلاهما يتألف من حروف أصيلة ، ومن علامات ضابطة لتلك الحروف الأصيلة ، مميزة لها ، بيد أن هذه العلامات في العربية رهوز تستقل بنفسها ، وتنفصل عن حروفها ، وتستقر فوقها أو تحتها ، وقد يمكن الاستغناء عنها أحياناً ، لكنها في اللاتينية لا تستقل ولا تنفصل ولا تحذف ، وإنما ترسم بصورة حروف مشبوكة متماسكة ، وهذه هي ناحية الفرق وبفضلها يقرأ

القارئ فلا يخطئ ، ولا يحتاج إلى تفكير قبل البدء ، لأن كل حرف من حروف الكلمة يتصل بعلامته التي تلازمه وترتبط به ارتباطاً وثيقاً ، فلا يقع الخطأ ولا التردد ولا البطء في قراءته ، ولا يتطلب ذلك فهماً سابقاً ، وتلك مزية لا مراء فيها ، ولكنها مزية لم تفقدها العربية ، ولم يغفل عنها السابقون من علمائنا العباقرة ؛ فهي ليست إلا صورة من صور « التشكيل » وضبط الحروف المعروف عندنا منذ عشرات القرون ، ولا فضل لها إلا في تشابك الحرف الأصلي مع حركته المصورة بصورة حرف فرعي متعلق بذيل سابقه تعلقاً تاماً ، فلو أننا ضبطنا الحروف العربية بالشكل الكامل لصارت قراءتها في يسرها وسهولتها وسرعتها كقراءة الكتابة اللاتينية سواء بسواء .

وأرى لزماً على في هذا الموقف الفني الخالص أن أشير إلى أمرين هامّين بعيدى الأثر ، لم يتنبه لهما دعاة التجديد .

أما أولهما : فهو أن ترك الشكل في الكتابة العربية ليس أصلاً من أصولها ، ولا ضرورة محتومة فيها ، بل ربما كان العكس هو الحق كما ينطق بذلك تاريخ الخط ، فالكاتب العربي حرٌّ في أن يضبط بالشكل حروفه كلها أو بعضها ، وفي أن يترك الحروف بلا ضبط حين يأمن اللبس ولا يخشى الزلل ، وحين يطمئن إلى السداد في قراءة ما يكتب قراءة لا عناء فيها ولا إخلال ، وهذا حق مباح لكل كاتب ، وبخاصة حين يكتب لمن اتسعت خبرته ، ونمت في فروع اللغة معارفه ، وبلغ الحد

الذى يصبح الضبط فيه ضرباً من العبث وإضاعة الوقت مؤدياً إلى الإسراف في الورق وأدوات الكتابة ، عندئذ يكون ترك الضبط والتشكيل أليق ، وهو بهذه الحالة أنسب ، إذ يُعَدُّ بحق نوعاً من الاختزال الشائع في عصرنا ؛ عرفه قدماءنا منذ مئات السنين ، وفيه من ادخار الجهد والوقت والورق ومعدات الكتابة مالا يخفى ، وهذه مزية ليست للضبط اللاتيني الذى لا انفكاك عنه في أية حالة ، ولا خلاص من التزامه في كل المناسبات .

وأما ثانيهما : فهو أن استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية ليس إلا اقتراحاً خلد المظهر ، وهمى الأثر ؛ لا يثبت على النظرة الصائبة ، ولا الدراسة الفاحصة ؛ فإن الهاتفين به يلوحدون بفائدته التى أشرنا إليها آنفاً ؛ وهى القراءة بغير خطأ ، وبغير حاجة إلى تفكير سابق ، مع أن هذه الفائدة متحققة في كتابتنا العربية المشكولة — كما أسلفنا — ونزيد هنا أن أولئك الهاتفين لم يفتنوا إلى طبيعة اللغة العربية التى تعالف طبيعة كثير من اللغات ، فلغتنا لغة إعراب فأواخر كلامانها ليست كغيرها ساكنة بل لا بد من تغيير تلك الأواخر بحسب وضعها في الأساليب المختلفة ، وهذا التغيير قد يتناول الحركات أو الحروف أو هما معاً ، وهو رهن بعارف نحوية ولغوية متعددة فوق أنواع أخرى من التغيير تشمل الحروف التى في أواخر الكلمات أو أوائلها أو أوسطها ؛ فلا سبيل لكاتب أن يكتب مثل : (إن الله يحب الذين اتقوا ، وآمنوا ، وعملوا

الصالحات ، وصفت نفوسهم من أدران السوء ، وطهرت من شوائب
 الأعمان . . .) كتابة صحيحة بحروف عربية مضبوطة بالحركات
 المنفصلة ، أو بحروف لاتينية أصلية مضبوطة بحروف فرعية موصولة
 بسابقتها بدل الحركات — إلا إذا عرف قدراً من النحو ومن اللغة ،
 ومن غيرهما ، يستطيع به أن يضبط كل حرف وكل كلمة ضبطاً صحيحاً .
 وبغير ذلك لا يستطيع أن يكتب لغتنا بحروف عربية أو لاتينية
 كتابة سليمة ، ومعنى هذا أن الكتابة الصحيحة لا بد أن يسبقها ذلك
 القدر من المعرفة والعلم ، وإلا جاءت مشوبة بأنواع الغلط ، لا فرق في
 ذلك بين أجناس الكاتبين ، فإذا ساغ لنا أن نقول : عن كتابة مشكولة
 بطريقة الشكل العربي ، أو اللاتيني ، إنها تعصم من الزلل ، وتحمي من
 اللحن ، وتغني عن التفكير المبتدئ ، وعن الحاجة إلى قواعد نحوية ولغوية
 وإملائية ، ويجب أن نسأل أنفسنا عن هذا الذي كتبها : ما الوسيلة التي
 ضمنت له السلامة ؟ وعلى أي أمر اعتمد في تسجيل ما كتبه صحيحاً
 بريئاً من الشوائب والأدران ؟ هل استطاع ذلك من غير قواعد النحو ،
 وقدر من أصول اللغة وفروعها ؟ اللهم لا .

فاقتراح الحروف اللاتينية إن أعفنى القارئ من متاعب الدراسات
 اللغوية ، لم يُعَفِّ الكاتب ولا المتكلم المرتجل ، وما أكثرهما ، بل
 ما أسبقهما على القارئ ؛ فكل مكتوب صحيح ، وكل منطوق به سليم ،
 لا بد أن يسبقه إعداد في النفس يجرى به اللسان أو القلم ؛ ولا عصمة

لواحد من هذين إلا بالدراسة اللغوية النحوية التي نحاول الفرار منها ، ونزعم أن اقتراح الحروف اللاتينية يغني عنها ، ويريح من عنائها ، وهنا موطن الوهم ومكمن الخداع ، فوق ما فيه من تنكرو لماضينا ، وقطع للصلات الكريمة بين شقيقتنا ، وإهدار لثرائنا العربي النفيس بقيمه الروحية والأدبية والعمرانية ، وإذلال لنفوس الناطقين بالضاد ، ولعل فيما سبق ما يقنع الدعاة بزيف دعوتهم ، ويحملهم على نصرة لغتهم ، والإقبال عليها دراسة وتمجيداً وتجديداً نافعاً ،

ومن المفيد أن أختتم هذه الكلمة بما أضمه لتأييدها من كلمة أخرى نفيسة ، وأدلة جديدة قوامها المنطق الصائب ، والرأي العملي السديد والجواب المسكت ، سبق إليها عالم مدقق^(١) ، وباحث رشيد يرد بها على أصحاب تلك الدعوة ، حين رفعوا صوتهم بها أول هذا القرن الميلادي . قال :

ظهر فريق يقترحون تفريق الحروف ، وإدخال الشكل في صلب الكتابة ، بوضع ألف بعد الحرف للدلالة على فتحه ، وواو للدلالة على ضمه ، وياء للدلالة على كسره ، وتكرير الحرف المشدد ؛ فيكتب لفظ « مستبد » على مذهبهم هكذا : (م و س ت ا ب ي د د) ، وقالوا : إن هذا أسهل في الجمع والطبع . قلنا لهم : ماذا تصنعون في

(١) هو الأستاذ حفي ناصف ، القاضي السابق بالحاكم الأهلية ، والمحاضر بالجامعة القديمة ، والمفتش الأول للغة العربية . رحمه الله .

نحو: « أطيعونا » قالوا نكتبها هكذا : (أ ط ي ع و و ن ١١)
 فالياء الأولى لبيان الحركة ، والثانية للمد ، ومثله يقال في الواوين والألفين) .
 قلنا لهم : لعلكم نسيتم أن تكرار الحرف علامة لتشديده . فما
 الفرق حينئذ بين الحرف المشدد وبين الممدود ؟

قالوا : نعدل عن هذا ونكتبها هكذا : (ا ط ي ع و ن ا) فنضع
 علامة المدّ فوق الحرف كما يفعل الإفرنج . قلنا لهم : ما تصنعون في
 مثل (يداً بيد) ؟ قالوا : نكتبها هكذا ، (ي ا د ا ن ب ي ي ا د ي
 ن) . قلنا : أخطأتم من وجهين :

الأول أن النون التي وضعتموها بدل التنوين تمنع من الوقف على الألف
 في الكلمة الأولى ، ومن الوقف على الدال في الكلمة الثانية :

والثاني أن تكرار الياء يوهم التشديد .

قالوا : نجيب عن الأول بأن نضع للتنوين حرفاً بدل النون ؛
 ليكون عرضة للحذف عند الوقف ، وعن الثاني بأن نضع
 نقطتين فوق الياء الثانية كما يصنع الإفرنج هكذا (ي ا د ا ن ب ي
 ي ا د ن) . قلنا فما تصنعون في مثل : « الرحمن الرحيم » ؟

قالوا : نكتبها هكذا : (ا ر ر ا ح م ا ن و ا ر ر ا ح ي م و) .
 قلنا أخطأتم من : وجوه .

الأول : ان حرف التعريف غير ظاهر .

والثاني : أن حركة الإعراب جعلت واواً ؛ فيتوهم أنها من بنية الكلمة ، فلا تحذف في الوقف .

والثالث : أن الهمزة صارت همزة قطع ؛ فلا يفهم أنها تحذف عند الوقف . قالوا : نجيّب عن هذه الاعتراضات بأن نكتبها هكذا : (أ ل ر ا ح م ا ن O U أ ل ر ا ح ي م O U) فنضع علامة على الألف إشارة إلى أنها ألف وصل ، ونكتب بعدها اللام على الأصل ، وإن كانت واجبة الإدغام في الرءاء ، ونضع لحركة الإعراب علامة أجنبية ؛ إشارة إلى أنها تحذف عند الوقف .

قلنا لقد فررتم من شيء فوقعتم في أشياء :

أولها : أنكم زدتم عدد الحروف إلى الضعف .

وثانيها : أنكم وضعتم فوق الحروف هذه العلامات (٨ ... و ... و ...) .

وثالثها : أنكم أدخلتم بدل النونين حرف N وهو حرف أجنبي .

ورابعها : أنكم وضعتم فوق الحروف للدلالة على حركات الإعراب

(A و I و O U) وهي حركات أجنبية يجب أن تكرر بقدر تكرر

الكلمات المعربة ، وكلمات اللغة العربية كلها معربة إلا قليلا . ومتى

صرنا إلى هذا ضاع الاختصار ، وذهبت السهولة ، وأدّى هذا التعبير

إلى صعوبة في الجمع ، والطبع ، وتلفيق في الوضع .

فقالوا : أنتم نصراء التقديم ، وأعداء التحديث .

قلنا عجزتم عن الجواب ، ففرعتم إلى السباب . فوجب إقفال الباب . اهـ

الشعر المنشور ، أو : الشعر المرسل ،

أو : الشعر الحر . . .

عناوين ثلاثة لموضوع واحد ، يتمجد الحديث بشأنه اليوم ، ويستخدم حوله الجدل المرّد بين طوائف من الأدباء والمثقفين ، وتُذكر أواره الصحف والمجلات ؛ بما تنفسح في صدرها لفرسانه ، وتبرز من عناوينه ، وبما تمتعهم من نعوت وألقاب تغريهم بالثبات ، والتأدي في المصاولة . وبالرغم من الجدل الصاخب الذي يملأ الجوّ برنينه وصداه لم أتبين المراد الدقيق من الموضوع . على وجه تطمئن له النفس المتلهفة . .

ومن عجب أن هذا الغموض والخفاء ليس مقصوداً على ، ولا على عشرات ممن يهتمون بمثل هذا الموضوع ، وإنما جاوزنا إلى طوائف متعددة ؛ حالهم كحالنا إزاء غموضه ، وخفاء مدلوله . ولم نر من فرسانه من تصدّى لتوضيح الحقيقة ، وكشف المرمى . فما عسى أن يكون المراد من ذلك « الشعر المنشور » ، أو : « المرسل » ، أو : « الحر » ، أو ما شابه هذا من أسماء ؟ أيراد أنه منظوم وهو في الوقت نفسه منشور ، أو : مرسل ، أو : حر ؟ فكيف يكون الكلام منظوماً منشوراً . معاً ؟ وهل يتأتى هذا ؟ أهو شعر مطلق ، أى : خال من قيود الشعر وضوابطه ؟ وهل يخلو منها مع احتفاظه باسم : « الشعر » ؟ وكيف يمكن التفريق بينه

وبين النثر إذا خلا من تلك الضوابط والقيود التي تميز الشعر من النثر ،
وتجعل كلاً منهما فناً مستقلاً بنفسه ، غير مندمج في قسيمه ؟ و...و .
إن لكل شيء في عالمنا الذي نعيش فيه ، سمات خاصة به ،

وعلامات تميزه من سواه ، وليس في الكون المحيط بنا ما ينقض هذا
القانون العام ، ولولاه لاختلطت الأشياء وتوحدت ، وانتهت جميعها
إلى شيء واحد ، أو إلى أفراد متشابهة متكررة ، لا تختلف في حقيقتها
وفي مظاهرها وإن تعددت أفرادها المتماثلة ، وهذا التوحد والتماثل ينكره
الواقع المحسوس الذي لا يقبل جدلاً . ومن ثم كان الكلام العربي منذ فجر
التاريخ قسمين ؛ شعراً ونثراً ، ويتميز الشعر بخصائص انفرد بهادون
النثر ، في مقدمتها : « الوزن والقافية » وما يصحبهما من جرس موسيقى
فتان . فما سمات هذا الشعر الجليل ؟ وما علاماته التي تميزه من الشعر
الأصيل ، ومن النثر المعروف ، ومن سائر أنواع البيان ؟

لو أردنا أن نعرّف هذا الشعر الجليل ، وأن نتعلمه ، وأن نعلّمه ،
فماذا نقول في تعريفه ، وفي ضوابطه ، ووسائل تعلمه ، وتعليمه ؟ وماذا
عند أصحابه من إجابة وهم على غير رأى موحد ، ولا قانون جامع ،
والأمر بينهم فوضى ؟ إن المرء ليقف أمام القطعة منه — وأقول القطعة
لأنني لا أعرف لها اسماً عند أصحابها ؛ أيسمونها قصيدة ، أو مقطوعة ،
أو قطعة ، أو منظومة ؟ أم ماذا ؟ — فلا يدرى أي شعر أم نثر ، أم خليط
منهما ؟ قطعة كلامية غفلة ، كالقطعة المعدنية التي لا تحمل علامة

معدنها ، ولا إشارة تدل على حقيقتها . أليس غريباً أن تدور المعارك
الجدلية حول موضوع غُفِّل ، لا معالم توضح كُنْهه ، ولا ضوابط
تحدد أبعاده ؟

إن القطعة من هذا الشعر المنشور تحوى عدة سطور ، وقد يكون
السطر شطرين ؛ أما أولهما فبضْع كلمات لا ضابط لعدددها ولا تحديد ،
وأما ثانيهما فنقط أفقية مرصوفة تعجز شياطين الشعر عن إدراك دلالتها ،
وفهم الغرض من رصّها بكساء خرساء .

وقد ينعكس الأمر بين الشطرين ، وقد يكون السطر شطراً واحداً ،
تحت صفة مرصوفة من النقط الأفقية المتلاصقة وقد تكون الكلمة
محوطة بالنقط ، وقد يكون ... وقد مما استأثر به الشعر المنشور ،
الشعر المرسل ، الحر ! هذا من ناحية مظهره وشكل بنائه ، ورص كلماته .

أما من جهة معانيه وفهمها ، وكشف الروابط بينها ، فدون ذلك
فهم الطلاسم ، وحلّ الألغاز . ولا أريد أن أطيل في وصفه ، وعرض ؛
قضيته بأكثر مما سلف ؛ فهي قضية — فيما يبدو — واضحة الخسران
كما يقول رجال القانون ، ولكن الذى أريده أن أسأل أنصار هذا الشعر
— والأمر فى شأنه على ما وصفنا — لم يحرصون على تسمية هذه الكلمات
الصماء شعراً ؟ ولم يتشبهون بهذه التسمية ؟ وهم يعلمون أن كلمة : « الشعر »
كلمة اصطلاحية أطلقت منذ أقدم العصور على ذلك النوع : « الموزون
المقفى » الذى له خصائص معروفة انفرد بها دون غيره من سائر أنواع

البيان ، واقتصرت عليه وحده ، وجرى الأمر خلال العصور الطويلة على احترام هذا « الاصطلاح » وتخصيصه بما وضع له ، وانحصر فيه . وقد أجمع العلماء — في شرق وغرب ، كما جاء على لسان بحاثه متخصص في محاضرة عامة ألقاها في جمعية الاقتصاد والتشريع — أن : « الاصطلاح » لا يتغير برأى فرد ، ولا جماعة من بين الجماعات المتعددة التي تتداوله في شؤونها المشتركة ، وتنتفع باستخدامه في أعمالها العامة ، وطرائق تفهمها المركز ، والإبادة المختصرة المضبوطة ، وإنما يتغير بإجماع المشتغلين به ، المنتفعين بمزاياه ، كالإجماع الذي ساد جمهورتهم حين اختاروه أول الأمر ليكون « اصطلاحاً » وارتضوه رمزاً معيناً يشير إلى معنى خاص ، ويوحى به ، فمن العبث والإفساد أن ينفرد بالتغيير فرد أو جمع واحد ، دون سائر الأفراد والجموع التي تستخدم هذا « الاصطلاح » في مهامها وتركن إليه . ولو ساغ لفرد أو جمع أن يخرج على الإجماع القائم وينقض على « المصطلح » فيسلبه اسمه ، ليسد له على آخر لم يفز بإجماع جديد ، لاختلفت ضوابط العلوم والفنون بتعدد « المصطلحات » للشيء الواحد ، وتباينها ، وتعارضها ، وجهل فريق ما اصطلاح عليه نظراؤه ، وما يدل عليه « اصطلاحهم » ، فتضطرب المفهوم ، وتبلبل الفكر ، ويفقد « الاصطلاح » مزيته ، ويغرق الناس في غمرة من الحيرة والاضطراب .

فما بال أصحاب « الشعر المنثور » لم يختاروا له اسماً جديداً يرفع

عنهم إصْرُ المخالفة لما استقر عليه الرأي في شرق وغرب ؟ وما بالهم لم يسلكوا مسالك أهل الرأي الثاقب ، والبصيرة المستضيئة من سَبَقِهِمْ إلى ابتكار أنواع من الفن الأدبي الرفيع وجدوا فيها فسحة لم يجدوها في الشعر الموروث ، ومزية لم يستطيعوا تحقيقها في ميدانه ، ولا ميدان النثر الفني المألوف ؛ كالأنواع التي جدّت في العصر العباسي ؛ ومنها « الدوبيت » و « كان كان » و « الموالى » وما إليها ، من « المربعات » و « الخمسات » و « المشرطات » و « كالموشحات الأندلسية » وما صاحبها أو تبعها في البلاد الأندلسية وغيرها من بلدان العرب التي ابتكرت فنوناً رائعة من الأغاني ، والأناشيد ، والتقصّص المنظوم ؟ . . .

لقد ابتكر أسلافنا تلك الأنواع ، لكنهم تخيروا لكل نوع منها اسماً خاصاً به ، ووضعوا له المعالم التي تحدده ، وتبرز خصائصه ، ولم يجترئوا على مخالفة « اصطلاح » ولم يتنكروا له ؛ فكانوا أصح فهمًا ، وأعظم إدراكًا للتجديد ، ووصولاً إليه بغير هدم ولا إفساد . وهم إلى هذا كله لم يتنكروا للوزن والقافية ، ولم يخفوا عن جليل مزاياها ، ولم ينسوا فضل المعاني الواضحة ، ومقامها الأعلى .

ولن يعنى شعراء المنتور من التبعة أن يقولوا لأنهم أسموه : « شعرا منشوراً » أو : « مرسلًا » ، أو : « حرّاً . . . » وأنهم بهذا لم يطلقوه إطلاقاً يدخله في مجال الشعر الأصيل ، ولم يسموه نثراً خالصاً فيندمج في طوايا النثر المعروف ، وأنهم أبعدوه عن دائرة هذين بقليل قيدوه به هو :

« المنشور » ، أو : « المرسل » ، أو : « الحر » فلم يعتدوا على « اصطلاح قائم ... فهم بدفاعهم هذا قد نسوا أن « القيد » الذى توهّموه منقذاً لهم مما تورطوا فيه هو الذى أفسد الأمر عليهم ، فإنه بانضمامه إلى التسمية الخاطئة ، تسمية ذلك الكلام الجديد شعراً — قد أسدل عليها ستاراً كثيفاً من الغموض ، والإيهام ، والتناقض على الوجه الذى بسطناه أول الكلام .

وشىء آخر لعله أهم وأجدر ؛ هو أن الرغبة الصادقة الحكيمة فى إدخال التجديد على شىء تقتضى — حتماً — أن يسبقها الإلمام المحمود بذلك الشىء ، والتمكن منه ، والقدرة عليه ، أو على أكثر نواحيه ، ثم الانتقال بعد ذلك إلى ما يراد له من إصلاح وتجديد . ولسنا نعرف إصلاحاً ولا تجديداً سلك إليه المجددون غير هذا المسلك الذى لا مفر منه . ومقتضى هذا أن يكون « شعراء المنشور » خبراء بالشعر القديم ، علماء بأسراره ودقائقه قادرين عليه ، أو على أغلب مناحيه ، لتكون الخبرة والمعرفة والقدرة هى وسائلهم إلى التجديد ، ودعائهم التى يقوم عليها — وحدها — الإصلاح . فهل تحقق هذا فى شعراء المنشور ؟

إن الجواب يجيئنا من وراء تصرّحاتهم بالعجز الأكمل عن الإلمام بخصائص الشعر القديم وأصوله وضوابطه ، والعجز عن ممارسته بشروطه وقيوده المأثورة ، وصراحتهم مما يلقون من عنف وشدّة لا يحتملونها فى سبيل تحصيل قواعده ورسومه ، وإقامة بنائه على أسس هذه القواعد والرسوم . ومن أجلها فروا من ميدانه إلى ميدان أفسح وإن كان قفراً ،

ومجال أوسع وإن كان جديداً . وما أخطر هذا على العلم والفن !! ومن المستطاع أن ندرك مبلغ الخطر عليهما حين نرى فرداً عاجزاً أو بضعة أفراد مقصرة تنفرد بتغيير المصطلحات الكونية ؛ في الهندسة ، والطب ، والطبيعة ، والكيمياء ... ، أو المصطلحات اللغوية ؛ في النحو ، والبلاغة ، والعروض ... ، أو المصاحات الدينية في الفقه ، والتفسير ، والحديث ، والأصول ... أو غيرها . . . وما ينتهي إليه هذا التغيير من إفساد وتخريب مبعثهما العجز والتقصير . فليس في دنيانا علم أو فن بغير « اصطلاح » وضوابط وقيود — كما أسلفنا — ولولا هذا لصار العلم عبثاً وهراء ، والفن لهواً ولعباً ، وتساوت أقدار الناس جميعاً ، وامحلت معالم الحضارة ؛ فليس شيء يميز طبقات الناس ، ويرفع بعضهم فوق بعض درجات ، إلا العلم والفن ولا كيانه لأحدهما بغير حدوده وقواعده التي تحيط بمجاله وتحول بين الأدعياء واقتحام ميدانه .

يعجز العاجز عن الرسم والتصوير فيجأ بالغاء قيودهما ، ويعجز العبي عن بلاغة القول ، وفصاحة البيان ؛ فينادى بالغاء « علوم البلاغة » ويصفها بأنها عبء ثقيل ، وتضييق لا خير فيه . ويلتوى لسان الجاهل بالكلام الملعون ، والضبط الخاطيء ، والأسلوب المشوه ؛ فيجأ بالشكوى من النحو وأنه تعجيز وإرهاق لا طائل ورائه ، ولا ضير في إهماله وإلغائه . وهكذا نجد لكل علم أو فن عدواً من جهاله ، العاجزين عن تحصيله ، المقصرين في ميدانه . لا يرون لدائهم برءاً إلا في إلغاء ما عجزوا عنه ،

وتخلفوا فيه . ولو استجاب القدر لصراخهم لانتفضى عهد العلم والفن ،
وتقوضت دعائم الحضارة ، واختفت مظاهر الإنسانية ، واختفى معها
دعاة الجهالة ، وأنصار العيب . وليس هذا من المبالغة في شيء ، وإلا فكيف
تتحدد العلوم والفنون ، وتتعدد ، وتتميز ؟ وبأي شيء تتفاوت أقدار
الناس ومنازلهم تفاوتاً لا مناص منه في هذه الحياة ؟

وبعد ، فخير للعاجز المقصر أن يكف من صراخه ويدع ما لا يحسنه
إلى ما يحسنه ، ويبحث عن وسيلة أخرى لتذليل الصعاب ، غير
وسيلة التحلل والاستهتار ، وأن يسلك إلى غايته مسالك العقلاء بتدارك
أسباب العجز ، والقضاء على دواعي التخلف والتقصير ؛ والخضوع
لسنن الكون ودستوره الأقوى ؛ فيدرك أمنيته ، ويشفي داءه بالعلاج
المأمون الناجع ، أما التهم الزائفة والدعاوى الكاذبة والاستهانة بما تماماً
المختصون على إعزازه وتقديسه فلن يلبث زيفها أن يتكشف ، وكذبها أن
يفتضح ، وطعنات الاستهانة أن تستحيل سهاما مسمومة ، وقدائف
قتالة ، تتردد إلى نحر صاحبها فتقضى عليه في غير ترفق ولا مهادنة .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة في فضل علمائنا السالفين ، وآثارهم في اللغة وفروعها
٦	المراجع التي تركوها ، وما يبدو في تلك المراجع من العناية والتوفية
١٠	بعض الشواثب التي تسربت لتلك المراجع . كيف تسربت ؟
	القياس :
١٣	أصله ، الحاجة إليه ، تطوره ، علاقة ذلك بنشأة اللغة وتدرجها ، وجمعها
٢٠	نشأة النحو ، صلته بجمع اللغة
٢٢	القياس للغوى .
٢٣	ما يقتضيه هذا القياس
٢٤	١ - العرب الذين تصحح محاكاتهم ، قرار المجمع اللغوى في ذلك
٢٥	مناقشة المخالفين ، الكلام في التوثيق اللغوى ، صعوبته اليوم
٢٨	الرد على بحث خاص في التوثيق اللغوى
	ب - تفاوت العرب في صحة القول . . . وعدم تفاوتهم . إيضاح
٣١	الرأى في اختلاف القبائل . الأدلة
٣٤	اختلاف اللغة في القبيلة الواحدة . سببه والرأى فيه
٣٥	ابتكار العربى ، وخلقه الكلمات
٣٦	سعة اللغة ، ضياع بعضها أو اختفاؤه عن فريق من أهلها
	تأخير بعض الحقائق السابقة ، المطرد ، والشاذ ، والقياسى
٣٨	والسماعى

الصفحة	الموضوع
٣٩	عدم تحديد الكثرة والقلّة ، وأثر ذلك في اضطراب النحو
٤١	هل يخطئ العربي ؟
٤٤	الكوفيون أقرب إلى الصواب في كثير من أحكامهم ، السبب
٤٥	تشدد البصريين وأثره السيئ

النحو العربي

٦٠	فضله ، دأؤه ودواؤه
٦٦	من مشكلاته تعدد الآراء
٦٨	سبب الخلاف في الاستشهاد ، وفي كثرة الآراء النحوية
٨٥	تقصير النحاة الأولين ، وما كان يجب عليهم . العلاج
٩٢	الرأى في تأويل بعض الآيات القرآنية لتطابق القواعد . أمثلة
٩٤	مناقشة المتأولين . الأدلة التي تخالفهم
٩٩	مناقشة الرأى القائل : إن القرآن قد يحوى القياسى ، وغير القياسى
١٠٠	القرآن من حيث الاستشهاد به ، ورأى ابن مالك
	النحو الخاص ، والنحو العام الموحد ، طريقة وضع كل ، مزاياه
١٠٦	وعيوبه
١١٣	أيهما أحق بالاختيار
١١٥	مناقشة الرأى الداعى إلى « نحو » يقارب العامة . . . وخطره
١١٧	عصور الاحتجاج والتوثيق

التعليل

- ١٣٣ . النحاة ومشكلة التعليل ، سببه وضرر أكثره ، أمثلة منه .
 ١٤٨ . قبول علل التنظير
 ١٤٩ . أمثلة أخرى من فاسد التعليل

الأوهام النحوية

- ١٦٨ . معناها - ضررها

 ١٧٤ . تأويلات النحاة وتعارضها مع رأى البلاغيين
 ١٨١ . رأى بعض الأئمة القدماء فى العلل النحوية

العامل

- ١٨٦ . نشأته ، آثاره ، تدارك عيوبه

عدم التجميع

- ٢٠٧ . معناه ، آثاره ، العلاج
 ٢١٣ . لغة النحو وطريقة تأليفه
 ٢١٦ . أخبار عجيبة عن النحاة ولغتهم

التعريب

- ٢٢٠ . تعريفه ، رأى القياسيين فيه ، حججهم
 ٢٢٤ . رأى السامعين ، حججهم

صفحة

القول الفصل ومناقشة المخالفين أيضاً . الأدلة

٢٢٥ . . . رأى المجمع ، ومناقشته .

٢٢٩ . . . الاشتقاق والنحت

١ - الاشتقاق

٢٤٠ . . . الحاجة إليه ، بعض نواحي الاستزادة منه ، قياسية : «مفعلة» في المكان

٢٤١ . . . قياسية «فُعلى» مؤنث : «أفعل» . الأدلة على ذلك .

٢٤٣ . . . ب - النحت :

٢٤٥ . . . معناه ، الرأى فيه ، الرد على المعارضين .

٢٤٨ . . . أمثلة من المسموع

الدعوة إلى العامية ، وترك الإعراب

١ - خطر العامية

٢٥٢ . . . ب - خطر التحرر من الإعراب .

٢٦٠ . . . الضرر ، وسوء فهمها

٢٦٦ . . . الشعر المنشور ، أو الحر ، أو المرسل

٢٧٧ . . . معناه ؟ هل له منزلة ؟ ضرره

تم طبع هذا الكتاب
على مطابع دار المعارف بمصر